

المبجيد
في إيجاز القرآن الممجيد
لابن خطيب زملكان

كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، الزملكاني

المتوفى ٦٥١ هـ

دراسة وتحقيق
د. شعبان صلاح
كلية دارالعلوم / جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العربية

٣ ش المتديان بالسيدة زينب - القاهرة

ت ٣٥٤٣٧٠٦

المسألة رقم ٧٠
عفو الله له ولوالديه

2009-09-07
www.alukah.net

المجيب

في إجماز القرآن المجيد

لابن خطيب زملكان

كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري ، الزملكاني

المتوفى ٦٥١ هـ

دراسة وتحقيق

د. شعبان صلاح
كلية دارالعلوم / جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العربية

٣ ش المتديان بالسيدة زينب - القاهرة

ت ٣٥٤٣٧٠٦

المسألة رقم ٧٠
عفو الله له ولوالديه

المجيد
في اعجاز القرآن المجيد

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذى علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم الذى أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون ، ومنحه القرآن معجزة باهرة يزيد بها مرّ السنين جدّةً ، ويضيف إليها تعاقب الأيام بهاءً ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن نصح على منواله إلى يوم الدين .

وبعد ،

لقد كان تعرفى على هذا الأثر النفيس (المجيد فى إعجاز القرآن المجيد) محض قدر ؛ فلقد كنت - وما زلت - مشغولاً بالكتب التى تتعرض لإعراب القرآن وقراءاته ، ولذا كنت أبحث فى فهارس المخطوطات عن كتب من هذا النوع ، فلفت انتباهى عنوان فى قسم التفسير من فهارس معهد المخطوطات بالقاهرة ، وهو (المجيد فى إعراب القرآن المجيد) لعبد الواحد الزملى ، فى ستين صفحة ، فقلت : لا بد أن هذا المصنّف انتقاءً لعويص الإعراب فى بعض الآيات الملبسة . وما إن تصفحته حتى وجدت العنوان مخالفاً لما فى الفهارس ، فدفعنى حب الاستطلاع إلى قراءته ، فلم يكّد سعى ؛ لأننى وجدت الرجل نحوياً من النحاة قبل أن يكون بلاغياً من البلاغيين - إن صح أن نقسم دارسى العربية القدماء بحسب التخصص ، كما هو الحال فى عصرنا - ، فالتحقو بطالعك فى كل صفحة من صفحات الكتاب ، وليس هذا بغريب على رجل تأثر بعبد القاهر الجرجاني ، واقتضى حُطاه ، وعبد القاهر نحوياً واع إلى جانب كونه بلاغياً أصيلاً . ومن ثم استعنت الله على إظهار هذا الكتاب ، فذُلت العقبات ، ومُهدت

السبل ، وها هو ذا العمل يرى النور أخيرا ، على الرغم من تفرد النسخة المخطوطة .

وقد كان عملي في هذا الكتاب على ضريين :

قسم الدراسة : وفيه قدمت نبذة يسيرة عن حياة المصنف وآثاره ، مزيتا بعض اللبس في اسمه ، ومدققا فيما نسب إليه من مؤلفات ، كما وثقت نسبة الكتاب إليه معتمدا على مادته مقارنة بكتابه الآخر : (التبيان) الذي نسبته إليه المصادر ، وأغفلت ذكر (المجيد) بين آثاره . ثم تحدثت عن تأثيره بعبد القاهر ، وأفردت قضية قصر الصفة على الموصوف بمبحث خاص ؛ لما ورد فيها من خلاف . ثم قدمت تصورا موجزا للقضايا النحوية في الكتاب ، والتي غطت جل أبواب النحو المعروفة . وفي النهاية وصفت نسخته الوحيدة ، ووضحت خطتي في نشره .

قسم التحقيق : وفيه قدمت النص مضبوطا ، سليما من التصحيف والتحريف ، بعيدا عن العوج والأمت ، عاريا عن السقط وانتقال النظر ، موثقا الآراء من مصادرها ، ومخرجا الشواهد من مظانها ، ومعرفا بما تصورته غير معروف من الأعلام ، ومعلقا على ما رأيته من القضايا متطلبا للتعليق . ثم كانت خاتمة العمل المعتادة ، وهي تقديم فهرس فنية لشواهد الكتاب ، وأعلامه ، وقضاياها ، وثبت بمصادر الدراسة والتحقيق ومراجعتهما .

وأما بعد

فقد بذلت في هذا العمل ما رأيته لائقا به من جهد ، فإن أكن قد وقفت فالفضل كله لله ، وإن تكن الأخرى فحسبي سلامة القصد ، وصدق الاجتهاد ، والله وحده المستعان ، وعنده وحده عدل الميزان .

د. شعبان صلاح

القاهرة في شهر المحرم ١٤١٠ هـ

الموافق : شهر أغسطس ١٩٨٩ م

أولا : الدراسة

تعريف بالمصنف

أ - حياته

(هو كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف ، الأنصارى ،
الزملكانى (نسبة إلى زملكان : قرية بغوطة دمشق ، وأهل دمشق يسمونها
زملكا) السّماكى ، الشافعى . يلقب بأبى المكارم ، وأبى محمد ، واشتهر بـ (ابن
خطيب زملكان) أو (ابن خطيب زملكا) . كان قوى المشاركة فى فنون
العلم ، خيراً ، متميزاً ، ذكياً ، سرياً ، اشتهر بعلم البيان الذى غلب عليه .
يعرف فى بعض المصادر باسم (ابن الزملكانى)^(١) بيد أن هذا الاسم ألصق
بحفيدته : كمال الدين ، أبى المعالى ، محمد بن على بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن
خلف بن نيهان ، الأنصارى ، الشافعى ، المتوفى سنة ٧٢٧ هـ^(١) ، ولعل هذا هو
السر فى نسبة بعض كتب الجد إلى الحفيد ، أو العكس .

أفادت بعض مصادر الترجمة أنه له شعرا حسنا ، وقد عثر محققا (التبيان)
(البرهان) على قصيدة رائية له محفوظة فى مكتبة ليدن ، وهى الأثر الشعرى
المعروف له حتى الآن^(٢) .
(توفى بإجماع المصادر سنة إحدى وخمسين وستائة^(٣) .)

(١) راجع فى ترجمة الحفيد : طبقات الشافعية / ٥ : ٢٥١ - ٢٥٩ ، والدرر الكامنة / ٤ : ٧٤ - ٧٦ ،
مرآة الجنان / ٤ : ٢٧٧ ، وشنرات الذهب / ٦ : ٧٨ ، ٧٩ ، وهديّة العارفين / ٢ : ١٤٦ ،
والأعلام / ٦ : ٢٨٤ .

(٢) راجع القصيدة فى التبيان / ١٠ ، ١١ ، والبرهان / ١٣ - ١٥ .

(٣) راجع فى ترجمته :

طبقات الشافعية للسبكي / ٥ : ١٣٣ ، ومرآة الجنان لليافعى / ٤ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، وبغية الوعاة
للسيوطى / ٢ : ١١٩ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطى / ٧٥٥ ، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقرئى / ١ : =

ويلاحظ أن بعض المصادر ذكرته باسم (عبد الواحد بن خلف) (٤) ، وهو من قبيل قول النبي - ﷺ - :

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب
كما ورد محرفا باسم عبد الواحد بن عبد الله بن خلف ، والتحريف في اسم أبيه (٥) .

كما يلاحظ أن ابن العماد ذكر في وفيات سنة ٦٥٠ هـ « الخطيب كمال الدين ، عبد الواحد بن خلف بن نيهان ، خطيب زملكا ، جد الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني (٦) » .

وواضح أن في النص تحريفا ؛ فالخطيب هو والد الشيخ عبد الواحد ، وهو عبد الكريم ، وليس عبد الواحد ، كما ورد في النص المطبوع .

ب - آثاره :

* ترك ابن خطيب زملكان مؤلفات لم يُعرف منها إلا ما يتصل بالبيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن ، ومؤلفاته التي أوردتها المصادر هي :

١ - التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن / وقد حققه الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب والأستاذة الدكتورة خديجة الخديشي ونشر في العراق سنة ١٣٨٣ هـ / سنة ١٩٦٤ م .

٢ - البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن / وهو الكتاب الذي نسب أيضا لحفيده (٧) وقد حققه الأستاذان السابقان ، ونشر في العراق أيضا سنة

٢٨٩ ، وشنرات الذهب لابن الصلاد / ٥ : ٢٥٤ ، وهدية العارفين / ١ : ٦٣٥ ، ومعجم المؤلفين / ٦ : ٢٠٩ ، والأعلام / ٤ : ١٣٦ ، وكشف الظنون / ٢٤٢ ، ٣٤١ ، ٤٣٨ ، ١٨٨٣ ، ١٩٨٧ ، وإيضاح المكنون / ٢ : ٥٣٠ .

(٤) انظر : كشف الظنون / ٢٤٢ .

(٥) انظر : البحر / ٣ : ٢٣ .

(٦) راجع : شنرات الذهب / ٥ : ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٧) هدية العارفين / ٢ : ١٤٦ .

١٣٩٤ هـ / سنة ١٩٧٤ م ، وفي تقديمهما له أوردا أدلة لا شك فيها تثبت أنه للجد لا للحفيد .

٣ ✓ - المجيد في إعجاز القرآن المجيد ، ولم يُشر إليه أحدٌ ممن ترجموا له سوى محققى التبيان والبرهان اللذين ذكراه باسم « المفيد في إعراب القرآن المجيد » (٨) اعتمادا على فهارس معهد المخطوطات دونما رجوع إلى أصل النص - وسنفرده بحديث فيما بعد .

٤ - المنهج المفيد في أحكام التوكيد . (٩)

٥ - المفضل على المفصل في دراية المفصل . (١٠)

٦ - رسالة في « الخصائص النبوية » . (١١)

٧ - شرح التنبيه / ذكره هو في كتابه (البرهان) ، وأحال عليه . (١٢) والفصل في إبراز اسم هذا المؤلف بين مصنفاته يعود إلى محققى البرهان . (١٣)

٨ - نهاية التأميل في أسرار التنزيل (١٤) ، وقد ورد اسمه محرفا تحت اسم « نهاية التأمل » تارة (١٥) ، و « نهاية التأصيل أخرى » (١٦) ، وعن هذا الكتاب نقل أبو حيان في البحر المحيط ، فقال (١٧) : « وقال الشيخ كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الله (كذا) بن خلف ، الأنصارى ، في كتابه الموسوم بنهاية التأميل في أسرار التنزيل : قد اعترض على النحاة في قولهم : لما حذف (يُقال)

(٨) التبيان / ١٢ ، والبرهان / ٢٢ .

(٩) كشف الظنون / ١٨٨٢ ، وهديّة العارفين / ١ : ٦٣٥ ، ومعجم المؤلفين / ٦ : ٢٠٩ .

(١٠) هديّة العارفين / ١ : ٦٣٥ ، وإيضاح المكنون / ٢ : ٥٣٠ ، ومعجم المؤلفين / ٦ : ٢٠٩ .

(١١) انفرد بذكره الزركلى في الأعلام / ٤ : ١٧٦ .

(١٢) راجع البرهان / ٧٤ ، ٢٦١ .

(١٣) السابق / ٢٢ ، ٢٣ .

(١٤) كشف الظنون / ١٩٨٧ ، ومعجم المؤلفين / ٦ : ٢٠٩ .

(١٥) كشف الظنون / ٤٣٨ .

(١٦) هديّة العارفين / ١ : ٦٣٥ .

(١٧) البحر / ٣ : ٢٣ ، ٢٤ .

حذفت الفاء بقوله تعالى ﴿ وَأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تُتلى عليكم ﴾ تقديره : (فيقال لهم : أفلم تكن آياتي تتلى عليكم) ، فحذف (فيقال) ولم تحذف الفاء ، فلما بطل هذا تعين أن يكون الجواب ﴿ فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ﴾ ، فوقع ذلك جوابا له ولقوله ﴿ أكفرتم ﴾ ، ومن نظم العرب إذا ذكروا حرفا يقتضى جوابا له أن يكتفوا عن جوابه ، حتى يذكروا آخر يقتضى جوابا ، ثم يجعلون لهما جوابا واحدا ، كما في قوله تعالى : ﴿ فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ ، فقوله ﴿ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ جواب للشرطين ، وليس (أفلم) جواب (أما) ، بل الفاء عاطفة على مقدر ، والتقدير : أهملتكم فلم أتل عليكم آياتي . انتهى ما نقل عن هذا الرجل ، وهو كلام أديب لا كلام نحوي . وقد فند أبو حيان هذه الآراء . (١٨) .

وقد نسب له محققا (التبيان) و (البرهان) مؤلفا باسم (عجالة الراكب في ذكر أشرف المناقب) (١٩) ، ولا أدري : من أين استقيا هذه النسبة ؟ ، فالكتاب منسوب لحفيده في هدية العارفين (٢٠) ، وإيضاح المكنون (٢١) ، والأعلام (٢٢) ، وهو من حيث التخصص أقرب إلى الحفيد منه إلى الجد .

(١٨) السابق / ٢٤ ، ٢٥ .

(١٩) التبيان / ١٢ ، والبرهان / ٢٢ .

(٢٠) ج ٢ ص ١٤٦ .

(٢١) ج ٢ ص ٩٢ .

(٢٢) ج ٦ ص ٢٨٤ .

توثيق نسبة الكتاب

لم تتعرض المصادر التي ترجمت لابن خطيب زملكان - على ندرتها - لذكر اسم هذا الكتاب ، أو نسبته إليه . وكان تفرد النسخة المخطوطة من هذا المؤلف مثيرا - في البداية - لبعض الشكوك حول كونه له ، إذ لا توازرها نسخة أخرى ، وإن كان لفظه صريحا في مقدمة هذا العمل بأنه اختصارٌ لكتابه الآخر : (التبيان) ، حيث يقول في ص ٦٨ : « وبعد ، فإن كتابي المترجم ؛ (التبيان في علم البيان) عظمت فوائده ، وكثرت فرائده ، وحيدٌ في صناعته ، فريدٌ في صياغته . وقد استخرت الله في اختصاره ، مع التصريح بما اشتمل عليه من الضوابط في إعلانه وإسراره ؛ ليسهل على مُعانيه ضبطَ مُعانيه ، و [الوقوف] على قواعده ومبانيه ، والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وقد سمّيته ؛ (المجيد في إعجاز القرآن المجيد) » . ا.هـ .

ومنذ الصفحات الأولى في قراءتي لكتاب (التبيان) مُقَارَئًا ؛ (المجيد) وأنا أمسك بالدليل تلو الدليل على صحة نسبة (المجيد) لابن خطيب زملكان ؛ فالتقسيمات واحدة ، والعناوين بعينها إلا النادر ، وأغلب العبارات بنصها إلا ما اقتضاه الاختصار ، والشواهد - في الأغلب الأعم - هي هي دونما تغيير ، والتعليقات عليها تحمل أكثر من إشارة على أن مؤلف الكتابين واحد ، إلى حد يمكنني معه القول : إن في كل صفحة من صفحات (المجيد) أكثر من دليل على صحة نسبته لصاحبه . ونقدم بعض هذه الأدلة :

١ - في ص ٣٢ من التبيان يقول : « المقدمة الثانية في بيان حصر مواقع الغلط في اللفظ . اعلم أن مدار ذلك على ثلاثة أمور : الجهل بالأدلة الإفرادية والإعرايية أو مواقع التركيب ؛ لأنه إذا عرف موضوع اللفظ المفرد ، وموضوع ما عرض له من علم الإعراب ، وما عرض له من التركيب ، عرف اللفظ من جميع وجوهه ، فاستحال الغلط إذ ذاك » .

وفي ص ٦٩ من المجيد يقول « البحث الثاني : في بيان حصر مواقع الغلط في اللفظ ، ومنشؤه الجهل بالأدلة الإفرادية أو الإعرابية أو مواقع التركيب ؛ لأنه إذا عرف الجهات الثلاث عرف اللفظ من جميع وجوهه » .

٢ - في ص ٧٣ من التبيان يقول : « الركن الأول في الدلالات الإفرادية . المقصود منها في هذا الركن بيان ما يتعلق الغرض فيه في هذا الفن ، وفيه أبواب ثلاثة : الباب الأول في الحقيقة والمجاز ، فنقول : اللفظ إما أن يراد به ظاهره في ذلك الاصطلاح ، وهو كالأسد إذا أريد به الحيوان المفترس ، أو غير ظاهر ، وهو المجاز . ثم المجاز مداره الأعم على أقسام ثلاثة : الكناية ، والاستعارة ، والتمثيل » .

وفي ص ٧٣ من المجيد يقول : « وأما الأركان الثلاثة : الأول في الدلالات الإفرادية ، وفيه ثلاثة أبواب : الباب الأول في الحقيقة والمجاز . متى أريد باللفظ ظاهره في ذلك الاصطلاح فهو الحقيقة ، وإلا فهو المجاز ، كالأسد إذا أريد به الحيوان المفترس . ومدار المجاز على الكناية والاستعارة والتمثيل » .

٣ - في ص ٣٧ ، ٣٨ من التبيان يقول : « وليست الكناية منحصرة في هذا الضرب ، بل قد تحيء علي وجه آخر ، وهو أن يأتوا بالمراد منسوباً إلى أمرٍ يشتمل عليه من هي له حقيقة ، كقول زياد الأعجم :
إن السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج »

وفي المجيد ص ٧٣ ، ٧٤ يقول : « وتحيء الكناية على وجه آخر ، وهو أن يأتوا بالمراد منسوباً إلى أمرٍ يشتمل عليه من هي له حقيقة ، كقول زياد الأعجم .. الخ » .

٤ - في ص ٤٤ من التبيان يقول : « القسم الثالث : التمثيل . وهذا إنما يكون مجازاً إذا جاء على حد الاستعارة - مثاله قولك للمتحير : فلان يُقدّم رجلاً ويؤخر أخرى . ولو قلت (إنه في تحيره كمن يقدم رجلاً ويؤخر أخرى) لم يكن من باب المجاز . وكذلك قولك لمن [في النص المطبوع : من] أخذ في عمل لا يحصل البغية : أراك تنفخ في غير ضرر ، وتخط على الماء ، والمراد : أنت كمن

يفعل هذا . ومنه : مازال يقتل الذروة والغارب حتى بلغ منه مراده » .

وفي المجيد ٧٦ ، ٧٧ يقول : « وأما التمثيل فهو أن تذكر مثالا للهيئة التي عليه الممثل له ، كقولك للمتحير : فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى . ولو قلت (هو في الحيرة كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى) لم يكن من باب المجاز ؛ لتبصر يحك بأداة التشبيه . ومنه : أراك تنفخ في غير ضرم ، وتخط على الماء ، وما زال يقتل الذروة والغارب حتى بلغ منه مراده » .

٥ - في التبيان /٤٦ يقول : « ومن غريب الاستعارة وشريفها أن تجمع بين عدة استعارات ، وقصدك أن تلحق الشكل بشكله ، وأن يتم المعنى والشبه المراد ، كقول امرئ القيس :

فقلت له لما تَمَطَّى بضلِّبه وأزْدَفَ أعجازًا وناءً بكلِّكلٍ
فانظر كيف جعل الليل صلبا قد تَمَطَّى به ، ونثني بذكر الأعجاز التي هي ردف الصليب ، وثلث بالكلكل الذي عليه يعتمد البعير إذا برك ، فاستوفى الليل جملة أركان البعير حتى خيَّل أنه على صورته ، ومراده : تناهى الليل في الطول » .

وفي المجيد /٧٨ يقول : « ومن شريف الاستعارة أن يجمع بين عدة استعارات ليتم الشبه ، كقول امرئ القيس : [ثم ذكر البيت] ، فاستوفى الليل جملة أركان البعير ، وخيَّل أنه على شكله » .

٦ - في التبيان /٤٦ ، ٤٧ تحت عنوان « تنبيه » قال : « لا يعزب عن فهمك أنك إذا ألبستَ المستعارَ حرفَ التشبيه فقد خلعت عنه ثوب الاستعارة ، كقولك : فلان كالأسد ، فإن قلت : فأيهما أبلغ معنى ؟ قلت : الاستعارة ؛ لادِّعائك أن ذاته يجب أن تكون الشجاعة لها غير منفكة عنها ، لا أن الشجاعة حصلت لمعنى عارض لمفرد هذا الجنس . ومن الفائق الرائق أن يقع لك تشبيه شيئين بشيئين كبيت امرئ القيس :

كأن قلوبَ الطيرِ رَطْبًا ويابسا لَدَى وَكْرِها العُنَابُ والحشْفُ البالي »

وفي المجيد /٧٨ يقول تحت عنوان « خاتمة » : إذا ألبستَ المستعار حرف التشبيه فقد خلعت عنه ثوب الاستعارة ؛ لإشعاره بأن صفة المشبه به عارضة

لمفرد هذا الجنس ، ومن فائقه أن يجمع بين تشبيه شيئين بشيئين كقول امرئ القيس ... » .

٧ - في التبيان / ٥٠ يقول تحت عنوان « إشارة » : « كما أن المعارف متفاوتة في مراتب التعريف فكذلك النكرات متفاوتة في مراتب التنكير ؛ فكل نكرة هي أعم من غيرها فهي أبهم منه في الوضع » .

وفي المجيد / ٨٠ يقول : « وكما أن المعارف متفاوتة في مراتب التعريف ، وكذلك النكرات متفاوتة في مراتب التنكير ، فكل نكرة هي أعم من غيرها في الوضع فهي أبهم منه » .

٨ - في التبيان / ٥١ يقول : « ومن ههنا ظهر ذهول الفخر الرازي في حدّه المطلقّ بأنه الدالّ على الحقيقة من حيث هي من غير أن تكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان ذلك القيد أو إيجابا » .

وفي المجيد / ٨١ يقول : « وبهذا يظهر ضعف حدّ الفخر الرازي المطلقّ بأنه الدالّ على الحقيقة من حيث هي من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان القيد أو إيجابا » .

٩ - في التبيان / ٥٥ يقول تحت عنوان « إشارة » : « ل (كل) مع النفي حالّ لا يكون مع الإثبات ، وذلك لأن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه توجّه ذلك النفي إلى ذلك التقييد ، كما إذا قلت : جاءني القوم مجتمعين ، وقال المخاطب : لم يأتوك مجتمعين ، كان نفيه متوجّهاً إلى الاجتماع دون الإتيان ، حتى لو أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من شأنه أن يقول : إنهم لم يأتوك أصلا » .

وفي المجيد / ٨٣ يقول : « وله مع النفي حالّ ليس له مع الإثبات ؛ لأن النفي ينصرف إلى القيد دون أصل الحكم ، كما في قولك : لم يجيء القوم مجتمعين . ولو أردت نفي أصل الحكم لقلت : لم يأتوا أصلا » .

١٠ - في التبيان ٦١/ يقول : « ومن قسم الحرف حرفُ الإثبات ، وهي (إن) ، والمثال فيه قول بعض العرب :

فغَنَّا وهى لك الفداء
إن غِنَاءَ الإبلِ الحداءُ

فذكرُهُ (إن) رابطٌ بين الجملتين ، حتى كأن الكلامين قد أُفرغا في قالب واحد .

وفي المجيد / ٨٨ ، ٨٩ يقول : « ومن قسم الحرف (إن) ، وتفيد ربطا بين الجملتين حتى تنتزلا منزلة الجملة الواحدة ، نحو قوله : ... »

١١ - في التبيان ٦٢/ يقول تحت عنوان « إشارة » : « من خواصها [يقصد إن] أن تهىء النكرة للحديث عنها ، كقوله :

إن شِوَاءَ ونشوةٌ وَحَبَبَ البازلِ الأُمونِ
ولو حذف (إن) وقلت (شِوَاءَ ونشوة) لم يكن كلاما . ولو كانت النكرة موصوفة ازداد حسنها بدخول (إن) ، نحو :

إن دَهْرًا يَلُفُّ شَمْلِي بسُعْدَى لَزَمَانَ يَهُمُّ بالإحسانِ »

وفي المجيد ٩٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « ولها من الخاصة أن تهىء النكرة للحديث عنها ، كقوله : إن شِوَاءَ ... ، ويزداد حسن النكرة موصوفة ، نحو : إن دَهْرًا »

١٢ - في التبيان ٦٥/ يقول عن (إنما) : « وقال أبو إسحاق الزجاج : والذي أختره في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ (١) أن تكون (ما) هي التي تمنع (إن) من العمل ، يكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة ، إلا أن (إنما) تأتي إثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه . وقال أبو علي : التقدير في البيت : وما يدافع عن أحسابكم إلا أنا أو مثلى . قال عبد القاهر : لم يعنوا بذلك أنهما بمنزلة المترادفين . ويبين لك أنهما لا يكونان سواء أنه ليس كل كلام يصلح

(١) سورة البقرة : آية ١٧٣ .

فيه (ما) و (إلا) [في الأصل : « ما » إلا] يصلح فيه (إنما) . ويوضح لك ذلك قوله تعالى : ﴿ وما من إله إلا الله ﴾ (٢) ، وقولك (ما أحدٌ إلا يقول ذلك) ، وكذلك أيضا لا تصلح (ما) و (إلا) في كل كلام يصلح فيه (إنما) [في النص : لا تصلح « ما » إلا في كل كلامٌ يصلح فيه (إنما) ، وهو خطأ] ، كقولك : إنما هو درهمٌ لا دينار . ولو قلت (ما هو إلا درهم لا دينار) لم يكن شيئا .

وفي المجيد / ٩٢ ، ٩٣ يقول : « قال أبو علي : تقديره : ما يدافع عن أحسابكم إلا أنا أو مثلي . وقال الزجاج : (إنما) تأتي إثباتا للمذكور ونفيا لما سواه . قال الجرجاني : ولم يعنوا أنهما كالمترادفين ، وإلا لصح استعمال (إنما) في قوله سبحانه : ﴿ وما من إله إلا الله ﴾ (٢) ، ولصلح (ما) و (إلا) في نحو : إنما هو درهمٌ لا دينار » .

١٣ - في التبيان / ٨١ يقول تحت عنوان « إشارة » « إذا دخل (ما) و (إلا) على المبتدأ والخبر كان الحصر للثاني ، ويكون الأمر معهما أثبت منه مع (إنما) ؛ تقول : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، فتكون قد اقتصصت القيام من بين الأوصاف التي تتوهم أن زيدا عليها ، وتقول : ما قائمٌ إلا زيد [في النص المحقق : ما قام إلا زيد ، وهو تحريف ؛ لأن الحديث دائر عن المبتدأ والخبر] فيكون المعنى أنك اقتصصت زيدا بكونه موصوفا بالقيام ، فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة » .

وفي المجيد / ١٠٤ يقول تحت عنوان مماثل : « حكم المبتدأ والخبر - إن توسط بينهما إلا - حكم الفاعل والمفعول في أن الحصر للثاني ، فإن أخرت الخبر فقد قصرت الصفة على الموصوف ، وإن عكست فقد قصرت الموصوف على الصفة » .

ولو لم يكن معنا سوى هذه النقطة دليلا على أن (المجيد) لابن خطيب

(٢) سورة آل عمران : آية ٦٢ .

ومكان لكانت كافية ، لأنه عتنق في هذين الكتابين ما يخالف ما عليه جمهور البلاغين ، وهي القضية التي سنفرد لها مبحثاً فيما بعد .

١٤ - في التبيان / ٨٦ يقول عن النفي بـ (لا) و (لن) : « وما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لنفي المظنون حصوله ، و (لا) لنفي المشكوك فيه ، وهذا يُعْلِمُكَ أن (لن) آكَدُ في النفي على ما قاله الزمخشري ، وإن كان زمانها أقصر » .

وفي المجيد / ١٠٨ يقول : « وما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لنفي المظنون حصوله ، و (لا) لنفي المشكوك فيه ، وهذا يُؤَدِّك أن (لن) آكَدُ في النفي » .

١٥ - في التبيان / ٩٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « كأني بك تطلب الضبط لمواقع (إن) التي تصح أن تخلفها الفاء عندما قرع سمعك اختلاف الأمثلة وانقسامها إلى ما تصح فيه الفاء وإلى ما لا يصح . والذي نُعوّل عليه في الضبط أن كل جملة دخلت عليها لتقوية جملة سابقة مقرّرة لها فإن الفاء تصح مكانها ، مثل قوله تعالى : ﴿ إن زلزلة الساعة شيء عظيم ﴾^(٣) فإنها مؤكدة لمقصود قوله سبحانه : ﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم ﴾^(٣) ولمأمروا أن يتقوا ؟ وقوله تعالى : ﴿ وصلّ عليهم إن صلاتك سكنّ لهم ﴾^(٤) فإن جملتها بيان لمعنى أمر النبي ﷺ - بالدعاء لهم » .

وفي المجيد / ١١١ ، ١١٢ يقول : « والضابط في الحلول أن كل جملة دخلت عليها (إن) لتقوية جملة سابقة فإن الفاء تصح مكانها ، نحو : ﴿ إن زلزلة الساعة شيء عظيم ﴾ فإنها مؤكدة لمضمون ﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم ﴾ ولمأمروا أن يتقوا ؟ ، وكذا : ﴿ وصلّ عليهم إن صلاتك سكنّ لهم ﴾ » .

١٦ - في التبيان / ٩٧ يقول « ومما يكاد يلزم تقديمه (مثل) و (غير) نحو : مثلك يكون الكرماء ، وغيرك يُخشى ظلمه ، ونحو ذلك مما لا يقصد فيه

(٣) سورة الحج : الآية الأولى .

(٤) سورة التوبة : آية ١٠٣ .

؛ (مثل) إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله فى الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكره أو أن لا يفعل . » .

وفى المجيد / ١١٦ يقول « وما يكاد يلزم التقديم (مثل) و (غير) ، نحو : مثلك يكون الكرماء ، وغيرك يُخشى ظلمه ، ونحو ذلك مما يقصد به إلى أن من كانت هذه صفته فمقتضى حاله ذلك » .

١٧ - فى التبيان / ٩٨ يقول : « الفن الثانى : فى خير المبتدأ . اعلم أن الخير يكون معرفة ونكرة ، ومعنى الإخبار بهما مختلف ؛ فإذا قلت (زيدٌ منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقاً من زيد ولا من غيره ، فأنت تفيده ذلك . وإذا قلت : (زيدٌ المنطلق) كان كلامك مع من عرف وقوع انطلاق ، فأنت تعرفه أنه كان من زيد دون غيره » .

وفى المجيد ١١٧ يقول : « الفن الثانى : فى خير المبتدأ . لا يخفى أن الخير قد يكون معرفة ونكرة ، ومعنى الإخبار بهما مختلف ؛ فإذا قلت : (زيدٌ منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقاً من زيد ولا من غيره ، بخلاف ما إذا عُرِّف الخير ، فإن الإخبار يكون مع من عرف وقوع انطلاق ، لكنه يجهل ممن هو ؟ فتحصل ما كان معلوماً له على وجه الجواز معلوماً على وجه الوجوب » .

١٨ - فى التبيان / ١٠٢ ، ١٠٣ يقول تحت عنوان « إشارة » : « ليس بواجب أن يكون كل معرفة مبتدئاً به مبتدأ ، بل ذلك أكثرى ، يؤذنك بذلك قول أبى تمام :

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ
فَلَوْ جَعَلْتَ لِعَابِ الْأَفَاعِي مَبْتَدَأً أَفْسَدْتَ كَلَامَهُ ... الخ »

وفى المجيد / ١٢٠ يقول تحت عنوان « تنبيه » : « ليس كل معرفة مبتدئاً به مبتدأ ، يؤذنك بذلك قول أبى تمام : لعاب الأفاعى فلو جعلت لعاب الأفاعى مبتدأً لأفسدت المعنى .. الخ » .

١٩ - في التبيان / ١٧٨ يقول : « الصنف الثاني عشر : التخيل . وهو تصوير حقيقة الشيء حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد ، وأنه مما يظهر في العيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ (٥) ، وقوله تعالى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّه رَعُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ (٦) .

وهنا ما ورد بنصه في المجيد / ١٦٥ ، دوغما تغيير .

٢٠ - في التبيان / ١٧٨ يقول : « الصنف الثالث عشر : في التسجيع ، وهو أن يتفق آخر الكلمتين اللتين بهما تكمل القرينتان وزنا ولفظا في الحرف الأخير ، نحو قوله تعالى : ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾ (٧) . فإن فات الوزن سُمِّيَ المطرف ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ (٨) . فإن تفاوت الحرف الأخير واتحد الوزن سُمِّيَ المتوازن مثل قوله تعالى : ﴿ وَغَارِقٌ مِصْفُوفَةٌ وَزُرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ (٩) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (١٠) ، مع ملاحظة أن الآية وردت في النص المطبوع « وآتيناهم ... وهديناهم ... وهو خطأ واضح .

وهنا ما ورد بنصه في المجيد / ١٦٦ ، سوى أن العنوان في المجيد هو المتواتر ، بدلا من « في التسجيع » .

تلك عشرون دليلا قدمناها كيفما اتفق ، ويمكن أن نقدم أضعافها إن شئنا ؛ لأن في كل صفحة من صفحات (المجيد) - كما سبق أن أشرنا - أكثر من دليل يؤكد أنه لابن خطيب زملكان : صاحب (التبيان) و (البرهان) .

(٥) سورة الزمر : آية ٦٧ .

(٦) سورة الصافات : آية ٦٥ .

(٧) سورة الغاشية : آية ١٣ ، ١٤ .

(٨) سورة نوح : آية ١٣ ، ١٤ .

(٩) سورة الغاشية : آية ١٥ ، ١٦ .

(١٠) سورة الصافات : آية ١١٧ ، ١١٨ .

مفهوم الاختصار ، وطريقة إنجازهِ

قلنا في بداية الحديث عن (المجيد) : إن المصنف قد اختصر فيه كتابا آخر له هو (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن) . واختصار عمل علمي يعنى - من وجهة نظرنا - الإبقاء على العناصر الأصلية في العمل ، والتخلص من كل ما هو فرعى ، والاعتماد على لماحية القارىء في تفهم بعض الصور بدلا من سرد هذا الفهم على صفحات الأوراق . فماذا فعل المصنف لكي يختصر (التبيان) في (المجيد) ؟

لقد احتفظ ابن خطيب زملكان بالعناصر الأصلية في عمله ؛ فالموجود في (التبيان) من الأصول والثوابت هو بعينه الموجود في (المجيد) ، من حيث التقسيمات والعناوين ، وما يثار تحت كل عنوانٍ من قضايا . لكن طبيعة الاختصار اقتضت منه أحيانا إلغاء بعض التعليقات اعتمادا على فهم القارىء ، واختصار بعضها الآخر ، كما كان في بعض المواضع يكتفى ببعض الشواهد الموضحة مستغنيا عن غيرها ، وتارة كان يقدم موطن الاستشهاد من النص دون أن ينقل الكتاب بذكره كاملا ، وإن اضطر في بعض المواطن أن يقدم ما في (التبيان) بنصه وأمثله في (المجيد) ؛ لأنه كان في الأصل مختصرا ، لا يقبل الانكماش مرة أخرى . ونقدم فيما يلي أمثلة موضحة لما أوجزناه فيما مضى :

١ - الاستغناء عن بعض التعليقات اعتمادا على فهم القارىء :

فبعد حديثه عن ترشيح الاستعارة شرح في (المجيد) ص ١٥٣ قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين ﴾ (١) ، ثم نثى بقول الشاعر :

(١) سورة البقرة : آية ١٦ .

ولما رأيت النَّسْرَ عَزَّ ابن دَائِيَّةَ وعشعش في وكرته جاش له صدرى
ثم انتقل إلى العنوان التالى مباشرة ، فى حين علق على البيت فى التبيان / ١٦١
بقوله : « لما شبَّ الشيب بالنسر والشعر الفاحم بالغراب أتبعه بذكر العشعشة » .
وتحت عنوان « اللف والنشر » ، وهو ذكر شيئين ، ثم ذكر تفسيرهما دفعة
واحدة ثقةً بأن السامع يرد كلاً إلى ما يليق به ، ذكر قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن
يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصارى ﴾ (٢) ، ولم يعلق على الآية فى (المجيد)
ص ١٦٤ ، فى حين علق فى التبيان / ١٧٧ بقوله : « ولم تقل كل واحدة من
الطائفتين ذلك ، بل قالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت
النصارى : لن يدخل الجنة إلا النصارى » .

٢ - اختصار بعض التعليقات على بعض الشواهد :

علق على البيت :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح

و

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجوده كاللدنايسر
بقوله فى المجيد / ٧٧ : « وليست الدقة فى تحقيق الإسراع الذى يشبه سرعة
السييل ، لكن فى جعلها الفعل للأباطح ، وتعديته بالباء ، وبإسناد الفعل إلى
الأعناق دون المطى . وفى الثانى : فى تعديته بعلى والباء ، وجعل الفعل لشعاب الحى » ، فى
حين كان تعليقه فى التبيان / ٤٥ ، ٤٦ بقوله : « فالأول مراده أنها سارت سيرا شديداً فى
غاية سرعة مع لين وسلاسة ، حتى صارت كأنها سيول وقعت فى الأباطح
فجرت . وهذه اللفظة ، وإن كانت بعينها فى البيت الثانى ، وأن مراده إسراعهم
إلى نصرته ، وأنه إذا دعاهم ازدحموا حتى صاروا كسيول تجمىء من كل جانب ،
فليست أراها إلا دون الأولى ، وذلك لما عرض من نسبة السيول إلى الأعناق
المتتدة الآخذة فى الطول الملحق بصورة ماء جارٍ ، وفيها من الاضطراب بحركة
السير ما يقربها من الماء المضطرب ، فحسن لهذا التشبيه الواضح أن ينسب السيول

(٢) سورة البقرة : آية ١١١ .

إليها ، بخلاف الثاني ، فإنه نسب فيه السيل إلى الوجوه التي إن أشبهت الماء ففي صفائه الذي ليس بلازم له . كيف وقد شبهها بالدنانير لشدة حرمتها وإشراقها واستدارتها ، وكل ذلك لا يلائم الماء . وليست الدقة [في النص المحقق : الرقة] في تحقيق الإسراع الذي يشبه سرعة السيل ، لكن في خصوصية أفادها ؛ بأن جعل الفعل للأباطح ، ثم عداه بالباء بذكر الأعناق المستطيلة ، ولم يقل : بالمطى ، ولو قال : سالت المطى في الأباطح لم يكن شيئا . والغرابة في الثاني تعديته بعلى والباء ، وبأن جعل الفعل لشعاب الحى .

وكما هو واضح من المقابلة بين النصين نرى المصنف في (المجيد) قد أخذ الثلث الأخير من تعليقه على البيتين في (التبيان) ، وهو القسم المنصب على علاقة الكلمات بجزئها نحويا ، وهو بُ المراد من الاستشهاد ، مستغنيا عن الإطناب في المراد معنويا من هذه العلاقات ، تاركا ذلك - بلا شك - لاستنباط القارىء .

٣ - الاختصار في تقديم الشاهد ، لا التعليق عليه :

عند حديثه عن بديع الملاءمة بين الشرط والجزاء قال في (المجيد) ص ١١٣ :

« ويقرب منه قول القضاعى :

فبينما المرء في العلياء أهوى ومنحطٌ أتيح له اعتلاء
وبينا نعمة إذ حال بؤس وبؤس إذ تعقبه ثراء
فأثبت السقوط وهو من العلياء بمكان ، والاعتلاء وهو من الانحطاط بمنزل ،
وعقب النعمة بالبؤس ، والبؤس بالثروة . »

وفي التبيان / ٩٢ قال : « ومما يقرب من هذا المعنى أن تثبت الحكم حال ثبوت ضده ، فتكون مرشدا إلى ثبوته ، مع انتفاء الضد بطريق الأولى ، أو تعقب الضد بضده ، فتكون تعقبه بما لا مضادة بينهما ، كقول سليمان بن داود القضاعى ... » ثم ذكر البيتين والتعليق عليهما بالنص كما ورد في المجيد ، وهذا يعنى أن اختصاره قد انصب على التقديم للشاهد فقط .

٤ - الاكتفاء في القضية ببعض شواهدا التي أوردها في (التبيان) :

فقد أورد في الصنف الثامن من البديع في التبيان / ١٧٤ ، ١٧٥ قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (٣) ، وقوله عز من قائل : ﴿ وَاضْمُمُ يَدُكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بِيضَاءً مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةٌ أُخْرَى لِتُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ (٤) ، وقول عوف بن محمّد الشيباني :

إن الثانين - وبلّغتها - قد أخوّجت سمعى إلى ترجمان
ثم ذكر أنهم عدوا من (الاعتراض) قولهم : والله ما معك من الحجّة إلا مقدار ما
يوجب الحجّة عليك ، وسّمّوه : الرجوع ، وقال إن الخطيب التبريزي أطلق عليه
اسم : الالتفات ، منشدا قول جرير :
متى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ سَقِيَتِ الغَيْثُ أَيْتَهَا الخِيَامُ
وقول كثير :

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتِ مِنْهُمْ - رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمَطَالَا
في حين اكتفى في المجيد / ١٦٣ بآيات الواقعة وبيت عوف ، تاركا الآية الأخرى ،
ومضربا صفحا عمّا حكاه عن العرب ، وما رواه عن الخطيب التبريزي .
وقد فعل مثل هذا في : لزوم مالا يلزم - التضمنين المزدوج - الالتفات -
المساواة ... الخ .

٥ - تقديم موطن الاستشهاد من النص فقط : ونقدم على ذلك نماذج :

أ - عند حديثه عن كون رفع (كل) في قول أبي النجم العجلي مؤذنا بأنه
لم يصنع شيئا ، ولو نصب لأوهم أنه صنع بعضه ، استشهد للرفع في المجيد / ٨٥
بقول إبراهيم بن كنيف النبهاني : وكُلُّ لَيْسَ يَعْدُو حَمَامَهُ ، في حين أورد البيت
كاملا في التبيان / ٥٧ .

(٣) سورة الواقعة : الآيات : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) سورة طه : الآيات ٢٢ ، ٢٣ .

ب - عند حديثه عما يكتسبه ضمير الشأن من أبهة مع (إن) لا تكون له دونها ، استشهد في المجيد / ٨٩ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِر ﴾ (٥) ، ﴿ فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (٦) ، في حين ذكر الآيتين كاملتين في التبيان / ٦٢ .

ج - عند حديثه عما يتحقق به بيان العبارات ذكر عجز بيت المتنبي :

* وتأتى الطباغ على الناقل *

في مقابلة قولهم : الطبع لا يتغير ، وذلك في ص ١٤٩ من المجيد ، في حين ذكر البيت كاملا في التبيان / ١٥٤ .

٦ - الإيفال في الاختصار أحيانا بحيث تصبح الموازنة بين ما ورد في

الكتابين ظالمة :

ففي المجيد / ١٠٥ ، وتحت عنوان « تنبيه » قال : « ليس المعنى في قولنا : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) على نفى الشركة ، بل على أنه لا صفة له تضاد القيام » ، في حين عالج هذه القضية في التبيان / ٨٢ ، ٨٣ تحت عنوان « إشارة » في نقاش استغرق اثنين وعشرين سطرا ، فقال : « غير خاف أن الأمر ظاهرٌ في قولنا (ما زيدٌ إلا قائمٌ) أن المعنى ليس على نفى الشركة ، ولكن على نفى أن لا يكون المذكور ويكون بدله شيء آخر . ألا ترى أن المعنى ليس على أنه لا صفة له مع القيام ، بل على أنه ليس له بدل القيام صفة غيره تخالف القيام وتخلفه كالاضطجاع . فإن قلت : فالمعنى مع (ما) و (إلا) فهو مثله مع (إنما) نحو (إنما هو قائمٌ) ، والعطف جائز مع (إنما) ممتنع مع (ما) و (إلا) ، فلا يقال : (ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعدٌ) ، قلت : علة ذلك أنك إذا قلت : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) فقد نفيت عنه كل صفة تنافى القيام ، وكأنك قلت : ليس بمضطجع ولا جالس ، حتى تستغرق كل صفة تضاد القيام . فإذا قلت : (لا قاعدا) [كذا] كنت نافية بـ (لا) العاطفة شيئا قد سبق نفيه ، ووضعها أن تنفى شيئا قد سبق إيجابه لا نفيه . ومن ثم لم يجوز : (ما جاءني أحدٌ لا زيدٌ) ، وجاز (ولا

(٥) سورة يوسف : آية ٩٠ .

(٦) سورة الحج : آية ٤٦ .

زيد) ؛ لأن (لا) هنا غير العاطفة . وإذا كان العطف فاسداً في قولك : (ما زيد إلا قائم لا قاعد) ، فكذلك هو في (ما جاءني إلا زيد لا عمرو) و (ما ضربت إلا زيدا لا عمرا) ، من جهة أنك تنفي في جميع ذلك بـ (لا) العاطفة ما تقدم نفية ، وهذا بخلاف العطف مع (إنما جاءني زيد لا عمرو) فإنه كلام مثبت ليس فيه نفى . نعم هو مفيد حصر المحيى في زيد ، لكن لا بحرف نفى ، بل بحرف إثبات . وينزل ذلك منزلة قولك : هو الجاني ، فإنك تفهم أنه لم يكن محيى من غيره . ثم لا يمنع ذلك أن تقول : لا عمرو ، فتعطف عليه بـ (لا) ، حيث لم يكن في الكلام حرف يفيد النفي ، وإن أفاده المعقول .

وقد فعل الشيء نفسه في مقدمة (الركن الثاني في مراعاة أحوال التأليف) حيث قدم له في المجيد / ١١١ بسطر واحد ، فقال : « ونقدم على ذلك مقدمة ، فنقول : التأليف هو المرام ، والمفردات كالوسيلة إليه » ، في حين فصل هذا السطر في التبيان / ٨٩ في زهاء أربعة عشر سطرا قدم فيها بعض التفصيلات ، وطبق فيها على بعض النماذج تطبيقا إجماليا . وأمثلة هذه الطريقة كثيرة جدا .

٧ - إغفال قصة النص المستشهد به :

ففي التبيان / ٦٠ ، ٦١ قال : « ومن قسم الفعل لفظ (كاد) : روى عن عنبسة أنه قال : قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس قصيدته الحائية التي منها :
 هي البرء والأسقام والهلم والمنى وموت الهوى في القلب متى المبرح
 وكان الهوى في القلب يحى ويمحى وحبك عندى يستجد ويربح
 إذا غير النأي المحيين لم يكذ رسيس الهوى من حب مية يبرح
 قال : فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة : أترأه قد برح ؟ قال : فسبق بناقته ، وجعل يتأخر بها ويفكر ، ثم قال :

إذا غير النأي المحيين لم أجد رسيس الهوى من حب مية يبرح
 قال : فلما انصرف حدثت أبى ، فقال : أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذى الرمة ما أنكر ، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة ، إنما هذا كقول

الله تعالى : ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ (٧) ، وإنما هو لم يرها ولم يقارب أن يراها . واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال : ما كاد يفعل ، ولم يكد يفعل ، في فِعْلٍ قد فُعِلَ ، على معنى أنه لم يُفعل إلا بعد الجهد ، كقوله تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ (٨) ، فمن ههنا وهم ابن شبرمة في زعمه أن الهوى قد برح ، وظن ذو الرمة مثل ذلك ، وإنما هو في الحقيقة على نفي المقاربة فإن (كاد) موضوعة للدلالة على قرب الوجود ، فمن المحال أن يكون نفيها موجبا لوجود الفعل .

وفي المجيد / ٨٧ ، ٨٨ قال : « ومن قسم الفعل : (كاد) ، وهي عند المحققين في النفي على معنى نفي مقاربة الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ ، أى لم يقارب أن يراها . وقيل إنها لوقوع الفعل ولكن بعد جَهْدٍ ، أخذًا بقوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ، وبتغيير ذى الرمة :

إذا غيرَ النأى المحيين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
 بلم أجد . والذي غرّ هؤلاء أنه في العرف يقال : ما كاد يفعل ، لِفِعْلٍ قد فُعِلَ بعد
 جهد ، فإن كاد موضوعةً لقرب الحصول ، فكيف يكون نفيها موجبا لوجود
 الفعل ؟ » .

فأنت تراه قد أغفل قصة التغيير نفسها ، كما اكتفى بالبيت موطن التغيير ، دون السياق الذى ورد فيه . وليست لهذا العنصر من عناصر الاختصار نماذج كثيرة على أى حال .

٨ - فصل بعض القضايا في (المجيد) تحت عنوان جانبى ، في حين كانت في (التبيان) في ثنايا الحديث ، أو العكس :

ففى المجيد / ٨٠ ، وتحت عنوان « تنبيه » قال : « الفعل المضمر كالمظهر في ذلك [أى في الفرق بين الإثبات بالفعل والإثبات بالاسم] ، ومن ثم قالوا :

(٧) سورة النور : آية ٤٠ .

(٨) سورة البقرة : آية ٧١ .

سلام إبراهيم عليه السلام أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى : ﴿ قالوا : سلامًا ، قال : سلامٌ ﴾^(٩) ، فإن سلام إبراهيم - عليه السلام - مستغن عن تقدير الفعل المشعر بحدوثه بعد فاعله ، لارتفاعه بالابتداء ، وما هو ثابتٌ مطلقاً أبْلَغُ مما عرض له الثبوت .

وهذه القضية معالجة في التبيان / ٥٠ في ثنايا الحديث دون أن تنفرد بعنوان .

وكذلك الأمر فيما يختص بالنقاش حول قوله تعالى ﴿ وقالت اليهود عَزَّيْرُ ابْنِ اللَّهِ ﴾^(١٠) - على قراءة مَنْ حذَفَ التنوين - في قول من قدر الخبر ، إذ فصلها في المجيد / ١٥٠ تحت عنوان « تنبيه » ، في حين عالجها في التبيان / ١٥٦ في ثنايا حديثه عن تبعية الألفاظ للمعاني أو العكس .

وقد حدث العكس ؛ فعلى حين عالج تفاوت المعارف في مراتب التعريف والنكرات في مراتب التكرير تحت عنوان « إشارة » في التبيان / ٥٠ ، ٥١ نجده لم يفرد لها عنواناً في المجيد / ٨٠ ، كما عالج في « فن الحذف » قوله تعالى : ﴿ ولو أن قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾^(١١) في التبيان / ١١٣ تحت عنوان « تنبيه » ، ومعها قوله سبحانه : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾^(١٢) ، لكنه في المجيد ١٢٨ تحدث عن الآية الأولى موجزاً ، متغاضياً عن الثانية ، ولم يفرد الحديث بعنوان مميز .

٩ - إغفال بعض القضايا التي وردت في (التبيان) عند تلخيصه في

(المجيد) :

وهذه القضايا محدّدة ومعدودة :

منها حديثه عن (هذا) - المشار بها إلى كلام سابق لقصد تحقيقه - في أقسام الاسم في التبيان / ٥٩ ، ولم يرد لها ذكرٌ في المجيد ، وقد رأينا هناك أنه ربما

(١٠) سورة التوبة : آية ٣٠ .

(١٢) سورة البقرة : آية ١٨٩ .

(٩) سورة هود : آية ٦٩ .

(١١) سورة الرعد : آية ٣١ .

كان انتقال نظر من الناسخ فأثبتنا نص ما ورد عنها في (التبيان) في الحاشية .
ومنها تقديمه لباب الحال في التبيان / ١٢٠ - ١٢٣ بتقسيمه إلى مفرد
وجملة ، والحديث عما يقتضى واو الحال من الجمل وما لا يقتضيا ، وكذلك مجيء
(قد) مع الجملة الفعلية الماضية .. إلى آخر هذه القضايا النحوية التي استغرقت
أربع صفحات من مساحة التبيان ، وأغفلت تماما في المجيد .

ومنها حديثه في التبيان / ١٦١ ، ١٦٢ عن ترشيح الحقيقة بعد حديثه عن
ترشيح الاستعارة ، فقال : « وكما ترشح الاستعارة فقد ترشح الحقيقة ، وهو أن
تُتبع المجاز بما هو من روادف الحقيقة ولوازمها . مثاله : فلان أسد يكر في الأبطال
برحمه [في النص : يكيّل الأبطال ، وهو تحريف ، كما يظهر من التعليق بعد] ،
وبحرّ يأوى إلى ذراه العافون ، وعلم يهتدى بعلمه ، وصارم في منشوره ومنظومه .
كأنك قلت : شجاع يكر في الأبطال برحمه ، وكريم يأوى إلى ذراه [في النص :
داره] العافون ، وعالم يهتدى بعلمه ، وبلغ في منشوره ومنظومه » .

وليس في (المجيد) سوى حديث عن ترشيح الاستعارة فقط .

١٠ - تقديم بعض القضايا في (المجيد) لا وجود لها في (التبيان) ،
وإن وجدت جُلّها في كتابه الآخر : (البرهان) : وهى أيضا مواضع محددة
منها :

أ - في المجيد / ٦٩ قال : « والغرض منه [أى علم البيان] معرفة البلاغة ،
وما بين العبارتين المشتركتين فى أصل المعنى من الميّز عند أهل البراعة ، على ما
سيأتيك » . ولم يتعرض فى التبيان للغرض من علم البيان بالتحديد ، فى حين قال
فى البرهان / ٤٤ : « وأما الغرض منه فمعرفة البلاغة ، وما بين العبارتين
المشتركتين فى أصل المعنى من الميز عند أهل البراعة » ، وزاد فى البرهان نماذج من
القرآن الكريم وأقوال العرب وأشعارهم ، توضّح العبارة ، وتشرح المراد منها .

ب - فى الحديث عن (لو) قال فى المجيد / ١٠٦ : « وقول النحاة إنها تدل
على امتناع الثانى لامتناع الأول سهو ، إذ لا يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء

سبب - خو أن يخلفه سبب آخر يترتب عليه المسبب ، إلا إذا لم يكن للمسبب
سبب سواه . ويلزم من نفاء المسبب انتفاء جملة الأسباب ؛ لاستحالة ثبوت
لحكم بدون سبب .

وهذه الفقرة كاملة م يرد لها ذكر في (التبيان) ، لكنها وردت بنصها في
(البرهان) / ١٩١ .

ج- في « الفصل والوصل » قال في المجيد / ١٤٤ : « فإن قلت :
يسأل على إسقاط العاطف من قوله تعالى ﴿ يذبحون أبناءكم ﴾ في
(البقرة)^(١٣) ، وإثباته في (إبراهيم) ؟ قلت : لما تقدم قوله تعالى ﴿ وذكرهم
بأيام الله ﴾^(١٤) ، وهي أوقات عقوباته وابتلائه ، ولذلك قال ﴿ إن في ذلك
لآيات لكل صبار شكور ﴾^(١٤) ، كان اللائق أن تُعدّد أنواع امتحانهم تعديدا
يؤذن بالجمع عليه ؛ لتكثر المنة فيه ، فلذلك أتى بالعاطف ؛ ليؤذن بأن إسامتهم
سوء العذاب مغايرٌ لتذبيح الأبناء واستحياء النساء ، وهو ما كانوا عليه من أنواع
التسخير ، بخلاف المذكور في سورة البقرة ، فإن ما بعد (يسومونكم) تفسيرٌ
له ، فلم يُعطف عليه ، ولأجل مطابقة السابق جاء في (الأعراف) : ﴿ يقتلون
أبناءكم ﴾^(١٥) ؛ ليطابق ﴿ قال سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم ﴾^(١٦) .

والنص موجود دون تغيير في البرهان / ٢٨٢ ، ولا وجود له في التبيان .

د - استشهد في المجيد / ١٢١ بقول الشاعر :

* تحية بينهم ضربٌ وجيع *

على جعل الضرب تحية ، في تعليقه على قول أبي تمام :
لعابُ الأفاعي ماتلات لعابهُ وأرئى الجنى اشتارته أئيد عواسلُ
ولا ذكر لهذا الشاهد عند مناقشة بيت أبي تمام في التبيان / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٣) آية ٤٩

(١٤) سورة إبراهيم : ٢٤

(١٥) سورة الأعراف : آية ١٤١

(١٦) سورة الأعراف : آية ١٢٧

هـ - استشهد في المجيد / ١٦٧ بقول الشاعر :
جلسنا طالين بنى نُمَيْرٍ فقام عويلُهُم لَمَّا قعدنا
على المتفقين معنى المختلفين صورة في (جلسنا) و (قعدنا) ، ولا شاهد على هذا
القسم في التبيان / ١٧٩ .

١١ - اختصار بعض القضايا بصورة أدت إلى بعض الإبهام :

من ذلك قوله في المجيد / ١١٦ : « ومما يقرر ما ذكرناه أن الفعل إذا لم يكن
مما يُشك فيه يقلُّ بناؤه على الاسم نحو : طلعت الشمسُ » ، ولم يقدم إيضاحا لهذا
الإجمال ، في حين كان نصه في التبيان / ٩٦ هو « ومما يزيد ما ذكرناه بيانا أن
الفعل إذا كان مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكذب على مبنيا على اسم قبله ، بل
تقول : طلعت الشمس وغابت . وكذلك إذا لم يكن شك ولا تردد في ركوب
شخص قلت : قد ركب ، ولا تقول : هو قد ركب . ومما تقدم فيه الاسم قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ (١٧) ، وقوله
تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَبَاهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ (١٨) ،
وقوله تعالى : ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ
يُوزَعُونَ ﴾ (١٩) ، فالمعنى مع تقديم الاسم أقوى مما لو لم يتقدم فقيل : (يتولى
الصالحين) و (تُملَى عليه) و (يُوزعون) .

وهناك نماذج أخرى لهذه الظاهرة أشرنا إليها في مواضعها من التحقيق .

١٢ - تقديم بعض النماذج في (المجيد) بنصها في (التبيان) ؛ لأنها لا تقبل الاختصار :

ففي ص ١٠٤ من المجيد يقول تحت عنوان « دقيقة » : « إذا قلت (ما
ضرب زيدا إلا عمرو) كان غرضك أن تخص عمرا بضرب زيد ، لا بالضرب

(١٧) سورة الأعراف : آية ١٩٦ .

(١٨) سورة الفرقان : آية ٥ .

(١٩) سورة النمل : آية ١٧ .

على الإطلاق ، فلذلك وجب أن تُعدَّى الفعل إلى المفعول قبل تعديته إلى الفاعل .
أما إذا ذكرته غير مُعدَّى ، فقلت (ما ضربَ إلا عمرو) أشعرتُ بأنه لم يكن من
أحد غير عمرو ضربتُ وأنه ليس هناك مضروبٌ إلا وضاربهُ عمرو » .

وهذه الفقرة بعنوانها ونصها موجودة في التبيان / ٨١ دونما تغيير .

ويمكنك أن توازن بين العناوين الآتية في (المجيد) و (التبيان) لترى
نماذج أخرى لهذه الظاهرة : الإيجاز - التخيل - المتواتر [ورد في التبيان تحت
اسم التسجيع] - الهزل الذي أريد به الجد .

١٣ - تغيير بعض العناوين في (المجيد) عما كانت عليه في
(التبيان) :

في التبيان / ١٠٨ الفن الخامس في التمثيل ، وفي المجيد / ١٢٤ الفن الخامس
التشبيه .

في التبيان / ١٧٨ الصنف الثالث عشر في التسجيع ، وفي المجيد / ١٦٦
الصنف الثالث عشر : المتواتر .

في التبيان / ١٨٢ الصنف السابع عشر : الاستدراك والرجوع ، وفي
المجيد / ١٦٨ الصنف السابع عشر : الرجوع .

١٤ - تغيير في ترتيب القضايا عند التلخيص :

ففي المجيد / ١٦٤ كان الصنف التاسع من أصناف البديع هو (اللف
والنشر) ، والصنف العاشر هو (التفسير) ، في حين أخذ (اللف والنشر)
ترتيبه في التبيان / ١٧٧ بعد (التفسير) / ١٧٦ .

وفي المجيد / ١٥٤ عند الحديث عما تُعزى المزية فيه إلى النظم ، وهو الذي
عُقد له الركن الثاني ، قدم بتنبيه عن وصف الكلمة بالفصاحة أحيانا لكونها أكثر
استعمالا ؛ كينمي مع ينمو ، و (جاءني أبوك) مع (جاءني أباك) ، ونبه على
أن ذلك ليس متعلق غرضه في هذا الفن ، وإنما المراد مراعاة أحوال المفردات
ومعاني النحو في التأليف ، كبيت بشار :

كَانَ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رَعْوَسْنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
وتساءل عمن لا يعرف المصطلحات النحوية كيف يعرف معانيها ؟ وأجاب بأن
البدوى يدرك الفرق بين الأساليب وإن لم يُسمَّها بمصطلحاتها المعروفة ، ذاكرا
قصة الأعرابي مع المؤذن الذي قال : « أشهد أن محمداً رسول الله » بنصب
(رسول) .

وقد كان موضع هذا النقاش في (التبيان) في (اللواحق) في صفحات
١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، وختم به الكتاب تحت عنواني : « تنبيه » و « وهم
وتنبيه » .

١٥ - كان إيجازه في بعض المواضع واضح الإخلال ؛ لأنه لم يقدم في
اختصر العناصر الأساسية في النص الأصلي :

ويمثل هذه الظاهرة أصدق تمثيل الصنف الموفى عشرين من أصناف البديع ،
وهو (التخليص) الذي شرحه في المجيد ١٧٠ بقوله : « وهو أن يخرج من التغزل
إلى المدح ، كقول محمد بن وهيب :

وبدا الصبأح كأنَّ غُرَّتُهُ وَجَهُ الخليفة حين يُمْتَدِّحُ
في حين تناول هذا الصنف في (التبيان) في ثلاث صفحات من ١٨٤ إلى
١٨٦ ، وسيرُّ الإخلال هنا كامناً في إغفاله الشرح معتمداً على فطنة القارئ ، كما
أنه أغفل ما يمثل الغزل من الشعر المتناول ، وليس كل القراء يعرفون الشاعر ، ولا
ما سبق بيت المدح من غزل .

لكن المصنف استطاع - على وجه الإجمال - أن يقدم لنا كتاب
(التبيان) في إيجاز مشروع مهتماً بالعناصر الأساسية في مكوناته ، وكل ما
لاحظناه عليه - على قلته - استثناءً يثبت القاعدة ولا يلغينا .

تأثره بعبد القاهر

لا يخفى مصنفنا إعجابه بعبد القاهر ، وخاصة في مؤلفه (دلائل الإعجاز) ، وقد صرح بهذا في مقدمة (التبيان) حيث قال في صفحتي ٢٩ ، ٣٠ : « وعلم البيان أخذ بزمامها مدعُوُ بإمامها ، يُريك البدائع والغرائب ، ويُهديك المناقب والعجائب . ولغموضه ودقة رموزه استولت عليه يد النسيان ، وألحقه قصورُ الهمم بخير كان . ولم أجد فيه من المصنفات إلا القليل ، مع أنها مشحونة بالقال والقليل ، ومن أجمعها كتاب دلائل الإعجاز للإمام الحير النحرير ، علم المحققين ، عبد القاهر الجرجاني رحمه الله ، فإنه جمع فأوعى ، وقال فأوعى ؛ فلقد فكَّ قيد الغرائب بالتقييد ، وهدم سور المعضلات بالتسوير المشيد ، حتى عاد أسهل من النفس ، وأصبح للفهم من الضوء لشهاب القبس في الغلس ، فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل نصيبه من أوفر الأجزاء ، غير أنه واسع الخطو ، كثيرا ما يكرّر الضبط ، فقيّد للتبويب ، طريّد من الترتيب ، يمل الناظر ، ويُعشى الناظر . وقد سهل الله تعالى جمع مقاصده وقواعده ، وضبط جوامحه وطوارده ، مع فرائد سمح بها الخاطر ، وزوائد نقلت من الكتب والدفاتر » .. الخ .

وفي النص السابق - على الرغم من أنه مقدمة للتبيان - دليلٌ ساطعٌ على أن تأثير عبد القاهر ضاربٌ بجذوره في عقل المصنف ، وأن دوره الذي حدده لنفسه هو جمع المقاصد والقواعد ، وضبط الجوامح والطوارد ، مع فرائد وزوائد حين يحتاج المقام . وما يصدق على (التبيان) يصدق بالتبعية على (المجيد) ؛ لتوحد الموضوعات ، وتشابه أسلوب المعالجة .

وبداية نستطيع أن نقول : إن الكتاب - على صغر حجمه - صورة منسّقة لفكر عبد القاهر في (دلائل الإعجاز) ، إذا ما أطرحنا جانباً القسم الخاص بالبديع ، وهو يمثل إحدى عشرة صفحة من حجم المخطوطة البالغة ستين صفحة ، أي أن ثلاثة وثمانين في المائة على الأقل من حجم الكتاب متأثرة بعبد

القاهر . وسنحاول فيما يلي تقديم عدة مقابلات مختصرة بين نصوص لعبد القاهر ونصوص مشابهة لابن خطيب زملكان ؛ لنُدلّل على ما ذهبنا إليه :

١ - يقول عبد القاهر في ص ٦٥ ، ٦٦ « ومما هو أصلٌ في شرف الاستعارة أن ترى الشاعر قد جمع بين عدة استعارات قصداً إلى أن يلحق الشكل بالشكل ، وأن يتم المعنى والشبه فيما يريد . مثاله قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل
لما جعل لليل صلباً قد تمطى به ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب ،
وثلث فجعل له كلكلاً قد ناء به ، فاستوفى له جملة أركان الشخص ، وراعى ما
يراه الناظر من سواده ، إذا نظر قدامه ، وإذا نظر إلى خلفه ، وإذا رفع البصر
ومدّه في عرض الجو . »

وفي الحميد / ٧٨ قال : « ومن شريف الاستعارة أن يجمع بين عدة استعارات ؛ ليمت الشبه ، كقول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل
فاستوفى لليل جملة أركان البعير ، وخيل أنه على شكله . »

٢ - في دلائل الإعجاز / ١٢٢ يقول عبد القاهر : « وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت (زيدٌ ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيه . وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلفظ فتأمل هذا البيت :

لا يَألف الدرهمُ المضروبُ صرئناً لكن يمر عليها وهو منطلق
هنا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن . وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى ﴿ وكلهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد ﴾ (١) فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا (كلهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض . وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى مزاوله وتجدد الصفة في الوقت . »

(١) سورة الكهف : آية ١٨ .

وفي المجيد ٧٩ ، ٨٠ تحت عنوان (الفرق بين الإثبات بالاسم والفعل) يقول : « اعلم أنك إذا قلت (زيدٌ ينطلق) كنت مشعرا بتجدد الفعل شيئا فشيئا ، بخلاف (منطلقٌ) فإنه يشعر بثبوت المعنى ثبوت الطول والقصر ، ولذلك أتى بالاسم في قوله :

لا يَألف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةٍ بَاسِطًا ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ . ولو أتى بالفعل لأشعر بمزاولة الكلب البسط .

٣ - يقول عبد القاهر في ص ٢٠٩ : « وما تصنعه (إن) في الكلام أنك تراها تهىء النكرة وتصلحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، أعنى أن تكون محدثا عنها بجديثٍ مِنْ بَعْدِهَا . ومن ذلك قوله :

إن شِوَاءَ ونَشْوَةَ وَخَبَبَ البَازِلِ الأُمُونِ
قد ترى حسنها وصحة المعنى معها . ثم إنك إن جئت بها من غير (إن) فقلت : (شِوَاءَ ونَشْوَةَ وَخَبَبَ البَازِلِ الأُمُونِ) لم يكن كلاما . فإن كانت النكرة موصوفة ، وكانت لذلك تصلح أن يبتدأ بها ، فإنك تراها مع (إن) أحسن ، وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن ، أفلا ترى إلى قوله :

إن دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بسعدى لَزِمَانٌ يَهْمُ بالإحسان
ليس يخفى - وإن كان يستقيم أن تقول : دَهْرٌ يَلْفُ شَمْلِي بسعدى دَهْرٌ صالحٌ - أنه ليس الجالان على سواء .

وفي المجيد / ٩٠ قال مصنفنا : « ولها من الخاصة أن تهىء النكرة للحديث عنها ، كقوله :

إن شِوَاءَ ونَشْوَةَ وَخَبَبَ البَازِلِ الأُمُونِ
ويزداد حسن النكرة موصوفة ، نحو :
إن دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بسعدى لَزِمَانٌ يَهْمُ بالإحسان »

٤ - يقول عبد القاهر في ص ٩٢ ، ٩٣ « ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفى عاما كقولك : ما قلت شعرا قط ، وما أكلت اليوم شيئا ،

وما رأيت أحدا من الناس ، ولم يصلح في الوجه الثاني . فكان خُلُفاً أن تقول : ما
أنا قلت شعرا قط ، وما أنا أكلت اليوم شيئا ، وما أنا رأيت أحدا من الناس ،
وذلك لأنه يقتضى الحال ، وهو أن يكون ههنا إنساناً قد قال كل شعر في الدنيا
وأكل كل شيء يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس ، فنفيت أن تكونه . ومما هو
مثالٌ بَيِّنٌ في أن تقديم الاسم يقتضى وجود الفعل قوله :
وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا »

وفي المجيد ٩٩ ، ١٠٠ : « فيصح على الأول : ما قلت شعرا قط ، فيكون
النفي عاما ، ولا يصح على الثاني : ما أنا قلت شعرا قط ، إذ يوهم وجود إنسان
قال كل شعر في العالم ، فإنه لم ينف وجود الشعر ، بل نفى أنه الموصوف
بإيجاده . ومما اتضح أمره قوله :
وما أنا أسقمتُ جسمي به وما أنا أضرمْتُ في القلب نارا »

٥ - يقول عبد القاهر في ص ٢٢١ : « اعلم أنك إذا قلت (ما جاءني إلا
زيد) احتمال أمرين ؛ أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالجيء وأن تنفيه عما
عده ، وأن يكون كلاما تقوله ، لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدا قد
جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره . والثاني : أن تريد
الذي ذكرناه في (إنما) ، ويكون كلاما تقوله ليعلم أن الجائي زيد لا غيره » .
وفي المجيد / ١٠١ يقول المصنف « يجوز في (ما جاءني إلا زيد) أن يكون
الغرض تعريف المخاطب أنه لم يجيء إليك غيره ، لا تعريفه بأنه قد جاء ، وأن
يكون تعريفه بأن الجائي زيد لا غيره » .

هذه نقول خمسة من (دلائل الإعجاز) تتلوها مثلها من (المجيد) قدمناها
دون تعليق ، ويمكن أن نقدم عشرات غيرها ، تاركين للقارئ مهمة الموازنة بين
كل نقل وما يقابله - وهي مهمة جدٌ سهلة - ليدرك إدراكا لا يشوبه شك مدى
تأثر ابن خطيب زملكان بعبد القاهر واقتفائه لخطاه .

* قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة بين ابن خطيب زملكان وجهور البلاغيين

عند حديثه عن القصر بـ (ما) و (إلا) قال المصنف في المجيد ص ١٠٤
« حكم المبتدأ والخبر - إن توسط بينهما (إلا) - حكم الفاعل والمفعول في أن
الحصر للثاني ؛ فإن أئخرت الخبر فقد قصرت الصفة على الموصوف ، وإن عكست
فقد قصرت الموصوف على الصفة » .

وكان قد تحدث عن القضية نفسها في التبيان / ٨١ فقال : « إذا دخل
(ما) و (إلا) على المبتدأ والخبر كان الحصر للثاني ، ويكون الأمر معهما أثبت
منه مع (إنما) ؛ تقول : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، فتكون قد اختصت القيام من بين
الأوصاف التي تتوهم أن زيدا عليها ، وتقول : ما قائمٌ إلا زيدٌ ، فيكون المعنى
أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الصفة على
الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة » .

معنى النصين السابقين أن في تأخر الخبر حصرَ صفة على موصوف ، وفي
تقدمه حصر موصوف على صفة ، وهو رأيٌ يخالف ما هو متعارفٌ عليه ،
مشهورٌ بين البلاغيين .

في بداية الأمر انتابني شكٌّ ما ، بدّده اطلاعي على مخطوطة (التبيان) التي
اعتمدها المحققان أصلاً في التحقيق ، وهي مصورة على ميكروفيلم بمعهد
المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٣ بلاغة ، وفيها تثبتٌ من النص وما ورد
به .

ذهبُ إلى مؤلفه الآخر : (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) فوجدته
يقول في صفحتي ١٨٧ ، ١٨٨ : « إذا دخلت (ما) و (إلا) على المبتدأ والخبر
كان الحصر للثاني ، ويكون الأمر معهما أثبت منه مع (إنما) ، لما في (ما) من

إفادة النفي العام أولاً ، ولما في (إلا) من الرجوع على ذلك النفي العام بالتخصيص ، ولأن (إنما) لم تفد النفي عن غير المذكور من جهة لفظها إذ لم توضع للنفي ، ولأن زيادة اللفظ يناسب زيادة المعنى . وكذلك جعلت (ما) و (إلا) خطاباً مع المنكير ؛ فإذا قلت (ما زيدٌ إلا قائمٌ) كنت اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم أن زيدا عليها ، وتقول (ما قائمٌ إلا زيدٌ) فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام . قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله : فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة ، وليس كما زعم ، بل الأمر على العكس كما سبق بيانه في إنما .

وقد رجعت إلى مخطوطة (البرهان) المعتمدة في التحقيق ، وهي على ميكروفيلم برقم ٢٠ بلاغة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، لدرء أى شبهة اعترثنى حول سلامة النص .

ومعنى ما ورد في (البرهان) أن المصنف قد عدل عن رأيه السابق الذي اعتنقه في (التبيان) و (المجيد) ، وعاد إلى الرأي المعروف عند جمهور البلاغيين .

* لكن تبقى القضية الأساس ، وهي : هل الرأي السابق الذي وهّمه ابن خطيب زملكان رأى عبد القاهر حقاً ؟

كانت نقطة البداية مراجعة (دلائل الإعجاز) ، فوجدت العبارة معكوسة ، ففي ص ٢٢٥ من الطبعة السادسة التي أصدرتها مكتبة صبيح بتعليقات الشيخ محمد عبده والشيخ الشنقيطي ، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها ، يقول عبد القاهر : « واعلم أنه إذا كان الكلام بما وإلا كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخير إن لم تقدمه ، وفي المبتدأ إن قدمت الخير ، أوضح وأبين ، تقول : ما زيدٌ إلا قائمٌ فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجملة صفة له ، وتقول : ما قائمٌ إلا زيدٌ فيكون المعنى أنك اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة ، وفي الثاني الصفة على الموصوف . »

ولم أجد أى تغيير فى النص فى صفحتى ٢٦٥ ، ٢٦٦ من طبعتى دار المنار : الثانية الصادرة سنة ١٣٣١ هـ ، والثالثة الصادرة سنة ١٣٦٦ هـ ، ولا فى ص ٣٢٧ من الطبعة الأولى من نشرة الشيخ محمد عبد المنعم خفاجى التى أصدرتها مكتبة القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

لم تبق أمامى سوى نشرة الشيخ محمود شاكر التى نشرتها مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٤ م فوجدت النص فى ص ٣٤٦ على ما ساقه ابن خطيب زملكان ، فوقعت فى حيص بيص ؛ لغرابية النص أولاً ، ولأنى لم أجد تعليقا للشيخ شاكر على هذه العبارة ثانيا ، وهو الحريص على إثبات مخالقات نسخته لنسخة رشيد رضا !! قلت : لعل فى الأمر خطأ فى النقل أو سهوا فى الطباعة !! وعلى الرغم من أن ذلك مستبعدٌ من محقق كالشيخ شاكر عدتُ إلى المخطوطتين اللتين اعتمدهما فى نشرته ، وأولاهما مصورة على فيلم فى معهد المخطوطات تحت رقم ٣٩ بلاغة ، وهى نسخة الأصل ، والثانية تحت رقم ٣٨ بلاغة ، فوجدت النص كما أثبتته بلا تغيير ، فاطلعت على مخطوطة ثالثة لم تدخل فى حساب الشيخ ، مصورة من مكتبة شهيد على على فيلم رقم ٣٧ بلاغة بالمعهد ، ومنسوخة فى القرن الحادى عشر ، فلم أجد مخالفة لما أثبتته فى نشرته . فرجعت إلى طبعة المنار التى اعتدُّ بها الشيخ شاكر فى الموازنة وهى الصادرة سنة ١٣٢١ هـ فوجدت النص على ما فى نسخة الشيخ شاكر ، وعلى ما ساقه مصنفنا : « فقد قصرت فى الأول الصفة على الموصوف ، وفى الثانى الموصوف على الصفة » فازددت حيرة واندهاشا !!

أولاً : لنسبة هذا الرأى إلى عبد القاهر .

ثانياً : لعدم تعليق محقق أو باحث ممن قرأت لهم على هذا الرأى ، ومدى صحة نسبته لعبد القاهر .

وهذا الذى ورد فى نشرة المنار فى طبعتها الأولى ، وتمّ تداركه فى طبعاتها التالية ، على أى أساس أُصلح ؟ ومن الذى أصلحه ؟ ولمّ كم يُشتر إليه فى حاشية الصفحة التى فيها النص ؟

أيعقل أن يصلح الشيخ محمد عبده ، أو الشيخ الشنقيطي ، أو الشيخ رشيد رضا ، رأياً ورد في مخطوط منسوباً لعالم من أشهر علماء البلاغة ، بل هو أشهرهم على الإطلاق ، مخالفاً بذلك أهون مفاهيم الأمانة العلمية ؟

لا أظن !!

وإذا كان الشيخ رشيد رضا قد قال في ص ٤٠٣ من الطبعة الأولى : « تم طبع الكتاب ولما يتم الأستاذ تدريسه ، وقد علمنا منه أنه يظهر فيه أحيانا قليل من الغلط ، فعزمتنا على طبع جدول لتصحيح الخطأ الذي يحصيه الإمام في نسخة التدريس بعد إتمام الكتاب .. الخ » فهل يكون ذلك الرأي من بين الأخطاء التي أصلحها الشيخ ؟ بدليل أن الطبعت التالية للأولى قد ظهر فيها النص على ما هو معروف مشهور لدى جمهور البلاغيين منذ القدم ، وحتى هذه الآونة !!

هذا احتمال وارد .

وإذا صدق هذا الاحتمال فماذا نحن فاعلون بنشرة الشيخ شاكِر ؟ هل تكون النسخ التي اعتمدها في نشرته قد حملت وهما من ناسخ تبعه فيه غيره من الناسخين ، ويكون ابن خطيب زملكان ممن اطلع على نسخة من هذه النسخ التي وقع فيها الوهم ؟

احتمال وارد أيضا ؛ لأن نسخة الأصل التي اعتمدها الشيخ شاكِر نسخت سنة ٥٧٢ هـ ، وابن خطيب زملكان توفي سنة ٦٥١ هـ .

ثالثاً :- وهو الأهم - لعدم إشارة أي عالم من علماء البلاغة المعروفين - سوى ابن خطيب زملكان - إلى ما خالف به عبد القاهر جمهور البلاغيين !!

فالسكاكي يقول في مفتاح العلوم / ٢٨٩ ، ٢٩٠ عند حديثه عن طرق القصر : « وثانيها : النفي والاستثناء ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً : ليس زيدٌ إلا شاعراً ، أو : ما زيدٌ إلا شاعرٌ ، أو : إن زيدٌ إلا شاعرٌ ، وما زيدٌ إلا قائمٌ ، أو : ما زيدٌ إلا يقوم . ومن الوارد في التنزيل على قصر الأفراد قوله تعالى : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ ﴾ ، فمعناه : محمد مقصور على الرسالة ... وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً : ما شاعرٌ إلا زيدٌ ، أو : ما جاء

إلا زيد ، لمن يرى الشعر لزيد ولعمرو ، أو المحيي لهما . وقلبا : ما شاعرٌ إلا زيد ، ما جاء إلا زيد ، لمن يرى أن زيدا ليس بشاعر وأن زيدا ليس بجاءٍ .

ومن بعده يقول محمد بن علي الجرجاني في الإشارات والتنبيهات / ٩١ :
« من طرق القصر القصر بإنما ، كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا :
إنما زيد كاتب ، وقلبا : إنما زيد قائم ، وفي قصر الصفة على الموصوف
بالاعتبارين : إنما قائم زيد » ومعلوم أن (إنما زيد كاتب) تساوى - في كثير من
الوجه - ما زيد إلا كاتب ، و (إنما قائم زيد) تساوى - في كثير من الوجوه
أيضا - ما قائم إلا زيد .

ومن بعدهما يقول القزويني في الإيضاح / ١٢٤ « ومنها النفي والاستثناء ،
كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفرادا : ما زيد إلا شاعر ، وقلبا : ما زيد
إلا قائم .. وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : ما قائم - أو : ما من
قائم ، أو لا قائم - إلا زيد » .

ويقول صاحب الطراز / ٢ : ٢١٦ « الوجه الثاني : الحصر في الصفات .
أما حصر الأسماء عليها فكقولك : ما زيد إلا قائما (كذا) ، فإنك نفيت أن
يكون زيد على صفة من الصفات إلا صفة القيام . وأما حصرها على الأسماء
فكقولك : ما قائم إلا زيد ، فإنك نفيت أن يكون القيام لأحد إلا لزيد » .

وبدهى أن يكون شراح التلخيص جميعا سائرين على هدى القزويني ،
مقتفين خطاه ، ورأيه لم يتغير في التلخيص عنه في الإيضاح ، وشراحه على دربه
سائرون ، فالرأى السابق مُعْتَنَقُ السعد التفتازاني في المطول / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ،
والمختصر / ٢ : ١٦٨ - ١٧٣ ، وإليه ذهب البهاء السبكي في عروس
الأفراح / ٢ : ١٦٨ ، وهو رأى السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على
المطول / ٢٠٥ ، ولم أجد خلافا له في حاشية الدسوقي على مختصر السعد / ٢ :
١٦٩ ، ولا في تقرير الإنبائي على السعد / ٣ : ٥٠ - ٥٢ ، ولا في غير ذلك من
المصادر البلاغية المعروفة .

فهؤلاء مجموعة من جلة البلاغيين يسرون على المشهور المعروف ، دون أن يشير واحدٌ منهم إلى أن عبد القاهر قد تبنت رأياً مخالفاً .

ولعل هذا العنصر الأخير يعد أهم عنصر يمكن الاتكاء عليه في الذهاب إلى أن المخالفة التي رويت عن عبد القاهر وهم من ناسخ تبعه فيه غيره من الناسخين ، ويكون ابن خطيب زملكان ممن اطلع على نسخة فيها وهم ؛ لأنه يبعد ألا يفطن بلاغى منذ عصر عبد القاهر إلى يومنا هذا إلى هذه المخالفة الواضحة ، ويتفرد ابن خطيب زملكان بهذه الفطنة التي لم يشاركه فيها غيره ؟

يؤنسنى فيما ذهبت إليه قول عبد القاهر نفسه - بعد النص موضع الخلاف مباشرة - في ص ٢٢٥ : « واعلم أن قولنا في الخير إذا أخر نحو (ما زيدٌ إلا قائمٌ) إنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها ونفيت ما عدا القيام عنه ، فإنما نعتى أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافى القيام ، نحو أن يكون جالسا أو مضطجعا أو متكئا أو ما شاكل ذلك ، ولم نرد أنك نفيت ما ليس من القيام بسبيل ، إذ لسنا نفى عنه بقولنا (ما هو إلا قائمٌ) أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا أو قصيرا أو عالما أو جاهلا ، كما أننا إذا قلنا : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) لم نرد أنه ليس في الدنيا قائم سواه ، وإنما نعتى : ما قائمٌ حيث نحن ، وبحضرتنا ، وما أشبه ذلك . »

ففى هذا النص يظهر أن في قولنا (ما زيدٌ إلا قائمٌ) قصر (زيد) على (القيام) أى قصر الموصوف على الصفة ، بدليل قوله بعدُ : فإنما نعتى أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافى القيام ، نحو أن يكون جالسا ... الخ ، فلو كان هذا المثال من قصر الصفة على الموصوف - كما ورد في بعض النسخ - أى قصر (القيام) على (زيد) لكان أولى به التعليق الآخر من أنه لا يعنى أنه ليس في الدنيا قائمٌ سواه !!

وفي نص آخر يقول عبد القاهر في دلائله / ٢٢١ - وإن لم يكن الحديث عن المبتدأ والخبر - : « واعلم أنك إذا قلت (ما جاءنى إلا زيدٌ) احتمل أمرين أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالجيء وأن تنفيه عن عداه ، وأن يكون كلاما

تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك غيره . والثاني : أن تريد الذي ذكرناه في (إنما) ، ويكون كلاما تقوله ليعلم أن الجائي زيد لا غيره .

ليس في قوله « أن تريد اختصاص زيد بالمجيء وأن تنفيه عن عداه » قصر صفة هي (المجيء) على موصوف هو (زيد) ؟ وجملة (ما جاءني إلا زيد) تساوى في تقسيمات الإسناد (ما جاء إلا زيد) لأن جاء وجاء كلاهما مسند ، وزيد في كلتا الحالتين مسند إليه ؟

وهذا صريح نصه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (١) في ص ٢٢٢ حيث قال : « ولو أخرج اسمُ الله وقُدِّم العلماء فقليل : إنما يخشى العلماء الله لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشئ مَنْ هو ؟ والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا مخصوصين بها ، كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا ، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى » .

فقوله : « لم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء » نص صريح في قصر الخشية وهي الصفة على العلماء وهم الموصوفون .

(١) سورة فاطر : آية ٢٨ .

القضايا النحوية في (المجيد)

ينطلق ابن خطيب زملكان في كتابه هذا ، بل في كل كتبه التي اطلعنا عليها ، من منطلق أساسي ، تمثل في حده لعلم البيان في مقدمة كتابه بأنه « علم يُعرف به معاني النحو في التركيب » ، وأن تحصيله يتأتى بإتقان جمل من علمي اللغة والإعراب ، إذ النظر فيه متأخر عن النظر فيهما ، كما أن بيان حصر مواقع الغلط في اللفظ تنشأ من الجهل بالأدلة الإفرادية أو الإعرابية أو مواقع التركيب ، فمن عرف الجهات الثلاث عرف اللفظ من جميع وجوهه^(١) ، كما أنه قال في موضع آخر إن كل نثر أو نظم ليس مضافاً إلى مؤلفه من جهة كونه ذا وضع ، بل من جهة توخى معاني النحو في معاني الكلم ، وليس قائل الشعر قائلًا من حيث نطقه بالكلم ، بل من جهة توخى معاني النحو في معاني الكلم^(٢) .

ومن أجل هذه القاعدة التي انطلق منها المصنف كان طبعياً أن يمثل النحو ركناً هاماً من أركان المعالجة في هذا الكتاب ، إن لم يكن الركن الأهم ، والأساس الأعظم لجل المناقشات ؛ لأن المصنف - كما سبق أن بينا - متأثر تأثراً كبيراً بعبد القاهر الجرجاني ، ولب فكر عبد القاهر متمثل في نظرية النظم التي هي نحو من النحو ، إن لم تكن نحو خالصاً .

ونقدم فيما يلي تصوراً موجزاً لأهم القضايا النحوية التي عالجها المصنف :

أ - الإثبات بالاسم والإثبات بالفعل :

ينحو المصنف منحى عبد القاهر في هذه القضية حين يرى أن الإثبات بالفعل يُشعر بتجدد الحدث شيئاً فشيئاً ، في حين يشعر الإثبات بالوصف بثبوت

(١) المجيد / ٦٩ .

(٢) السابق / ١٥٢ .

المعنى ، ومن ثم رأى أن جملة مثل (زيدٌ ينطلق) تختلف عن (زيدٌ منطلق) ، ولذا أتى سبحانه وتعالى بالوصف في قوله تعالى ﴿ وَكَلْبِهِمْ بَسِطًا ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٣) ، ولو أتى بالفعل لأشعر بمزاولة الكلب البسط ، ومن ثم اتضح تعيين الاسم في نحو (فلانٌ طويلٌ) ، كما اتضح تعيين الفعل في قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِي غَيْرِ اللَّهِ يُرِزُقُكُمْ ﴾ (٤) . والفعل المضمر كالمظهر في هذا الفرق ، ومن ثم قيل إن سلام إبراهيم - عليه السلام - أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا : سَلَامًا ، قَالَ : سَلَامٌ ﴾ (٥) ؛ لأن سلام إبراهيم - عليه السلام - مستغن عن تقدير الفعل المشعر بحدوثه ، فدل على أنه ثابتٌ مطلقاً ، بخلاف سلام الملائكة الذي عرض له الثبوت (٦) .

ب - التكرير والتعريف :

قد تحسن النكرة في موضع لا تحسن فيه المعرفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (٧) ، ولا يحسن التعريف ؛ لأن حرصهم على الازدياد من الحياة ، وكذلك الأمر في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ (٨) ، و ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ (٩) ، والصفة وغيرها من القيود تنوع الجنس حتى تصيره كجنس مستقل ، وكل ما تعدى إليه اسم الفاعل والمصدر يُنوعه ، كقولك : إعطاؤك مُوسراً كإعطائك معسراً (١٠) .

وفي حديثه عن خير المبتدأ نبه على أن الدلالة تختلف بين الإخبار بالنكرة والإخبار بالمعرفة ، ف (زيدٌ منطلق) كلامٌ يقال لمن لم يعلم انطلاقا لا من زيد ولا

- (٣) سورة الكهف : آية ١٨ .
- (٤) سورة فاطر : آية ٣ .
- (٥) سورة هود : آية ٦٩ .
- (٦) انظر المجيد / ٧٩ ، ٨٠ .
- (٧) سورة البقرة : آية ٩٦ .
- (٨) سورة البقرة : آية ١٧٩ .
- (٩) سورة النحل : آية ٦٩ .
- (١٠) انظر المجيد / ٨١ ، ٨٢ .

من غيره ، و (زيدٌ المنطلق) يقال لمن عرف وقوع انطلاق لكنه مجهل ممن هو ؟ فعلم على وجه الوجوب ما كان معلوما له على وجه الجواز . فإن أريد تأكيد هذا الوجوب أدخل ضمير الفصل ، فقيل : (زيدٌ هو المنطلق) . ولأن التعريف يفيد الحصر منعوا العطف ، فلا يقال (زيدٌ المنطلقُ وعمرو) ، لأنه إذا كان الانطلاق واقعا منهما جمع بينهما في الخبر ، فقيل : (زيدٌ وعمرو هما المنطلقان) . وتكون (ال) في الخبر على معنى الجنس ، وتجيء على وجوه أربعة :

- (١) المبالغة .
- (٢) أن يراد أنه لا يوجد إلا منه .
- (٣) أن يراد لإقراره على جنس اتضح أمره بحيث لا يخفى .
- (٤) أن ينحو به نحو التعريف لحقيقة عقلها المخاطب في ذهنه لا في

الخارج .

ويظهر هذا المعنى إذا أتبع الصفة المخبر بها موصوفا ، ويغلب على هذا الضرب لفظ (الذى) ، ولا يحكم على (ال) بما ذكر إن تقدمت ؛ ففي (المنطلقُ زيدٌ) لم يُعرف المتصف بالحدث ، ولو عكست لرأيت الكلام محولا . وقد يغمض الفرق كما في قولك : (الخليفة عبدُ الملك) و (عبدُ الملك الخليفة) . وعلى الجملة إذا قلت (زيدٌ أخوك) كنت مثبتا بأخيك معنى لزيد ، ولو عكسته صرت مثبتا للأخ معنى بزيد . وليس كل معرفة مبتدأ به مبتدأ . ومذهب اللام في الجنس في المبتدأ مغايرٌ لمذهبها في الخبر ؛ فهي في المبتدأ تفيد الاستغراق ، كما في (الشجاعُ موقى) ، وفي الخبر تفيد الكمال في الصفة ، كما في (أنت الشجاعُ) ، وإذا وقع الذى خبرا فمن حق صلتها أن تكون معلومة للسامع أو منزلة تلك المنزلة^(١١) .

ج - التقديم والتأخير :

وقد عالج المصنف هذه القضية في أكثر من موضع وتحت أكثر من عنوان :

(١١) انظر : المجيد / ١١٧ - ١٢٢ .

ف عند حديثه عن كل ، وهو اسم موضوع للشمول ، وله مع النفي حال ليس له مع الإثبات ، لأن النفي ينصرف إلى القيد دون أصل الحكم ، ويمكن أن يقال إن الإثبات كالنفي إذا كان النفي يقع على (كل) خصوصا ، فإذا قلت جاءني كل القوم كان غرضك إثبات مجيء جملتهم ، لا إثبات أصل المجيء ، والنهي كالنفي وسائر صيغ العموم كالاستفهام في ذلك . عند حديثه ذلك قال إن النفي إذا تأخر عن (كل) كان معناه نفي الجميع ، وإذا تقدم عليها كان معناه نفي المجموع ، ومن هنا كان الرفع في (كله لم أصنع) مؤذنا بأنه لم يصنع شيئا ، ولو نصب لأوهم أنه قد صنع بعضه . وهذا يعني أنه إذا تقدم النفي على (كل) لفظا أو تقديرا فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل ، فإذا لم يدخل على (كل) كان المعنى على نفي الفعل عن (كل) ، ولذا صح قول الشاعر :

• ما كل ما يتمنى المرء يدركه •

ولو قدم كلا فقال : كل ما يتمنى المرء لا يدركه لصار بمنزلة أن المرء لا يدرك شيئا مما يتمنى (١٢) .

وعند حديثه عن الهمزة قرر أنه إذا وليها الفعل فالشك فيه لا في الفاعل ، نحو : أذاكرت ؟ ، وإذا وليها الاسم فالشك في الفاعل لا في النسبة ، نحو : أنت فعلت هذا ؟

هذا مع الماضي ، أما مع المضارع فإذا كان للحال كقولك : أتفعل ؟ فمعناه أنك تنبه أنه يفعل ما هو عنه ذاهل ، وإذا ولي الهمزة الاسم وتأخر المضارع كان وجود الفعل ظاهرا لا يحتاج إلى إقرار به . وإذا كان المضارع للاستقبال ، وقدمت الفعل ، كان الإنكار مختصا به مثل قول امرئ القيس : أيقنتني والمشرقي مضاجعي ... وقد يأتي على معنى أنه ينبغي ألا يكون ، مثل : أتتسى قديم إحسان فلان إليك ؟ وإن قدمت الاسم توجه الإنكار نحو الفاعل . وسر استعمال الهمزة للإنكار أن غرض المستفهم إنكار ثبوت الجواب فعبر به عنه ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ (١٣) على تقدير جعله ظانا أنه يستطيع إسماع من به صمم (١٤) .

(١٢) السابق / ٨٣ - ٨٦ . (١٣) سورة الزخرف : آية ٤٠ . (١٤) انظر المجيد / ٩٦ - ٩٩ .

وعند حديثه عن ما النافية ذكر أنه إذا وليها الفعل كان من شأنها أن تنفيه غير ثابت أنه مفعول ، وإذا وليها الاسم منسوبا إليه الفعل فقد ثبت الاعتراف بوجود الفعل ولذا يصح على الأول ما قلته ولا قاله غيري ، ويمتنع على الثاني : ما أنا قلته ولا قاله غيري . وإذا قلت (ما ضربت زيدا) كنت نافيا لوقوع الضرب على زيد وغير متعرض لأمر آخر ، ولذا يصح : (ما ضربت زيدا ولا غيره) . ولو قدمته فقلت : (ما زيدا ضربت) كنت مؤذنا أنك ضربت غيره ، ولذا لا يصح (ما زيدا ضربت ولا غيره) ، والمجرور كالمصوب ، نحو : ما أمرتك بهذا ، وما بهذا أمرتك .

وليس الاختلاف في الجمل بعد الهمزة وحرف النفي بسببهما ، لأن (زيد قام) ، و (قام زيد) متغايران معنى . وإذا كان الفاعل نكرة وتقدم الفعل فسؤالك عن فعل واحد من الجنس ، وإن أخرته فسؤالك عن واحد مما وقع منه . ولا يضر الابتداء بالنكرة ، ولا يصح (رجلٌ جاءني) إلا لمن عرف إتيان آتٍ إليك ، فإن لم ترد ذلك فقدم الفعل . وكذلك (رجلٌ طويلٌ جاءني) تقوله حين يكون السامع قد ظن خلافه ، أو تُنزله تلك المنزلة (١٥) .

وعند حديثه عن تقديم الاسم على الفعل أو تأخيره ، وهو الفن الأول من الركن الثاني ، وهو مراعاة أحوال التأليف قال إنك إذا ذكرت الاسم أولا ثم أردت أن تحدث عنه بفعل كان المعنى مترددا بين احتمالين يرشد إلى تعيين أحدهما سياق الكلام أو قرينة حال :

١ - أن يكون المذكور هو الفاعل المستبد بالفعل .

٢ - أن تقصد تحقيق الفعل منه عند السامع لتوهمك شكه .

ومن الثاني قول الشاعرة :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما
ولو قيل : يلبسان المجد .. لفاتت القوة ؛ لأنه لا يؤتى باسم مُعَرَّى من العوامل إلا
بحديث قد قصد إسناده إليه . ونظير ما سبق : الإضمار قبل الذكر مثل قوله

تعالى : ﴿ فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (١٦) فهو أبلغ من قولك : إن الأبصار لا تعمي ، ولذا يأتي الاسم مصدرا في جواب إنكار ، وفيما اعترضه الشك ، وفي تكذيب مُدَّعٍ ، ويكره ذلك في المدح . ومما يقرر ذلك أن الفعل إذا لم يكن مما يشك فيه يقل بناؤه على الاسم ، نحو : طلعت الشمسُ ، والفعل المنفى في ذلك كالمثبت .

ومما يكاد يلزم التقديم (مِثْلُ) و (غير) ، نحو : مِثْلُكَ يَكُونُ الْكِرْمَاءُ ، وَغَيْرُكَ يُخْشَى بِأَسْئِهِ ، ولو أخرتهما لرأيت الكلام مقلوبا عن جهته .
وما ينجح به اسم أو فعل ، ثم قد يكون حشوا في حاشية خبر آخر مثل الحال (١٧) .

ومما هو بسبيل من ذلك حديثه عن تقديم بعض الأسماء على بعض في الفن الثالث من الركن الثاني أيضا ، والذي قدم فيه نموذجا على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (١٨) إذ إن تقديم الشركاء يفيد أنه ما ينبغي لله شريك أصلا (١٩) .

وفي الفن الحادى عشر من الركن الثانى تحدث عن أسباب التقديم والتأخير ، وحصرها في

- ١ - تقدم العلة والسببية على المعلول والمسبب .
- ٢ - تقدم بالذات كالواحد على الاثنين .
- ٣ - تقدم بالشرف كالأنبياء .
- ٤ - تقدم بالرتبة كتقدم الإمام على المأمومين .
- ٥ - تقدم بالزمان كتقدم عاد على ثمود .
- ٦ - تقدم للخفة مثل ربيعة ومُضَر .

(١٦) سورة الحج : آية ٤٦ .

(١٧) انظر : المجيد / ١١٤ - ١١٦ .

(١٨) سورة الأنعام : آية ١٠٠ .

(١٩) انظر : المجيد / ١٢٢ .

وأشار إلى أنه قد تجتمع صفتان كل منهما تقتضى التقديم ، لكن تكون إحداهما أهم في مكان فتُقدّم وإن أُخرت في غيره (٢٠) .

د - الحذف :

ويعده المصنف من قبيل الرمز على الكثر ؛ فقد يكون حذف المبتدأ في بعض المواطن أبلغ من ذكره ، ولو ذكرته لذهبت فخامته ، وكذلك الأمر في جواب الشرط ، وغير ذلك من الأبواب النحوية (٢١) .

فقد يحذف المفعول به مع الفعل المتعدى أحيانا لكون الغرض غير متعلق به ، فيلحق المتعدى باللازم ، وقد يطرح المفعول تناسيا مع علمك أنه ليس للفعل مفعول سواه ، لينصب الغرض على إثبات الفعل للفاعل (٢٢) . وكثيرا ما تجيء المشيئة بعد حرف الشرط غير معدّة إلى شيء ، بيد أنه يطرد ذكر المفعول إذا كان مفعول المشيئة غريبا ، أو منزلا منزلة الغريب . ولا يبلغ المضمر في المفاعيل وما يشبهها مبلغ المظهر ، فإن المظهر أفخم وأجزل (٢٣) .

وفي باب التنازع إذا حذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف كان أفخم ؛ لأن في البيان بعد الإبهام تَبْلَا (٢٤) .

هـ - القصر :

والقصر إما أن يكون ؛ (إنما) أو ؛ (ما) و (إلا) .
فعن (إنما) قال إن وضعها لإفادة الحصر ، وحقها أن تجيء فيما لا يجمله المخاطب حقيقة أو تنزيلا ، فإذا قلت (ما هو إلا زيد) لم تقله إلا والمخاطب يتوهم خلافه ، ومن ثم لم يحسن (ما هو إلا أخوك) تذكيرا بالرحم ، في حين يصح

(٢٠) السابق / ١٤٦ - ١٤٩ .

(٢١) انظر : الحميد / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢٢) السابق / ١٢٨ - ١٣٠ .

(٢٣) السابق / ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢٤) السابق / ١٣٠ .

(إنما هو أخوك) لمن يُقربُه ، تنبيها على ما يلزمه من حق الأخوة . و (إنما) توجب وتنفي دفعة واحدة ، ولذا تختلف عن « لا » ؛ لأن وضع (لا) أن تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، وليست هي المقررة له ، ولذا تُقال (لا) مع مَنْ يغلط فيمن له النسبة ، مثل : جاءني زيدٌ لا عمرو ، فالجاء عند المخاطب معلوم ، وهو معتقد أنه للثاني ، فأتت رادُّ عليه اعتقالاته ، ونجبر أنه للأول . ومتى ولى (إنما) المبتدأ والخبر فالحصر للثاني . وقد يقصد بـ (إنما) التعريض وحده ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٣٥) .

وعن (ما) و (إلا) قال : يجوز في (ما جاءني إلا زيد) أن يكون الغرض تعريف المخاطب أنه لم يجيء إليك غيره لا تعريفه بأنه قد جاء ، وأن يكون تعريفه أن الجائي زيدٌ لا غيره . والحصر للثاني من الفاعل والمفعول إذا وقعت (إلا) بينهما ، واختص ما بعد (إلا) بالحصر لاستحالة ظهور أثر الحرف قبل وجوده . وإذا ذكرت الفاعل والمفعول بطلها فالحصر لما يليها ، وكذلك حكم المفعولين إذا ولياها ، حتى لو كان أحدهما جاررا ويجرورا . وقل بجيء الفاعل والمفعول بعد (إلا) ، وقيل إنه على كلامين - وإذا كان الفاعل هو المحصور ، والفعل مُعدى ، كان غرضك أن تخص الفاعل بإيقاع الفعل على المفعول ، أما إن ورد الفعل غير مُعدى فهذا يعني أنك تُشعر بآفته لم يكن هذا الفعل من أحد غير الفاعل . وحكم المبتدأ والخبر إن توسط بينهما (إلا) حكمُ الفاعل والمفعول في أن الحصر للثاني . وحكم (غير) حكم (إلا) لما فيه من معنى النفي (٢٦) .

و - الفصل والوصل :

وهذا القسم من الأبواب التي أولهاها اللصتف عناية خاصة ، ولا عجب في ذلك فهم يقولون إن البلاغة معرفة الفصل والوصل ، وهو ما يدرس في النحو تحت عنوان عطف النسق ، وقد قسمه اللصتف إلى :

(٢٥) سورة الرعد : آية ١٩ ، وسورة الزمر : آية ٦ ، والنظر : المجيد / ٩٢ - ٩٦ .
(٢٦) انظر السابق / ١٠١ - ١٠٥ .

أ - عطف مفرد على مثله ، وهذا الصنف قل مجيئه في الصفات ، وهو في صفات الله أقل ؛ لأنها جرت مجرى الأسماء المترادفة .

ب - عطف جملة على جملة ، وهو نوعان :

* عطف جملة على جملة لها موضع من الإعراب حتى تحل محل المفرد ، وهذا لا إشكال فيه .

* عطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب ، وهو مشكّل ؛ لأنه يعز فيه إظهار معنى الواو ، بخلاف الفاء وثُمَّ لإشعارهما بالترتيب ، وكذلك باقى حروف العطف ، فإنها تشعر بمعانيها الخاصة . ويمكن أن يقال إن الواو تفيد أن الثاني مناظرٌ للأول ومساوقٌ له ، ومن ثم يُعاب استعمال الواو حين يكون الخبران غير متساوقين ، كما فى قول أبى تمام :

لا والذى هو عالمٌ أن النوى صَبِرٌ وأن أبا الحسين كريمٌ
ويشترط أن يكون المحدث عنه فى الأولى بسبب من المحدث عنه فى الأخرى .
كذلك ينبغى أن يكون الخبر كالشبيه أو النقيض للأول . وما ورد من نماذج تضاد هذه القواعد فإن لها تأويلا يرجعها إليها . وتقوى الواو إذا كانت بين خبرين عن واحد ، نحو : زيدٌ ينفع ويضرُّ . ولا تفتقر الجملة الثانية إلى الواو إذا كانت مينة للأولى أو مؤكدة كما فى الصفة والتأكيد فى المفردات ، ومثالها قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا إن هذا إلا مَلَكٌ كريمٌ ﴾ (٢٧) ، ويسقط العاطف إذا كانت الجملة الثانية كالمسئول عنها ، كما فى قول الشاعر :

زعم العواذلُ أننى فى غمرة صدقوا ، ولكن غمرنى لا تنجلي

ويسقط العاطف فى بعض المواضع ويذكر فى مواضع مشابهة لها فى الظاهر ، لكن استبطان الأساليب يظهر اختلاف الجملتين فى الحقيقة . وإذا كان السؤال موجودا لفظا فالأكثر ترك الفعل مع الجواب ، ويجب ذكره مع السؤال المقدر ؛ لضعف الأدلة عليه . وليس من شرط الجملة المعطوفة أن لا يفصل بينها

(٢٧) سورة يوسف : آية ٣١ .

وبين ما عطف عليه ، إذ قد يقع بينهما ما له اتصال بالأولى لا يكون له مع المعطوفة ، مثل قول الشاعر :

تولّوا بغتةً فكأنّ بينا تهيّئني ففاجأني اغتيالاً
وكان مسيرُ عيسِيهمُ ذميلاً وسيرُ الدمعِ إثرهم انهمالاً
فأليت الثاني معطوفٌ على (تولوا) ، لا على (فاجأني) (٢٨) .

ز - الربط :

ويدخل تحت هذا العنصر معالجته لعدة أدوات ، وأفعال نذكر منها :

إن : وتفيد ربطاً بين الجملتين حتى تنزلا منزلة الجملة الواحدة ، ولضمير الشأن معها أبهة لا تكون له بدونها ، وعند تجرده عنها يقصر عن مصاحبة الشرط والجزاء . ولها من الخاصة أن تهيء النكرة للحديث عنها ، ويزداد حسن النكرة إن كانت موصوفة ، وهناك فرقٌ في الدلالة بين الجملة المقترنة بأن والخالية عنها ، ومن مظاهرها ما يُتردّدُ فيه ، ولذلك تزداد حسناً إذا كان الخبر مما جرت العادة على خلافه ليؤكد ما يخالفها . وتصحبها اللام مع المُنكر ؛ لأن الحاجة إلى الإثبات معه أشد ، ولذلك اشترط أن يكون في كلام من يظن الإنكار أو يعلمه ، ولا يكفي توهمه (٢٩) . ويمكن أن تحمل محلها الفاء للربط وليس كل موضع تصلح فيه (إن) تصلح فيه الفاء ، وضابط الحلول أن كل جملة دخلت عليها (إن) لتقوية جملة سابقة فإن الفاء تصح مكانها (٣٠) .

لو : وتدل على امتناع الأول لامتناع الثاني ، وقول النحاة إنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول سهوٌ ، وتطلب فعلين تعلق ثانيهما بالأول تعلق المسبب على السبب ، والمنفى معها لفظاً مثبتٌ معنى ، والعكس بالعكس . وتجيء لثبوت الحكم على تقدير لا يناسب الحكم ليفيد ثبوته على كل حال ، وعليه يُخرَج :

(٢٨) انظر : المجيد / ١٣٥ - ١٤٦ .

(٢٩) انظر : المجيد / ٨٨ - ٩٢ .

(٣٠) السابق / ١١١ ، ١١٢ .

« نعم العبدُ صهيَّبٌ لو لم يخف الله لم يعصه » . وتجري (إن) الشرطية هذا المجرى ، نحو : لا أترك مواصلتك وإن قطعتني (٣١) .

كاد : وهى فى النفى على معنى نفى مقارنة الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ (٣٢) ، أى : لم يقارب أن يراها . وقيل إنها لوقوع الفعل ولكن بعد جهد ، أخذاً بقوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ (٣٣) ، وهى موضوعة أصلاً لقرب الحصول ، فلا يكون نفيها موجبا لوجود الفعل (٣٤) .

اللهم : وتجيء حشوا بعد عموم ، حثا على حفظ القيد بعدها ، كقولك : خيرُ العشاء سوافره اللهم إلا أن تقد نار الجوع وتحول دون الهجوع (٣٥) .

ح - النفى :

وفيه ينضوى حديثه عن الخلاف بين (لا) و (لن) ، إذ قال إن النفى يمتد فى (لا) بخلاف (لن) ، ومن ثم جاءت (لا) فى قوله سبحانه ﴿ ولا يتمنونه أبدا ﴾ (٣٦) ، فقابله بحرف الشرط ، إذ يعم الأوقات لإبهامه ، وجاءت (لن) فى قوله عز من قائل : ﴿ ولن يتمنوه أبدا ﴾ (٣٧) . ومما يؤيد ما ذكرناه فى معناهما إتيان (لن) فى قوله سبحانه : ﴿ لن ترانى ﴾ (٣٨) ، وإتيان (لا) فى قوله ﴿ لا تُدركه الأبصار ﴾ (٣٩) حيث أريد نفى الرؤية فى الدنيا وندى الإدراك مطلقا ، ومما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لندى المظنون حصوله ، و (لا) لندى المشكوك فيه ، وهذا يؤذذك أن (لن) آكد فى النفى (٤٠) .

-
- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (٣١) انظر : المجيد / ١٠٥ - ١٠٧ . | (٣٢) سورة النور : آية ٤٠ . |
| (٣٣) سورة البقرة : آية ٧١ . | (٣٤) انظر : المجيد / ٨٧ ، ٨٨ . |
| (٣٥) السابق ٨٦ ، ٨٧ . | (٣٦) سورة الجمعة : آية ٧ . |
| (٣٧) سورة البقرة : آية ٩٥ . | (٣٨) سورة الأعراف : آية ١٤٣ . |
| (٣٩) سورة الأنعام : آية ١٠٣ . | (٤٠) راجع : المجيد / ١٠٧ ، ١٠٨ . |

ط - المنصوبات :

وقد درس تحت هذا العنوان : المفعول به ، وأسلوب التنازع ، وقد قدمنا أهم ما فيها تحت عنوان (الحذف) ، وبقي من المنصوبات :

الحال : وفيه قدم أهم الأفكار التالية :

كل جملة وقعت حالا ممتنعة من الواو فلكونك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمته إلى الأول في إثبات واحد . أما المقتضية للواو فلكونك مستأنفا بها خيرا غير ضام لها إلى الفعل الأول في إثبات واحد . وشرط الاسمية الواو ، ويحسن حذف هذه الواو في مواضع ؛ إما لتأويلها بمفرد ، وإما لتقدم الخبر (٤١) .

التمييز : والقصد من التمييز التفرقة بين الأشخاص كما تفرق الحال بين الهيئات . وله من النباهة في النظم مالا يدفع ، ويظهر ذلك واضحا في قوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأس شيئا ﴾ (٤٢) وقوله سبحانه : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ (٤٣) .

وهكذا نرى من خلال العرض السابق أن المصنف قدم في (المجيد) كما من أبواب النحو لا يقل عما يقدم في كتاب متخصص في النحو ، بيد أن اهتمامه كان منصبا في المقام الأول على الموازنات بين الجمل ، والفروق الدلالية بين تعبير وآخر ، كما أنه قدم - في كثير من المواضع - قضايا بالغة الأهمية لم تظفر من اهتمام النحاة المتخصصين بمثل ما ظفرت به من اهتمام ابن خطيب زملكان . ومن ثم لا أجد غضاضة في القول بأن هذا الرجل نحوي من الطراز الأول إلى جوار كونه بلاغيا من نفس الطراز .

(٤١) راجع : السابق / ١٣٢ - ١٣٤ .

(٤٢) سورة مريم : آية ٤ .

(٤٣) سورة القمر : آية ١٢ وراجع : المجيد / ١٣٥ .

وصف نسخة الكتاب ، وخطه نشره

أولاً : وصف النسخة :

لهنا الكتاب نسخة وحيدة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٤ بلاغة ، وهي مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة على فيلم برقم ٢١٧ تفسر ، كما أنها تأخذ في المعهد نفسه رقم ٥٦ بلاغة ، وفي فهرس التفسير ظهر الكتاب باسم « المجيد في إعراب القرآن المجيد » ، أما في فهرس البلاغة فظهر باسم « المفيد في إعراب القرآن المجيد » وعن الأخير نقل اسم الكتاب مُحققًا التبيان ص ١٢ ، والبرهان ص ٢٢ دونما رجوع إلى نص العمل نفسه لتبين الحقيقة ، وهي واضحة جلية في العنوان المكتوب على الصفحة الأولى ، وفي صلب نص المؤلف في الصفحة الثانية ، كما يبدو من صور المخطوطة الملحقة .

وعلى صفحة العنوان

كتابُ المجيد في إعجاز القرآن المجيد

تأليف الإمام العالم ، كمال الدين ، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف ، الأنصاري . عرف بابن الخطيب بزملكان - رحمه الله وعفا

عنه

وتحت هذا العنوان نقل أوله : « الحمد لله . قال ابن غانم في كتاب حل الرموز ، في أثناء فصل : ويجوز أن تعرف مَنْ هو ؟ يعني عن الله ، ولا يجوز أن تعرف ما هو ؟ سؤال عن ماهية ذاته ، ولا ماهية له لذاته . وَمَنْ هو ؟ سؤال عن أسمائه وصفاته . وما حصل من أهل الأرض والسماء إلا على الصفات والأسماء ؛ قال : ﴿ وَفِينِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ . وسر هذا الأمر يظهر في

سؤال فرعون لموسى - عليه السلام - حين قال له موسى : ﴿ إني رسول ربِّ العالمين ﴾ فسأله فرعون : ﴿ وما رب العالمين ﴾ ، فقال موسى : ﴿ ربُّ السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين ﴾ . وهذا الجواب يُسمى جواب العدول ؛ لأنه عدل فيه عن مطابقة السؤال ، لأن فرعون سأل عن ماهية الله سبحانه وتعالى ، وموسى أجاب عن قدرته وصفاته ، فجاز ، حين خلط في السؤال وسأل عما لا يمكن إدراكه ، جاز له أن يعدل عن سؤاله .. إلى آخر هذه الفائدة التي تمتلئ بها صفحة العنوان عن آخرها .

وتتكون المخطوطة من ٦٠ صفحة من مقاس ١٣ × ١٨ سم ، مسطرة الصفحة ١٧ سطرا ، ومتوسط كلمات السطر إحدى عشرة كلمة . وعلى الصفحة الثالثة يوجد خاتم الخزانة التيمورية . وخط الناسخ مقروء واضح ، بيد أنه لم يثبت في بعض الأحيان فسقطت منه بعض الكلمات ، وأحيانا سقطت بعض العبارات ، لكننا وفقنا بحمد الله إلى رتق كل ما انفتق .

وعلى الصفحة الأخيرة يوجد ما نصه :

« نجز المختصر في عشرين الحجة سنة إحدى وثمانين وسبعمائة . علقه على محمد العفيف الحنبلي النابلسي ، عفا الله عنهم - وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - بمدينة نابلس المحروسة ، والحمد لله وحده ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وفي النصف الثاني من هذه الصفحة فوائد : أولها : في محل العقل ، وهل هو في القلب أو الدماغ ؟ وثانيها : في رأى القدرية في الخير والشر ، وثالثها : في مدلول لفظة (الأمة) في اللغة .

ثانياً : خطة النشر :

يُعد نشر عمل مخطوط لا توجد له إلا نسخة وحيدة عملاً شاقاً مُرهقاً في حد ذاته ، إذ يتطلب قدراً كبيراً من الحذر ، وقدراً أكبر من الوعي بتسلسل الأسلوب وتوالى الموضوعات . وعلى الرغم من تفرد نسخة (المجيد) لا نعد أنفسنا معتمدين في النشر عليها فقط ؛ لأنها - كما سبق الإيضاح - تلخيص

لكتاب آخر للمؤلف نفسه ، وهو (التبيان في علم البيان المُطَّلِع على إعجاز القرآن) ، كما أنها لا تخلو - كما سبق الإشارة - من قضايا طرحها في كتابه الآخر : (البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن) ، والكتب الثلاثة - من وجهة نظرنا - كياناً لا تنقسم أجزاؤه ، ومن ثم كانت نسخة (التبيان) المطبوعة بمثابة نسخة ثانية من المخطوطة ؛ نرجع إليها عند الحاجة ، ونصلح بها ما اعوج من أثر النسخ ، ونكمل بها ما سقط من يد الناسخ ، كما كانت نسخة (البرهان) معينا لنا في مواضع قليلة ، خاصة تلك التي قدم فيها المصنف قضايا ليست في (التبيان) ، لكنها موجودة في (البرهان) ، ومن ثم كانت خطة النشر على الوجه الآتي :

١ - إذا أحسننا في نص (المجيد) تصحيحاً أو تحريفاً صححنا ذلك من (التبيان) أو (البرهان) وأشرنا إلى ذلك في موضعه ، أو صححناه من عندنا بما يستقيم مع سياق الكلام .

٢ - حين رأينا الأسلوب في بعض المواضع غير مستقيم لما حدث فيه من سقط استعنا بأحد هذين الكتائين في استكمال النقص وإقامة الأسلوب ، ووضعنا الزيادة بين معقوفين [....] تميزا لها عن النص الوارد في المخطوطة . وقد كانت هذه الزيادة في كل المواطن ضرورية ؛ يستحيل استقامة النص أو تسلسله بدونها .

٣ - كانت الموازنة بين نص (المجيد) ونص (التبيان) مؤشراً على بعض التصحيف والتحريف الذي وقع في الثاني ، وربما دلت على أن ما اختاره المحققان ليس هو المختار . وقد أشرنا إلى بعض ذلك في موضعه من التحقيق .

٤ - وضعنا أرقام صفحات المخطوطة بين معقوفين ، في بداية كل صفحة ، ليسهل على من شاء الرجوع إليها .

٥ - وثقنا الآراء التي نسبها المصنف إلى أصحابها من مصادرها الأصلية ، وبيننا ما فيها من وهم إن حدث .

٦ - أشرنا - عند ذكر الآيات - إلى السورة ورقم الآية فيها ، وأصلحنا تحريفاً حدث في بعض الآيات في المخطوطة . فإذا كانت الآية على قراءة من

القراءات وثقناها من أحد المصادر القرائية المعروفة ، وهو ما لم يُعَنَ به محققا (التبيان) .

٧ - خرجنا الأحاديث النبوية في كتب الصحاح وكتب غريب الحديث ، وقدمنا رواياتها إن تعددت فيها الروايات ، باستثناء حديث واحد لم نجد بنصه إلا في كتب التفسير كالكشف والبحر المحيط . وهذا العنصر أيضا أغفله محققا (التبيان) تماما .

٨ - خرجنا الشواهد الشعرية من مصادرها ، ونسبنا ما أمكن نسبه إلى قائله ، معتمدين على دواوين الشعراء بالدرجة الأولى ، ثم كتب الأدب والبلاغة والأمل ، وكتب النحو ، ومعاجم اللغة . وقد أكملنا من الشواهد ما ورد ناقصا ، كما صححنا نسبة بعض الآيات لقائلها ، وكان المصنف قد نسبها إلى غيره .

٩ - قدمنا تراجم موجزة لبعض الأعلام الذين غلب على ظننا أنهم بحاجة إلى تعريف . أما ما رأيناه غير ذي حاجة لذلك فتركنا مهمة معرفته للقارئ الكريم .

١٠ - قدمنا في نهاية العمل فهارس فنية للآيات القرآنية التي وردت في صلب النص ، والأحاديث النبوية ، والأمثال والأقوال ، والقوافي ، وأنصاف الآيات ، وقضايا النحو ، والأعلام ، ثم المصادر ، والموضوعات .

والله وحده أرجو أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله لبنة في خدمة إعجاز كتابه المجيد

والحمد لله على ما أولى ووفق وأعان .

د. شعبان صلاح

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَیْ سَیِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَوَعَدَ
 اِذَا نَزَلَ الْقُرْآنُ فَسَبَّحُوا لَهُ وَنَزَّوْا لَهُ وَجَعَلَهُ هَاطًا لِلَّهِ الْعَازِمِ وَنَادُوا لَهُ
 مَعِیْرًا وَارْحَبْ نَجْمَهُ شَبْرًا وَطَغْيَانًا كَثِیْرًا وَنَادُوا لَهُ مَعِیْرًا
 اَوْ سِیْرًا كَثِیْرًا وَصَغْرًا فَقَالَ عَزَّمْتُ قَائِلٍ مِنْهَا عَلَیْكَ نَسِیْرًا
 قُلْ لَیْسَ جَمَعْتُ الْمُنَافِقِیْنَ وَلكِنْ عَلَیْكَ نَزَّوْنَا بِهَذَا الْقُرْآنِ لَیَّا تَنْزِیْلُهُ لَمَّا
 كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ طَهْرًا اِحْتَدَّ حَمْدًا یَعْمُرُ بِآدَاءِ الْفَرْضِ وَیَدَارِ
 اِقْطَارَ الْاَرْضِ السَّمَاوِیَّاتِ وَهُوَ اِنْ اَقْرَبَ عَلَیْكَ مَائِدًا اَوْ دَعَى
 فَلَجَابَ وَاصْلَى عَلَیْكَ بِمَلَا الْمَعْوِثِ لِمَانَ فَصَحَّ وَقَوْلُ صَیْحُجٍ وَذَرْنِ فِیْهِ
 لِرَبِّهِ بِالْمَعْمَاتِ الْبَاهِرَةِ وَابْحَ الْمُظَاهِرِ عَلَیْكَ اَللّٰهُ عَلَیْهِ وَعَلَى
 عَتَمَةِ الطَّاهِرِ وَحَاجَتِهِ الْاَنْجَمِ الرَّاهِنِ صَلَوَاتُ تَوَلِّیْنَ قَائِلِهَا
 عِنْدَ كَلْوَةٍ اَكْفَرِ بِالْبَاسِ وَتَرْفَعُ اِلَى اَعْلَى الْمَقَامَاتِ الْفَائِزِ
 الْاَوْحَى وَنَعْمَ لَفَانِ كَابِی الْمَدْحِ بِالْبِیَانِ عَمَلِ الْبِیَانِ
 عَطَمَتْ فَوَائِدَهُ وَكَثُرَتْ فَوَائِدُهُ وَجِدَتْ صَانِعَتُهُ وَزَیْدُ
 صِیَاحَتِهِ وَقَدْ اَسْتَحْقَنَتْ اَللّٰهُ لِحَقْوَانِ مَعَ الْقِیْرِ بِالْاَسْمَاءِ عَلَیْهِ
 مِنَ السَّوَابِطِ اَعْلَانِ وَاَسَارِهِ السَّیْلُ عَلَیْكَ بِعَیْنِهِ ضَبْطُ
 مَعَانِسِهِ وَالتَّلْوَانِ عَلَیْكَ فَوَاعِدُهُ وَمِیَانِهِ وَاللّٰهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ
 وَاِلَیْهِ الْمَرْجِعُ وَاللَّابِ وَوَقَدْ مِیْتَهُ بِالْمِیْتَةِ اِعْجَازُ الْقُرْآنِ الْجَمِیْدِ

لَا تَقْرَأُ

الصفحة الأولى ، ويظهر فيها اسم الكتاب واضحا

ثانيا : التحقيق

[٢] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .
 الحمد لله الذى أَنْزَلَ الْقُرْآنَ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وجعله هاديًا إليه بإذنه وسراجًا
 منيرًا ، وأزاح بحججه شُبُهًا وطغيانا كثيرا ، ونادى بإعجازه على رعوس الخلائق
 كبيرا وصغيرا ، فقال عزَّ من قائل ، منبها على ذلك ومشيرا : ﴿ قُلْ لَئِنِ
 اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ
 بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (١) .

أحمده حمدا يقوم بأداء الفرض ، ويملا أقطارَ السماء والأرض ؛ إنه أوَّلَى
 من حَمْدِ فَائِزٍ ، أو دُعَى فَاجِبٍ . وأصلى على محمد المبعوث بلسانِ فصيح ،
 وقولِ صحيح ، ودينِ فسيح ، ليرسله بالمعجزات الباهرة ، والحجج المتظاهرة ،
 صلى الله عليه وعلى عترته الطاهرة ، وصحابته الأنجم الزاهرة ، صلاةً تُؤنِسُ
 قائلها عند الحلول في الحافرة بالساهرة (٢) ، وترفعه إلى أعلى المقامات الفاخرة في
 الآخرة .

(١) سورة الإسراء : آية ٨٨ .

(٢) اقتباس من الآيتين العاشرة والرابعة عشرة من سورة النزعات ، وهما على التوالى : ﴿ يَقُولُونَ أَيُّنَا
 لَمَزَدُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ ، ﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ .
 والحافرة : الحلقة الأولى ، أى فى أول أمرنا - كما فى اللسان (حفر) ، والساهرة - كما فى
 (سهر) - الأرض ، وقيل : وجهها ، وقيل : القلاة .
 ويلاحظ تشابه أسلوبه هنا مع أسلوبه فى مقدمة البرهان حيث قال فى مقدمة البرهان ص ٤٣ : أسألك
 - محمد - صلى الله عليه وعلى آله - الذى أرسلته بالآيات الباهرة والحجج المتظاهرة ، ووعدت على
 [كنا فى النص ولا مكان لها] أتباعه بالمقامات الفاخرة فى الآخرة ، وجعلت عترته العترة الطاهرة
 والنجوم الزاهرة ، أن تجيرنى من غوائل ما شمر إليه الجد ساقه ...
 وهذا دليل من أدلة على أن صاحب (المجيد) هو بعينه صاحب (البرهان) كما أنه صاحب
 (التبيان) .

وبعدُ

فإن كتابي المترجم بـ (التبيان في علم البيان) عظمت فوائده ، وكثرت فرائده ، وحيدٌ في صناعته ، فريدٌ في صياغته . وقد استخرت الله في اختصاره ، مع التصريح بما اشتمل عليه من الضوابط في إعلانه وإسراره ؛ ليسهل على مُعانيه ضبطُ معانيه^(٣) ، و [الوقوف]^(٤) على قواعده ومبانيه ، والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب .

وقد سمّيته بـ (المُجيد في إعجاز القرآن المَجيد) [٣] ، ورتبته على مقدمة وأركان .

أما المقدمة ففيها بحثان :

الأول : في حد علم البيان ، وطريق تحصيله ، والغرض منه .
أما حَلُّهُ فعلمٌ يُعرف به معاني النحو في التركيب^(٥) . وأما تحصيله فباتقان جمل من علمي اللغة والإعراب ، إذ النظر فيه متأخرٌ عن النظر فيهما^(٦) .

(٣) مُعانيه - بضم الميم - جمع اسم الفاعل من الفعل (عانى) ، وهو جمع سالم حذف نونه للإضافة .

أما مُعانيه - بفتح الميم - فجمع مُعنى ، وهو جمع تكسير .

(٤) ما بين المعقوفين كلمة لم أستطع قراءتها فأثبت ما يناسب السياق ، والوقوف على الشيء بمعنى فهمه ، كما في اللسان (وقف) .

(٥) عرّف علم البيان في التبيان ٣٢ بقوله : « وعلم البيان هو الثالث الذي ينتهي إليه سياق القسمين ، فإنه عبارة (عن توتحي معاني النحو في التركيب) فالجاهل بذلك منكب عن المقصد الأسنى والطريقة الحسنى » . ا. ا .

ولب التعريف هو ما بين القوسين ، لذا احتفظ به المصنف في (المجيد) ، مستغنيا عن تلك الزيادات غير المفيدة .

أما في البرهان ٤٤/ فعرّفه بقوله : « أما حقيقته فعلمٌ يعرف به معاني المجاز على اختلاف مراتبه ، وتوتحي معاني النحو في التركيب » . ا . ا .

(٦) في الأصل : « من علمي النحو واللغة والإعراب » ، وعلم النحو هو علم الإعراب ، فضلا عن أن ذكر ثلاثة لا يتسق مع (علمي) الواردة في صورة التثنية ، وقد أثبتنا ما ورد في التبيان ٣٣/ حيث قال : « المقدمة الثالثة في طريقة تحصيله : وذلك باتقان جمل من علمي اللغة والإعراب ، فإنهما مُرَقَّاةٌ إليه ، ومقدمات بين يديه . ولبعد شأوه يقصر عنه الفهم ، ويدق أن يتخيله الوهم » . ا . ا . =

والغرض منه^(٧) : معرفة البلاغة ، وما بين العبارتين المشتركتين في أصل المعنى من المميز عند أهل [البراعة]^(٨) ، على ما سيأتيك^(٩) .

البحث الثاني : في بيان حصر مواقع الغلط في اللفظ . ومنشؤه الجهل بالأدلة الإفرادية أو الإعرابية أو مواقع التركيب ؛ لأنه إذا عرف الجهات الثلاث عرف اللفظ من جميع وجوهه^(١٠) .

وأما الأركان فتلاثة :

الأول : في الدلالات الإفرادية وفيه ثلاثة أبواب

-
- = وفي البرهان / ٤٤ قال : « وأما طريق تحصيله فإبتقان جمل من علمى اللغة والنحو ؛ لأنهما وسيلة إليه ، ومقدمات بين يديه ، ومن جهل الأصل كيف يعرف جهة التفريع عليه ؟ » .
وواضح اتفاق عبارته إلى حد كبير في كل من (التبيان) و (البرهان) ، ولم يذهب التلخيص في (المجيد) بشيء ذى بال .
- (٧) في الأصل : والغرض به ، وأراه تحريفا .
- (٨) في الأصل : عند أهل البلاغة ، وقد أثبت ما ورد في البرهان ؛ لأنه يصعب تقبل تكرار الكلمة من مثل المصنف لغير داع بلاغى .
- (٩) لم يتعرض في (التبيان) للغرض من علم البيان بنص صريح ، وإن تعرض له في البرهان / ٤٤ حيث قال : « وأما الغرض منه فمعرفة البلاغة ، وما بين العبارتين المشتركتين في أصل المعنى من المميز عند أهل البراعة » . والعبارتان متحدتان في (المجيد) و (البرهان) - كما هو واضح - لكنه زاد في البرهان نماذج من القرآن الكريم وأقوال العرب وأشعارهم وضح بها عبارته .
- (١٠) راجع : التبيان / ٣٢ ، والبرهان / ٤٤ - ٤٩ .

الأول

في الدلالات الإفرادية

وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول في الحقيقة والمجاز

متى أُريد باللفظ ظاهره في ذلك الاصطلاح فهو الحقيقة ، وإلا فهو المجاز ؛ كالأسد إذا أُريد به الحيوان المفترس . ومدار المجاز على الكناية والاستعارة والتمثيل (١) .

أما الكناية فإن تريد إثبات معنى فترك ما يدل عليه حقيقة وتأتي بشاهده (٢) ، نحو : فلان كثير رماذ القدر ، كأنك قلت : هو كريم ؛ لأنه يُكثر الضيافة ، وكذلك : طويل الركاب ، والمراد طول قامته . وهذا أبلغ من الحقيقة ؛ لأن ذكر الحكم مع دليله أبلغ من ذكره مجردا .

وتجىء الكناية على وجه آخر ، وهو أن يأتوا بالمراد [٤] منسوبا إلى أمرٍ يشتمل عليه (٣) من هي له حقيقة ، كقول زياد الأعجم (٤) :

(١) انظر : التبيان / ٣٧ .

(٢) في التبيان / ٣٧ القسم الأول : الكناية ، وهي أن تريد إثبات معنى فترك اللفظ الموضوع له ، وتأتي بتاليه وجودا لثمىء به إليه ، وتجمله شاهدا ودليلا عليه .

والنص كذلك في البرهان / ١٠٥ دون تغيير يذكر .

(٣) في هامش الأصل : لعل صوابه غلّى . ١٠٥ .

والصواب هو الموجود ؛ لانتفاقه نضا مع الموجود في التبيان / ٣٨ ، والبرهان / ١٠٥ .

(٤) هو زياد بن سليمان - أو سليم - ، أبو أمانة العبدى ، مولى بنى عبد القيس : من شعراء اللولة الأموية . جزل الشعر ، فصيح الألفاظ . ولقب بالأعجم لعجمة كانت في لسانه . ولد ونشأ في أصفهان ، وانتقل إلى خراسان ، فسكنها وطال عمره . عاصر المهلب بن أبى صفرة ، وله فيه مدائح ومراث . كان هجاءً يُدارى وتحشى نغمته . أكثر شعره في مدح أمراء عصره وهجاء بخلائهم . كان الفرزدق يتحاشى أن يهجو بنى عبد القيس خوفا منه . توفي في خراسان نحو سنة ١٠٠ هـ . =

إن السّماحةَ والمروءةَ والتّدى في قُبّةِ ضُرَيْبَتِ على ابنِ الحَشْرَجِ
وقوله أيضاً^(٥) :

أصبحَ في قَيْدِكَ السّماحةُ وال سَمَجْدُ وَفَضْلُ الصّلاحِ والحَسَبِ
ومنه : المجدُّ بين ثوبَيْهِ ، والكرْمُ في بُرْدَيْهِ ، ومنه قول أبي نواس^(٦) :

فما جازَهُ [جُودٌ]^(٧) ولا حلَّ دُونَهُ

ولكن يصير [الجود]^(٧) حيث يصيرُ

= والبيت منسوب إليه في دلائل الإعجاز/٢٠١ ، والأغاني/١٢ : ٢٣ ، ٣٤ ، ١٥ : ٣٨٦ ،
والتيان/٣٨ ، والبرهان/١٠٥ ، والإشارات/٢٤٥ ، ومعاهد التنصيص/١ : ١٩٥ ، والمقاصد
النحوية/٢ : ٥٠٢ .

ورود بدون نسبة في البحر/٦ : ١٠٣ ، ٧ : ٤٣٥ .

والمملوح هو عبد الله بن الحشرج ، سيد من سادات قيس ، وأمير من أمرائها ، ولى أكثر أعمال
خراسان ، ومن أعمال فارس ، وكترمان . وكان جواد ممدحا . انظر أخباره في الأغاني ج ١٢ من
صفحة ٢٣ حتى صفحة ٣٤ .

(٥) نص المصنف يوحى أن القائل هو زياد الأعجم ، والحق أن القائل هو يزيد بن الحكم كما صرح هو في
التيان/٣٨ ، والبرهان/١٠٦ .

والبيت منسوب ليزيد في دلائل الإعجاز/٢٠٢ ، والأغاني/١٢ : ٢٩١ ، وروايته في الأغاني :

أصبح في قيدك السّماحةُ وألَّ جُودُ وَفَضْلُ الصّلاحِ والحَسَبِ
لا بَطْرَ إن تابعتَ نَعَمَ وَصابِرَ في البلاءِ محتسِبُ
بَرَزَتْ سبقَ الجيادِ في مهلٍ وَقصَّرَتْ دونَ سعيك العسْرُ

وهذا الشاهد برواية :

أصبح في قيدك السّماحةُ والَّ حامِلُ للمعضلاتِ والحَسَبِ

- وبعده البيتان السابقان - ينسب إلى حمزة بن يعض أيضا في الأغاني/١٦ : ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
والمملوح في كلنا السبطين هو يزيد بن المهلب .

(٦) هو الحسن بن هانيء بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، أبو نواس : شاعر العراق في عصره -
عاش بين سنتي ١٤٦ هـ ، و١٩٨ هـ .

والبيت في ديوانه/٤٨١ من قصيدة مظلما :

أجارة يَتِينا أبوك غَيُّورُ وَمَيَّسُورُ ما يُرْجى لَدَيْكَ يَسِيرُ

وهو منسوب له في العقد/٦ : ١٦٨ ، ودلائل الإعجاز/٢٠٣ ، ومفتاح العلوم/٤١٠ ،
والإيضاح/٣٣٧ ، والإشارات/٢٤٦ ، والتيان/٣٩ ، والبرهان/١٠٧ .

(٧) في الأصل : مجدٌ ، والمجدُّ ، وكل المصادر الأخرى بما فيها كتب المصنف على رواية (الجود) ومن ثم
أثبتناها .

وأغرب من قول زيادٍ قولَ حسان^(٨) :
بنى المجدُ بيتًا فاستقرَّ عمادهُ
علينا فأغيا الناسَ أن يتحوَّلَا

ومن نادر ذلك قول أبي تمام^(٩) :
أئينَ فما يُزرَنَ سيوى كريمٍ وحسبك أن يُزرَنَ أبا سعيد^(١٠)
وليس لأمثلة هذا النوع غاية فاستمسك منه بجمل العناية^(١١) .

وأما الاستعارة فهي ضربان :

الأول : أن يُطلق اسم المشبَّه به على المشبَّه من غير أداة التشبيه ،
كقولك : رأيت أسدًا ؛ للشجاع ، فقد جعلت الشيء للشيء وليس [به]^(١٢) .

(٨) رواية البيت في ديوانه / ٢٠٨ (دار صادر) وص ٢٧٤ (سيد حنفي) :

بنى العزُّ بيتًا فاستقرتْ عماده
وهو من قصيدة مطلعها :

لك الخيرُ غُضِيَّ اللومِ عسى فإنني أحب من الإخلاص ما كان أجملًا
وانظر البرهان / ١٠٧ . وفي دلائل الإعجاز // ٢٠٣ والبيان / ٤٠ : فاستقرت عماده .
(٩) هو حبيب بن أوس الطائي ، أبو تمام : الشاعر ، الأديب ، أحد أمراء البيان . ولد سنة ١٨٨ هـ في قرية
جاسم (من قرى حوران بسورية) ورحل إلى مصر ، واستقدمه المعتصم إلى بغداد ، فأجازته وقدمه
على شعراء وقته فأقام في العراق . ثم ولي بريد الموصل ، فلم يتم سنتين حتى توفي بها سنة ٢٣١ هـ .
والبيت من قصيدة مطلعها :

حنه فاحتمى طعم المجدود غداة رَمَتْهُ بالطَّرْفِ الصيود
راجع : ديوانه / ١٠٥ (دار الكتب العلمية) ، وبشرح التبريزي / ٤ : ٦٣٧ ، ودلائل
الإعجاز / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والإيضاح / ٣٣٩ ، ومفتاح العلوم / ٤١١ ، والإشارات / ٢٤٨ ،
والبيان / ٤٠ ، والبرهان / ١٠٨ .

(١٠) في هامش النسخة ما نصه : فزيارتهن لأبي سعيد من إثبات كرمه ، وإلالمزرنه .
(١١) نصه في البيان / ٤١ « وليس لشعب هذا الأصل غاية ينتهي إليها ، فعليك أن تعمل في كل مثال
فكرك ؛ لتظهر لك كنوز المطالب » .

أما في البرهان / ١٠٩ فقال « وليس لأمثلة هذا النوع غاية فاستمسك فيه بجمل الرعاية ، لترتقى إلى
المقام الأعلى » .

وما في « المجيد » أقرب إلى ما في « البرهان » منه إلى ما في « البيان » .
(١٢) في المخطوطة : له ، وما أثبتناه من البيان / ٤١ ، والبرهان / ١١٠ ؛ ليتسق التقسيم .

[الثاني : أن تجعل الشيء للشيء وليس له ، نحو قوله (١٣) :

وغداة ريج قد كشفتُ وقرّة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها (١٤)
الأولى أنه لا يد للشمال ولا زمام للسحاب .

ومتى ذكرت مع المستعار المستعار له انحطت بعض قوته ؛ كقولك : زيد أسد ، وإن لقيته لقيت به أسدا ، ولقيك منه [٥] الأسد ، إذا فهمت حقيقة إنسان ادعى أنها حقيقة أسد . وهذا الضرب تشبيه على وجه المبالغة ، لا استعارة ، فإن فائدة الاستعارة أن يوجب ما سيقت له إيجابا ذاتيا ، إذ ذات الأسد تجب الشجاعة لها لا من جهة ذات أخرى (١٥) . ألا تراك لا تقول : زيد أسد ، حتى يتوهم أنه ذات الأسد ، ومن ثم قالوا : جعله أسدا وبجرا وبدرا (١٦) .

وللتشبيه الخفى من الحسن ما ليس للجلى ؛ إذ لا يستخرج إلا بدقيق الفكر .

وأما التمثيل فهو أن تذكر مثلا للهيئة التي عليها الممثل له ، كقولك للمتحرير : فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى . ولو قلت : هو في الحيرة كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، لم يكن من باب المجاز ، لتصريحك بأداة التشبيه ، ومنه : أراك تنفخ في غير ضرم ، وتخط على الماء ، وما زال يقتل الذرورة والغارب (١٧) حتى بلغ

(١٣) البيت للبيد من معلقته المشهورة .

وقد ورد بهذه الرواية في مصادر البلاغة مثل أسرار البلاغة / ٤٣ ، والإشارات / ٢٢٨ ، والبيان / ٤٢ ، والبرهان / ١١٠ .

أما في ديوانه / ١٧٦ (دار صادر) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني / ١٣٢ ، وشرح القصائد التسع للنحاس / ٤٢٣ ، فورد برواية :

وغداة ريج قد وزعت . وقرّة

(١٤) ما بين المعرفين إضافة من البيان / ٤١ ، ٤٢ ، والبرهان / ١١٠ ، وبلونها لا يستقيم السياق .

(١٥) قدم المصنف في البيان / ٤٢ ، ٤٣ هذه القضية تحت عنوان « إشارة » غير مكثف بالتعميد ، وإنما قدم هناك ثلاثة نماذج من الشعر من بليغ الاستعارة ، منها قول الشاعر :

اليوم يومان مذ غيبت عن بصرى نفسى فداؤك ما ذنبى فأعتنر
أسمى وأصيح لا ألك وأخرّبنا لقد تأنق في مكروهمى القدر

(١٦) عالم المصنف هذه النقطة في البيان / ٤٣ ، ٤٤ تحت عنوان « تشبيه » وفصل فيها بعض التفصيل .

(١٧) نص المثل في الميداني / ٢ : ٦٩ ، والأمثال لابن سلام / ٨١ « قتل في ذروته » ، أى جادله حتى أزاله =

منه مراده . وأمثلة هذا الضرب يعرض لها تفاوت شديد كما سبق في الكناية ، نحو ما تراه في قوله (١٨) :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَأَلْتُ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحِ
وقوله (١٩) :

سألت عليه شعابُ الحَيِّ حينَ دَعَا أنصارَهُ بوجُوهِ كاللدنانيرِ
وليست الدقة (٢٠) في تحقيق الإسراع الذي يشبه سرعة السيل ، لكن في جعلها الفعل للأباطح ، وتعديته بالباء ، وبإسناد الفعل [٦] إلى الأعناق دون المطي . وفي الثاني في تعديته بعلى والباء ، وجعل الفعل لشعاب الحَي .

== عن رأيه ، ويُروى عن ابن الزبير أنه حين سأل عائشة - رضی الله عنها - الخروج إلى البصرة أثبت عليه ، فمازال يقتل في النروة والغارب حتى أجابته . ٥١٠ بصرف يسر .

(١٨) ورد هذا البيت في ديوان كثير ١/ : ٧٩ سابع قصيدة من ثمانية عشر بيتا ، مطلعها :
بعزة هاج الشوق فالدمع سافح مغانٍ ورسمٌ قد تقدم ماصح
وفي أمالي المرتضى ١/ : ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ورد سادس ثمانية أبيات منسوبة للمضرب ، وهو عقبه بن كعب بن زهير بن أبي سلمى .

وفي معاهد التنصيص ١/ : ١٨١ قائله كثير ، وقيل لابن الطرية ، ثم ذكر النسبة الثالثة التي ذكرها المرتضى ، محيلا عليه .

وقد ورد الشاهد ببلون نسبة في الخصائص ١/ : ٢٨ ، ٢١٨ ، ونوادير أبي زيد ١٦٦/ ، وعبارة الشعر ١٣٨/ ، والشعر والشعراء / ٦٦ ، والصناعتين / ٤٢ ، وأسرار البلاغة / ٢٢ ، والإيضاح / ١٨٣ ، والطراز / ١/ : ٢٤٠ ، والإشارات / ١٤٥ ، والبيان / ٤٥ ، والبرهان / ١٢٣ ، وأساس البلاغة (سيل) .

كما ورد عجزه فقط في دلائل الإعجاز / ٦٣ ، ١٩٥ ، والخصائص / ١/ : ٢٢٠ ، والإيضاح / ٣٠ ، والإشارات / ٢١٧ .

(١٩) ورد هنا الشاهد منسوباً لابن المعتز في الإيضاح / ٣٠٠ ، والإشارات / ٢١٦ ، ومعاهد التنصيص / ١/ : ١٨١ ، وليس في ديوان ابن المعتز .

كما ورد ببلون نسبة في دلائل الإعجاز / ٦٢ ، ٧٨ ، والبيان / ٤٥ ، والبرهان / ١٢٣ .
وورد ثاني بيتين في الوحشيات / ٢٦٩ أولهما :

ناديتُ زَيْلًا فلم أفرغ إلى وَكَلٍ رَثَ السَّلَاحِ ولا في الحَيِّ مَكثورِ
وفي حواشي المحقق نسبتها لسبيع بن الخطيم ، وحرز بن المكعب .

(٢٠) في البيان : ٤٥ : الرقة ، وهو تحريف .

ومن شريف الاستعارة أن يجمع بين عدة استعارات لیتّم الشبه ، كقول امرئ القيس (٢١) :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناءً بكلكل (٢٢)
فاستوفى لليل (٢٣) جملة أركان البعير ، ونخيل أنه على شكله (٢٤) .

خاتمة :

إذا ألبست المستعار حرف التشبيه فقد خلعت عنه ثوب الاستعارة ، لإشعاره بأن صفة المشبه به عارضة لمفرد هذا الجنس .

ومن فائقه أن يجمع بين تشبيه شيئين بشيئين ، كقول امرئ القيس (٢٥) :

كان قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكريها العناب والحشف البالي

(٢١) البيت من معلقته المشهورة التي مطلعها :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
ورواية البيت في ديوانه / ١٨ :

فقلت له لما تمطى بجوزه .

أما رواية المصنف فموجودة في شرح المملقات السبع / ٢٩ ، وشرح القصائد التسع / ١٦٠ ،
والتيبان / ٤٦ ، والبرهان / ١٢٤ .

(٢٢) في الأصل : تكلكل ، وهو تصحيف من الناسخ .

(٢٣) في الأصل : فاستوفى الليل .

(٢٤) في التبيان / ٤٦ ، والبرهان / ١٢٤ ، فانظر كيف جعل الليل صلبا قد تمطى به ، وثنى بذكر الأعجاز
التي هي ردف الصلب ، وثنت بالكلكل الذي عليه يعتمد البعير إذا برك ، فاستوفى لليل جملة أركان
البعير ، حتى نخيل أنه على صورته . ومراده تناهى الليل في الطول .

(٢٥) من قصيدته التي مطلعها :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ديوانه / ٣٨ ، والإيضاح / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، وشعراء النصرانية / ١ : ٦٠ ، والشعر والشعراء / ١١٠ ،
١٣٤ ، والمنصف / ٢ : ١١٧ ، والمعاني الكبير / ١ : ٢٧٩ ، وأسرار البلاغة / ١٧٦ ،
والإشارات / ١٧٢ ، والمغنى / ١ : ١٨٢ ، ٢ : ٧٧ ، وأمالى المرتضى / ٢ : ١٢٥ ، ومعاهد
التنصيص / ١ : ١٤٣ ، ١٦١ .

الباب الثاني في الفرق بين الإثبات بالاسم والفعل والمعرفة والنكرة

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في الفرق بين الإثبات بالاسم والفعل

اعلم أنك إذا قلت : زيدٌ ينطلقُ كنت مشعرا بتجدد الفعل شيئا فشيئا ،
بخلاف منطلقٌ ؛ فإنه يُشعر بثبوت المعنى ثبوتَ الطول والقصر ، ولذلك أتى
بالاسم في قوله (١) :

لا يَأْلَفُ الدرهمُ المضروبُ خِرْقَتَنَا إِلَّا (٢) يمرُّ عليها وَهُوَ منطلقٌ
وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ (٣) . ولو أتى بالفعل لأشعر

(١) روايته في شرح التبريزي للحماسة / ٢ : ٣٤٤ :

ما يَأْلَفُ الدرهم الصيَّاحُ صرنا لكن
وهو ثالث أربعة أبيات لجؤية بن النضر .

وفي معاهد التنصيص / ١ : ٧٢ أورد الأبيات الأربعة ومنها الشاهد برواية « لا يَأْلَفُ » ناسبا إياها
للنضر بن جؤية بن النضر ، ثم قال : ونسبه صاحب المغرب لملك إفريقية يزيد بن حاتم بن قبيصة بن
المهلب الأزدي .

وورد بدون نسبة في دلائل الإعجاز / ١٢٢ ، والإيضاح / ٩٠ ، والطراز / ٣ : ٢٧٦ ،
والإشارات / ٦٥ برواية :

لا يَأْلَفُ الدرهم المضروبُ صرنا لكن

أما في البيان / ٤٩ ، والبرهان / ١٤١ فورد أيضا غير منسوب برواية « خرقتنا » في موضع « صرنا » .

(٢) لم ترد رواية « إلا » هذه إلا في المجيد ، والبرهان / ١٤١ .

(٣) سورة الكهف : آية ١٨

[٧] بمزاولة الكلب البسط ويتضح تعيين الاسم في نحو : فلان طويل ، كما اتضح
تعيين الفعل في قوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ (٤) .
تعيينه (٥) .

الفعل المضمَر كالمظهر في ذلك . ومن ثم قالوا : سلام إبراهيم عليه السلام
أبلغ من سلام الملائكة في قوله تعالى ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (٦) ، فإن
سلام إبراهيم عليه السلام مُسْتَعْنٍ عن تقدير الفعل المُشْعِرِ بحدوثه بعد فاعله ،
لارتفاعه بالابتداء ، وما [هو] (٧) ثابتٌ مطلقاً أبلغ مما عرض له الثبوت .

الفصل الثاني : في الفرق بين المعرفة والنكرة

المعرفة ما دل على شيء بعينه . والنكرة ما دل على واحد لا بعينه .
وكما (٨) أن المعارف متفاوتة في مراتب التعريف ، وكذلك النكرات متفاوتة في
مراتب التنكير ، فكل نكرة هي أعم من غيرها في الوضع فهي أْبَهُمُ (٩) منه ،
كحيوان مع إنسان .

تعيينه :

قد أفهمك قولنا في النكرة : ما دل على واحد لا بعينه أن الاسم قد يكون
له دلالتان فيذكر لقصد إحداهما ، كرجل ؛ إذ قد تُطلقه ومرادك الجنسية نحو :
أرجل في الدار ؟ ، وقد تريد به الوحدة نحو : أرجل أتك أم رجلان ؟ .

(٤) سورة فاطر : آية ٣ .

(٥) لم توضع هذه القضية في التبيان / ٥٠ تحت عنوان (تعيين) ، لكن ذلك حدث في البرهان / ١٤٣ .

(٦) سورة هود : آية ٦٩ ونصها ﴿ ولقد جاءت رُسُلنا إبراهيمَ بالْبَشْرَى ، قالوا سلامًا ، قال : سلامٌ ،
فما لبث أن جاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾ .

وتشبهها الآية ٢٥ من الناريات ونصها ﴿ إذ دَخَلُوا عليه فَقَالُوا : سلامًا ، قال : سلامٌ قومٌ
مُنكَرُونَ ﴾ .

(٧) زيادة من التبيان / ٥٠ ، والبرهان / ١٤٤ يستقيم بها الأسلوب .

(٨) وضع المصنف هذه القضية في التبيان / ٥٠ تحت عنوان « إشارة » وفصل فيها .

(٩) في التبيان / ٥٠ فكل نكرة هي أعم من غيرها فهي أبهم منه في الوضع .

وبهذا يظهر ضعف حدّ الفخر الرازي^(١٠) المطلق بأنه الدال على الحقيقة من حيث هي من غير أن يكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة ، سلبا كان القيد أو إيجابا [٨] ولو صح ذلك لكان العلم الجنسي كإسامة وثمانة نكرة ، والنكرة كأسد علما جنسيا^(١١) .

إشارة :

قد تحسن النكرة في محل لا تحسن فيه المعرفة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَجِدْنَهُمْ أُخْرِصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ ﴾^(١٢) ، إذ لا يستقيم حرصهم على الحياة لأنها حاصلة ، بل على الازدياد منها . وكذا ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾^(١٣) و ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾^(١٤) .

فإن قلت^(١٥) : لم نكر السلام في قوله تعالى : ﴿ وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ ﴾^(١٦) ، و ﴿ وَسَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾^(١٧) ، وعُرف في قوله : ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ ﴾^(١٨) ؟

قلت : لأن الأول سلام من الله ، وسلام ما منه كاف^(١٩) ؛ بخلاف سلام

(١٠) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي : الإمام المفسر ، أوجد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل . قرشى النسب ، ينسب إلى الرئى التى ولد فيها سنة ٥٤٤ هـ ، ويقال له « ابن خطيب الرئى » . توفى في هراة سنة ٦٠٦ هـ . أشهر مصنفاته « مفاتيح الغيب » المشهور بتفسير الفخر الرازي .

(١١) في الأصل : جنسا ، وقد أثبتنا ما رأيناه متسقا مع الأسلوب .

(١٢) سورة البقرة : آية ٩٦ .

(١٣) سورة البقرة : آية ١٧٩ .

(١٤) سورة النحل : آية ٦٩ .

(١٥) تعرض المصنف لهذه القضية في التبيان / ٥٢ - ٥٤ تحت عنوان « وهم وتنبه » وبتفصيل أكثر .

(١٦) سورة مريم : آية ١٥ .

(١٧) سورة الصافات : آية ٧٩ .

(١٨) سورة مريم : آية ٣٣ .

(١٩) في هامش المخطوطة : كما قال القائل :

قليلٌ منك يكفينى ولكن قليلك لا يُقال له : قليلٌ
وقد ورد عجزه فقط في صلب التبيان / ٥٣ .

عيسى عليه السلام فإنه طالب لنفسه ، فليكن المطلوب في أعلى المراتب ، وفيه إشعارٌ بذكر الله ؛ فإن السلام اسمٌ من أسماء الله ، والذاكر لاسمه متعرضٌ لما اشتق منه كالغفور والرحيم ، ولأن المنكر لا يحسن منه ؛ لأنه في تقدير : سلامٌ منى على .

فإن قلت : لم حذفت اللام في ابتداء التسليم وأثبتت في جوابه ؟ قلت : ليشعر بعهدية التحية ليومئى إلى إرادة اسم الله تعالى ، كما أتوا في الدعاء بالفعل الماضي تفاعلاً بمحصول الإجابة ، ومن ثم لا نقول : أعز الله زيدا إلا بحضرة من يسمع ذلك (٢٠) .

إشارة :

الصفة وغيرها من القيود تُنوع الجنس حتى تصيره كجنس مستقل ، ومنه قول المتنبي (٢١) :

وتوهمو اللعب الوغى ، والظعن في الـ هيجاء غير الطعن في الميدان [٩] وكُلُّ (٢٢) ما تعدى إليه اسم الفاعل والمصدر يُنوعه ، كقولك : إعطاؤك موسيراً كإعطائك مُعسيراً (٢٣) .

(٢٠) في هامش المخطوط : ليحصل لذلك علم ، مع التفاضل .

(٢١) من قصيدته التي مطلعها :

الرأى قبل شجاعة الشجعان هو أولٌ ولها المحل الثاني

انظر : ديوانه / ٤١٤ ، ودلائل الإعجاز / ١٣٤ ، والبيان / ٥٤ ، والرهان / ١٣٩ .

(٢٢) في الأصل : وكلما ، وليس بموقعها ، والصواب من البيان والرهان .

(٢٣) معنى قوله أن « كل ما يتعدى إليه اسم الفاعل والمصدر ينوعه » أنه بنون كلمتى موسراً ومعسراً في

المثال الذى ذكره يصبح المثال : إعطاؤك كإعطائك ، ولا جدوى منه ، أو على حد تعليقه على بيت

المتنبي في الرهان / ١٣٩ حيث قال : « ولولا أن الصفة تفيد التنوع لما صح قوله : (والظعن في

الهيحاء غير الطعن في الميدان) ؛ لتنزل ذلك منزلة قولك : والظعن غير الطعن » .

الباب الثالث

في مفردات لم تدخل تحت الضبط^(١)

فمن قسم الاسم لفظ كل ، ووضعه للشمول ، كقولك : جاءني القوم كلهم . وله مع النفي حال ليس مع الإثبات ؛ لأن النفي ينصرف إلى القيد دون أصل الحكم ، كما في قولك : لم يجيء القوم مجتمعين ، ولو أردت نفي أصل الحكم لقلت : لم يأتوا أصلا . وإذا كان النفي يقع على كل خصوصا فواجب - إذا قلت : لم يأت كل القوم ، أو لم يأتني القوم كلهم - أن يكون قد أتاك بعضهم .

ويمكن أن يقال : الإثبات كالنفي في ذلك ، فإنك إذا قلت : جاءني كل القوم ، كان غرضك إثبات مجيء جملتهم ، لا إثبات أصل المجيء ، ونظيره : جاء زيد راکبا ، فإن الغرض الخاص لإثبات المجيء على هيئة الركوب ، لا إثباته له مطلقا .

تنبيه :

النهى كالنفي في ذلك ، نحو : لا تضرب الرجال كلهم ، ولا تضرب الرجلين كليهما ، ولذلك تقول : ولكن اضرب أحدهما^(٢) .

(١) عنوان هذا الباب في التبيان / ٥٥ في مفردات شذت عن الضوابط . أما في الرهان / ١٤٥ فعنوانه « في مفردات لم تدخل تحت الضبط جملة بل تفصيلا » .

(٢) يقول السيكي في « أحكام كل وما عليه تدل » ص ١٣٦ « النفي والنهى من واد واحد ، ومقتضى ذلك أن يطرد حكم النفي في النهى ؛ فإذا قلت : لا تضرب كل رجل ، أو كل الرجال ، يكون النهى عن المجموع ، لا عن واحد . ويتعدى هذا إلى سائر صيغ العموم ، كقولك : لا تضرب الرجال ، إلا أن يكون هناك قرينة تقتضى ثبوت النهى لكل فرد » .

وخواه الاستفهام ، كقولك : هل جاءك الرجال كلهم ، والرجلان
كلاهما ؟ وكذلك تقول : هل بعث عبدك كله أو بعضه ؟

لطيفة :

الرفع في قول أبي النجم (٣) :

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدْعِي
عَلَى ذَتْبَا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مُؤَذَّنٌ [١٠] بأنه لم يصنع شيئاً ، ولو نصب لأوهم أنه قد صنع بعضه (٤) .

(٣) هو الفضل بن قدامة العجلي ، أبو النجم ، من بني بكر بن وائل : من أكابر الرجز ، ومن أحسن
الناس إنشادا للشعر . نبع في العصر الأموي ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام .
توفي سنة ١٣٠ هـ .

والبيتان في ديوانه / ١٣٢ ، والكتاب / ١ : ٨٥ ، ودلائل الإعجاز / ١٨٤ ، وأسرار البلاغة / ٣٦٠ ،
ومفتاح العلوم / ٣٩٣ ، والطراز / ٢ : ١٩٦ ، ٣ : ٢٧٢ ، والأغانى / ١٠ : ١٥٩ ،
والبرصان / ٥٤٤ ، والإشارات / ٢٥ ، ٥٣ ، والمغنى / ١ : ١٧٠ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ٥٢ ،
والدرر / ٢ : ١٣ ، وهما الشاهد السادس والخمسون من شواهد الخزانة / ١ : ٣٥٩ ، وقد وردا
بدون نسبة في الخصائص / ٣ : ٦١ ، ٣٠٣ ، والإفصاح / ٢٠٥ ، كما ورد الثاني فقط في المغنى / ٢ :
١٦٩ ، والمهمع / ١ : ٩٧ بدون نسبة .

(٤) قال السبكي في أحكام كل ص ١٣٠ ، ١٣١ : « ولو قلت (كله لم أصنعه) - ورفعت (كله) -
أفاد نفى كل فرد كما لو حذف الضمير . ولو نصب على الاشتغال فكذلك ؛ لأنك بنيت الكلام على
(كل) ، وحكمت بالنفى عليها ، ولأن (لم أصنعه) في معنى (تركته) ، وكذلك تقدر
(تركت) ؛ (لم أصنعه) ، ولو قال كذلك أفاد كل فرد .

ولو نصب ولم يأت بضمير ، بل سلط (أصنع) على ما قبله فقد وقع في كلام الشاميين أنه لا
يفيد العموم كقوله (أصنع كله) ، وهو الذي يتبادر إلى الذهن ؛ لأنه إذا كان (كل) معمولا
لأصنع فالنفي في قوة التقدّم : ولا فرق بين ألا (كنا) يتقدم في اللفظ أو يتأخر ، لكن في كتاب
سيويه لما أنشد البيت قال : (فهذا ضعف) يعني حذف الضمير ، قال : (وهو بمنزلة في غير
الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير
مصنوع) . وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أن المعنى : كله غير مصنوع ، وذلك
يقتضى أن النصب أيضا يفيد العموم ، وأنه لم يصنع شيئاً منه ، لما تقرر من دلالة العموم . وقد تأملت
فوجدت كلام سيويه أصح من قول البيهقيين ، وأن المعنى حضره وغاب عنهم ؛ لأنه ابتداء في اللفظ
(كل) ، ومعناها : كل فرد ، وكان عاملها المتأخر في معنى الخبر عنها ؛ لأن السامع إذا سمع المفعول =

ويشهد للرفع قوله (٥) :

وكلّ ليس يعد حمامة

ولو قال (٦) : وليس يعدو كلّ حمامة ، لأفسد (٧)

ونحوه قول دعبيل (٨) :

فوالله ما أذرى بأى سهامها رمثنى ، وكلّ عندها ليس بالمكيدى
أبالجيد ؟ أم مجرى الوشاح ؟ وإننى لأنهم عينها مع الفاحم الجعيد
ومن ثم امتنع أن تقول : كلهم لم يأتنى ولكن أتانى بعضهم ، للتناقض .

= يتشوق إلى عامله كما يتشوق المبتلى إلى الخير ، وبه يم الكلام ، فكان (كله لم أصنع) مرفوعاً أو منصوباً سواءً في المعنى وإن اختلفا في الإعراب ، هـ . ا . هـ .

وقد عرض ابن هشام رأى البيانيين في معنيه ، كما صرح برأى بعض النحاة في بيت أبى النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ، منها القضية بقوله : « والحق ما قاله البيانيون » . راجع المعنى ١/ : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٥) جزء من بيت إبراهيم بن كنيف النيباني كما في شرح التبريزي للحماسة ١/ : ٨٩ ، ونصه :
فكيف وكلّ ليس تعلمو حمامة وما لإمرئ عماً قضى الله مزحلاً
وهو من قصيدة مظلها :

تعز فإن الصبر بالحرر أجمل وليس على رتب الزمان موعول
وقد ورد الشاهد بدون نسبة في : دلائل الإعجاز / ١٨٦ ، والبحر ٢/ : ٤١٨ ، وأمالى القائل ١/ : ١٧١ ، والطرار ٢/ : ١٩٦ ، والبيان ٥٧/ ، والبرهان ١٤٧/ ، ولم ينسبه المحققان .

(٦) نصه في البيان ٥٧/ ، والبرهان ١٤٧/ : « ولو قلت : فكيف وليس يعدو كلّ حمامة ، لأفسدت المعنى بتأخيرك كلا ، وكنت مؤذناً أن بعض الناس يسلم من الحمام » هـ . ا . هـ مع ملاحظة أن بداية النص في البيان « ولو قلت : كيف » بدون الفاء .

(٧) ما في المخطوطة : ولو قال : وليس يعدو كلّ حمامة لأفسد ، ينصب (كلا) وضبط (حمامة) برفع الميم ، وهو مخالف لما سبق إيراده من البيان : الأصل المخلص عنه ، والبرهان ، وكنا دلائل الإعجاز / ١٨٦ ، والطرار ٢/ : ١٩٦ ، وهذا يعنى أن التحريف من الناسخ ، ومن ثم أثبتنا ما اتفق مع المصادر جميعاً .

(٨) هو دعبيل بن علي بن رزين الخزاعي ، أبو علي : شاعر هجاء . أصله من الكوفة . أقام ببغداد . كان صديقاً للبحتري ، وصف كتاباً في « طبقات الشعراء » ولد سنة ١٤٨ هـ وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .
والبيتان في ديوانه ٦٤/ ثالث ورابع مقطوعة من أربعة أبيات ، وقبلهما :

أما في صفوف الدهر أن ترجع النوى بهم ، ويبدل القرب يوماً على البعد
بلى ، في صفوف الدهر كل الذى أرى ولكننا أغفلن حظى على عميد
وهى أبيات قالها في العباس بن جعفر بن محمد بن الأشعث الخزاعي .

تذنيب :

حرف النفي إذا تقدم على كل لفظاً أو تقديراً فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل ، فإذا لم يدخل حرف النفي على كل كان المعنى على نفي الفعل عن كل ، ولذلك صح قوله^(٩) :

* ما كل ما يتمنى المرء يدركه *

ولو قدم كلا فقال : كل ما يتمنى المرء لا يدركه لصار بمنزلة أن المرء لا يدرك شيئاً مما يتمناه^(١٠) .

ومن قسم الاسم قولك : اللهم^(١١) ؛ ويجيء حشواً بعد عموم حثاً على

والرواية في الديوان ودلائل الإعجاز/ ١٨٧ ، والطراز ٢/ ١٩٦ ، وكل عندنا ، أما رواية « وكل
عندنا » ففي مؤلفات المصنف كالتيان ٥٧/ ، والبرهان ١٤٧/ ، والبيتان منسوبان لدعبل في كل
المصادر السابقة .

(٩) صدر بيت للمتنبي ، وعجزه :

تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن

من قصيدة مطلعها :

بم التعلل؟ لا أهل ولا وطنٌ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكنٌ
راجع ديوانه ٤٧٢/ ، ودلائل الإعجاز/ ١٨٨ ، والتيان ٥٨/ ، والبرهان ١٤٩/ ، وأحكام
كل ١٣٥/ ، وفيما عدا الديوان والبرهان ورد صدر البيت فقط ، وأضاف عجزه محققا التيان .
(١٠) حول هذه القضية يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز/ ١٨٨ ما نصه : « واعلم أنك إذا أدخلت كلا
في حيز النفي ، وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً ، فالمعنى على نفي الشمول ، دون نفي الفعل
والوصف نفسه . وإذا أخرجت كلا من حيز النفي ، ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديراً ، كان المعنى
على أنك تتبعت الجملة فنفي الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة في أن كان ذلك كذلك أنك
إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وإعظم معنى
الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي ، فأعرفه « .هـ ومضمونه في التيان ٥٨/ ، ٥٩
والبرهان ١٤٩/ ، وانظر أحكام كل ١٣٤/ ، ١٣٥ .

(١١) في التيان ذكر قبل (اللهم) كلمة (هنا) ص ٥٩ ، وكذلك الشأن في البرهان ١٤٩/ ، ١٥٠ . ولم
نعهد المصنف في (المجيد) يغفل أمراً ذا بال في تلخيصه ، ومن ثم يرجع لدينا أن نظر الناسخ قد
انتقل من قوله « ومن قسم الاسم لفظ هنا » إلى قوله « ومن قسم الاسم قولك : اللهم » . ونسجل
هنا نص ما يتعلق بـ (هنا) إتماماً للفائدة ، ما دمنا لم نصل إلى درجة اليقين القاطع :

حفظ القيد بعدها حيث جُعل بمثابة ما يستغفر التارك له^(١٢) ، كقولك^(١٣) :
خيرُ العشاء سوافره ، اللهم إلا أن تقد نار الجوع وتحول دون الهجوع .

ومن قسم الفعل : كاد ، وهى عند المحققين فى النفس على معنى نفى مقارنة
الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا أُخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكُذِّبْهَا ﴾^(١٤) ، أى لم يقارب أن
يراه . وقيل إنها لوقوع الفعل [١١] ولكن بعد جهد أخذنا بقوله تعالى :
﴿ فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١٥) وبتغيير ذى الرمة^(١٦) :

= قال فى التبيان / ٥٩ : ومن قسم الاسم لفظ هنا ، فإنه يرد مشارا به إلى كلام سابق لقصد تحقيقه .
وقد يجيء بعد جملة حالية . ومنه قولك فى التمثيل لمن يضطرب حاله قبل مشاركته لما هو بصدد أن
يزيله : هنا ، وما طار الذباب المسموم ، أى هذه حالك ولم تقع فى الشكائد بعد ، فكيف بك وقد
كلمتك شفاها [كنا فى التبيان ، وأرى صوابه ما فى البرهان / ١٥٠ . فكيف بك وقد أفرغت
لابتلاغك فاهما وجمعت بين أطرافك بناها] ويصحب الجمل التى بعده [كنا] « إن » كثيرا ؛
لتكون القصة مؤكدة كالجملة السابقة كقوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِن لِلْمُتَّقِينَ لِحَسَنَ مَّآبٍ ﴾ ، أى :
هذا نوع من الذكر ، وهو القرآن . لما قصّ ذكر أيوب وإسماعيل واليسع وذى الكفل عليهم السلام
أكد تلك الإخبارات باسم الإشارة ، كما تقول لولئك : أشير عليك بكيت وكيت ، ثم تقول بعد
ذلك : هذا الذى عندى ، والأمر إليك فيما ترى . وقد يحذف خبره كما فى سياق هذه الآية ﴿ جنات
عدين مفتحة لهم الأبواب . متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب ﴾ إلى قوله : ﴿ هنا وإن
للفاغين لشرّ مآب ﴾ ، أى : هنا شرّف وذكر جميل ، أو هنا متحقق . والجملة التى بعده فى الآيتين
ليست فى موضع الحال ، بل خروج من قصّة إلى قصة . ا. هـ . وراجع أيضاً : البرهان / ١٤٩ ، ١٥٠ ،
فلا اختلاف بين المصدرين يذكر .

(١٢) فى المخطوط : « حيث جُعل (التارك له) بمثابة ما يستغفر التارك له » ، وقد رأينا ما بين القوسين
تكرارا من الناسخ ؛ لأن نصه فى التبيان / ٥٩ « ونجىء حشوا بعد عموم حثا للسامع على حفظ القيد
المذكور بعدها وتبنيها له بمثابة ما يستغفر التارك له » وفى البرهان / ١٥١ « ونجىء حشوا بعد عموم أو
إطلاق ، حثا للسامع على حفظ القيد الذى بعده ، وتبنيها على فخامة المذكور للتقيد ، حيث أخرجه
فى صورة ما يستغفر التارك له » .

(١٣) ما فى التبيان / ٦٠ والبرهان / ١٥١ « وفى كلام الحريرى : وما قيل فى المثل الذى سار سائره ، خير
العشاء سوافره ، إلا ليعجل التعشى ، ويحتمب أكل الليل الذى يعشى ، اللهم إلا أن تقد نار الجوع
وتحول دون الهجوع » .

ونص المثل فى مجمع الأمثال / ١ : ٢٤٤ « خيرُ الغداء بواكره ، وخير العشاء بواصره » .

(١٤) سورة النور : آية ٤٠ .

(١٥) سورة البقرة : آية ٧١ .

(١٦) هو غيلان بن عقبة ، من مضر ، أبو الحارث ، شاعر من فحول الطبقة الثانية فى عصره . =

إذا غرَّ الهَجْرُ الْمُجِيبَ لم يكْدُ رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرُحُ
بلم أجد (١٧) .

والذى غرَّ هؤلاء أنه في العرف يقال : ما كاد يفعل ، لفعل قد فعل بعد
جهد ، فإن كاد موضوعة لقرب الحصول فكيف يكون نفيها موجبا لوجود
الفعل (١٨) ؟ .

ومن قسم الحرف : إن (١٩) ، وتفيد ربطا بين الجملتين حتى تنزلا منزلة

= قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة . كان شديد القصر ، دميما ،
يضرب لونه إلى السواد . ولد سنة ٧٧ هـ وتوفى سنة ١١٧ هـ . أكثر شعره بكاء أطلال وتشيب
بمحبوبته مية .

(١٧) وردت روايتا البيت وقصة التفسير في الأغاني / ١٨ : ٢٩ ، ٣٤ ، ودلائل الإعجاز / ١٨٢ ،
والتيبان / ٦٠ ، والبرهان / ١٥٣ ، وأمالى المرتضى / ١ ، وخرزانه الأدب / ٩ : ٣٠٩ ، ٣١١ ،
وهو الشاهد رقم ٧٤٦ .

أما في ديوانه / ٢٠ فورد برواية « لم يكْدُ » من قصيدة مطلعها :

أمنزلتنى مئى سلامٍ عليكما على النأي ، والنأي يودُّ وينصُحُ

(١٨) نص عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ١٨٢ ، ١٨٣ : « واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى
العرف أن يقال : ما كاد يفعل ، ولم يكْدُ يفعل - في فعل قد فعل - على معنى أنه لم يُفعل إلا بعد
الجهد وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله ، كقوله تعالى : ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ . فلما
كان مجيء النفي في كاد على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : لم يكْدُ رسيس الهوى من حب
مية يبرح ، فقد زعم أن الهوى قد برح ، ووقع لذى الرمة مثل هذا الظن . وليس الأمر كالذى ظنَّه ،
فإن الذى يقتضيه اللفظ إذا قيل : لم يكْدُ يفعل ، وما كاد يفعل ، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من
أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظن أنه يكون ... هـ . ١ .
وانظر التيبان / ٦١ ، والبرهان / ١٥٤ .

(١٩) أجمل العلوى في الطراز / ٢ : ٢٢٠ ، ٢٢١ فوائد إن في أربع :

« الفائدة الأولى أنها تربط الجملة الثانية بالأولى ، وبسببها يحصل التأليف بينهما ، حتى كأن الكلامين
قد أفرغا إفرغا واحدا ، ولو أسقطتها ظهر التنافر بينهما وبطلت الملاءمة ، وهذا كقوله تعالى ﴿ إن
المتقين في مقام أمين ﴾ بعد قوله : ﴿ إن هذا ما كنتم به تمترون ﴾ ، فلو قال : فالتقون في مقام
أمين . كان من حسن النظام بمنزل .

الفائدة الثانية أن لضمير الشأن والقصة معها من حسن الموقع ، وجودة النظام ، ورشاقة التأليف مالا
يمكن وصفه ...

= الفائدة الثالثة : أنها تنبيه النكرة وتجعلها صالحة لأن يُحدِّث عنها ...

الجملة الواحدة ، نحو قوله (٢٠) :

فَعَنَّتْهَا وَهَيَّ لَكَ الْفِدَاءَ
إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْخُدَاءَ

وفي التنزيل : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (٢١) ،
وفيه : ﴿ واصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢٢) . وتكرر في
قوله تعالى : ﴿ وما أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ
رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢٣) .

تنبيه :

لضمير الشأن معها أبهة لا تكون له دونها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ
وَيَصْبِرْ ﴾ (٢٤) ، ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (٢٥) . وعند تجرده عنها يقصر عن
مصاحبة الشرط والجزاء غالبا ، وتضعف تلك الأبهة .

= وسر ذلك هو أنها لما كانت موضوعة لتأكيد الجملة الابتدائية لا جرم اغتفر دخولها على النكرات
وهيأتها للحديث عنها ، كما ذكرناه .
الفائدة الرابعة : هو أنها إذا دخلت على الجملة الابتدائية فقد يجوز الاختصار على الاسم دون الخبر ،
وهذا كقوله :

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا
وهذا إنما يكون حيث يكون الخبر معمولا مدلولوا عليه بالقرينة ؛ لأن المعنى : إن لنا محلا في الدنيا وإن
لنا مرتحلا إلى الآخرة . ا. ا بتصرف يسر .

- (٢٠) ورد هذان البيتان بدون نسبة في : دلائل الإعجاز / ١٨١ ، ٢٠٦ ، والإيضاح / ٢٤ ، ومفتاح العلوم
/ ١٧٣ ، والطراز / ٢ : ٢٠٣ ، والبيان / ٦١ ، والبرهان / ١٥٦ ، وجمهرة اللغة (غنى) و (ح دو) .
(٢١) سورة الحج : الآية الأولى . وقد وردت في حاشية (٥) من البيان / ٦١ على أنها الآية ٣ ، وهو سهو ،
ولله الرقم ١ ظهر محرفا إلى ٣ من الطباعة .
(٢٢) سورة لقمان : آية ١٧ .
(٢٣) سورة يوسف : آية ٥٣ .
(٢٤) سورة يوسف : آية ٩٠ .
(٢٥) سورة الحج : آية ٤٦ .

ولها من الخاصة أن تهىء النكرة للحديث عنها ، كقوله (٢٦) :
 إن شِوَاءَ وَنَشْوَةَ وَخَبَبَ (٢٧) البازِلِ الأُمُونِ
 ويزداد حسن النكرة موصوفة ، نحو (٢٨) [١٢] :
 إن دَهْرًا يَلْفُ شَمْلِي بِسُعْدَى لَزَمَانَ يَهُمُّ بِالإِحْسَانِ

إشارة :

قد يتوهم أن المعنى لا يزيد بزيادة الحرف نظرا إلى أصل الحكم ، كما في قولك : زيد منطلق ، وإنه قائم ، وإنه لمنطلق . والأول إخبارٌ عن قيامه (٢٩) ،

(٢٦) مطلع قصيدة لسلمي بن ربيعة كما في شرح التبريزي للحماسة / ٢ : ١٣
 وبعده : يجمها المرءُ في الهوى مسافة الغائط البطين
 وقد ورد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ٢٠٩ ، والطراز / ٢ : ٢٢٠ ، والبيان / ٦٢ ،
 والرهان / ١٥٩ ، ونسب المحققان في الأخير إلى سليمان بن قفة ، ولا أدري مرجعهما في هذه النسبة ،
 ثم قال إنه ينسب في شرح الحماسة لسليم بن ربيعة ، وهو تحريف لسلمي ، كما سبق أن أشرنا .
 (٢٧) في الأصل : وخبت ، وهو تصحيف .
 (٢٨) ورد الشاهد بهذه الرواية في دلائل الإعجاز / ٢٠٩ ، والبيان / ٦٢ ، والرهان / ١٥٩ ، ولم ينسب
 لقاتل في الثلاثة .

وورد أيضا بلون نسبة في الطراز / ٢ : ٢٢٠ برواية :

إن دهرا يضم شملي بسعدى
 وفي اللسان (دهر) برواية :

إن دهرا يلف حيلي بجميل
 كما ورد بلون نسبة وبرواية :

إن دهرا يلف شملي بجميل

في كل من : تأويل مشكل القرآن / ١٣٣ ، والصحاح (دهر) ، وديوان الأدب / ١ : ١٠٧ ،
 وأمالي المرتضى / ٢ : ١٤٥ .

وورد بالرواية السابقة في أساس البلاغة (لَف) منسوباً إلى حسان ، وليس في ديوانه ، كما نسب إلى
 حسان الأستاذ هارون في معجم الشواهد / ١ : ٤١٢ بيد أن كل المصادر التي ذكرها للشاهد لم تنسبه
 لأحد ، وكذلك فعل محققا الرهان دون أن يذكرها مصدرا للنسبة .
 وفي ديوان بشار / ٢٣٢ ورد برواية :

إن دهرا يلف شملي بسلمي لزمان قد همُّ بالإحسان
 بيد أنه بيت فردٌ غير معزوِّ لقصيدة ، مما يشكك في نسبه إلى بشار .

(٢٩) واضح من سياق النص أن الجمل كان ينبغي أن تكون : زيد قائم ، وإنه قائم ، وإنه لقائم . وهذا كما
 ورد في الرهان / ١٥٩ إذ قال « أجد العرب تقول : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم =

والثاني جوابٌ عن سؤال ، والثالث عن إنكار مُنكِرٍ . ويُصَحِّح ذلك مجيئه في جواب القسم . وقد جاء في صريح السؤال قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣٠) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣١) في تقدير : فإذا قال لكما : ما شأنكما ؟ فقولا ذلك (٣٢) .

تنبيه :

من مظانها ما يُتردّد فيه ، ولذلك زادت حسنا إذا كان الخير بما جرت العادة على خلافه ؛ ليؤكد ما يخالفها ، كقول أبي نواس (٣٣) :

عليك باليأس من الناس إن غتني نفسك في اليأس
وقوله (٣٤) :

تقول : إن عبد الله لقائم ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس المبرد : بل المعاني متكررة بتكر الألفاظ ، فقولهم عبد الله قائمٌ إخبارٌ عن قيامه ، وقولهم إن عبد الله قائمٌ جوابٌ عن سؤال ، وقولهم : إن عبد الله لقائم جوابٌ أنكروا أنكروا قيامه ، ١٠٠هـ وانظر التبيان / ٧٠ .

(٣٠) سورة الكهف : آية ٨٤ .

(٣١) سورة الشعراء : آية ١٦ .

(٣٢) يبدو أسلوب المصنف في (المجيد) أكثر سلاسة وأقرب إلى الفهم في هذه النقطة منه في التبيان / ٦٣ حيث قال : إشارة : يصح لك ما قاله أبو العباس في إن زيدا منطلق إنه جواب عن سؤال مجيئه في جواب القسم ، وفي التنزيل ﴿ قل سأتلو عليكم منه ذكرا . إنا مكنا له في الأرض ﴾ ، و ﴿ نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم ﴾ ، و ﴿ فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون ﴾ ، ﴿ وقل إني أنا النذير المبين ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، كأنه قيل : فإذا قال لكما : ما شأنكما ؟ فقولا ذلك ، ١٠٠هـ .

والأسلوب - كما ترى - غير مفهوم ، إلا إن ذهب بنا الظنون إلى حدوث سقط في النص . بيد أن ضم هذا النص إلى الإشارة الموجودة في التبيان ص ٧٠ ، ٧١ يجعل الأمر مفهوما .

(٣٣) ورد البيت بهذه الرواية في دلائل الإعجاز / ٢١٣ ، والتبيان / ٦٣ ، والبرهان / ١٦٠ أما في ديوانه / ٦٠١ فرواية العجز :

إن الغنى ويحك في اليأس

(٣٤) نصه - بصورته تلك - يوهم أن القائل أبو نواس أيضا ، وليس كذلك ، فاليق لحجل بن نضله كما في شرح المروزق للحماسة / ٢ : ٥٨٠ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ٢٧ وورد الشاهد غير منسوب في الإيضاح / ٢٥ ، ودلائل الإعجاز / ٢١٤ ، ومفتاح العلوم / ١٧٤ ، والطراز / ٢ : ٢٠٣ ، والتبيان / ٦٤ ، والبرهان / ١٦١ ، ونسبه محققا الأخير في الحاشية .

جاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنْ بَيْنَى عَمَكَ فِيهِمْ [رِمَاخٌ] (٣٥)
تهكم أدخله ممن يظن أنه لا ربح مع أحدهم .

وإنما صحبها اللام مع المُنكِرِ ؛ لأن الحاجة إلى الإثبات معه أشدّ ، ولذلك
اشترط أن يكون في كلام من يظن الإنكار أو يعلمه ، ولا يكفي توهمه . وقوله
تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ (٣٦) ردُّ منها على نفسها ما كانت تظن
تصديقهم .

ومن قسم الحرف « إنما » ، ووضعها لإفادة [١٣] الحصر . قال
الفرزدق (٣٧) :

أنا الدَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارَ ، وإنما يدافع عن أحسابكم (٣٨) أنا أو مثلي

قال أبو علي (٣٩) : تقديره ما يدافع عن أحسابكم إلا أنا أو مثلي . وقال

(٣٥) ورد في المخطوطة : جراح ، ولا يتفق ذلك مع إجماع المصادر ، ومنها الكتاب الذي تم تلخيصه ،
فضلا عن تعارضها مع نعمة الفخر السائلة في البيت ، ومع التعليق الذي يلي البيت وفيه « تهكم أدخله
ممن يظن أنه لا ربح مع أحدهم » .

(٣٦) سورة آل عمران : آية ٣٦ .

(٣٧) هو همام بن غالب بن صعصعة ، الحميمي النارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق . شاعر ، من
النبلاء ، له أثر واضح في اللغة ، يقال : لولا شعره لذهب ثلث اللغة . صاحب الأخبار مع جرير
والأخطل . توفي سنة ١١٠ هـ .

والشاهد واردٌ في دلائل الإعجاز/٢١٥ ، والإيضاح/١٢٥ ، ومفتاح العلوم/٢٩٢ ،
والأشعوري/١ : ١١٦ ، وشرح الشواهد للعيني/١ : ١١٦ ، والإشارات/٩١ ، ومعاهد
التنصيص/١ : ٨٩ ، والدرر/١ : ١٩٦ ، والتبيان/٦٥ ، والبرهان/١٦٢ ، وورد موطن
الاستشهاد فقط في الممع/١ : ٦٢ . والرواية في ديوانه/٤٨٨ ، والخزانة/٤ : ٤٦٥

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما

(٣٨) كذا الرواية في المخطوط ، والبرهان/١٦٢ ، ورواية المصادر الأخرى بما فيها الديوان : أحسابهم .

(٣٩) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي القارمي الشيرازي . ولد في فسا سنة ٢٨٨ هـ ،
عربي الأم . قدم إلى بغداد . وزار سيف الدولة بجلي ، ثم التحق ببلاط عضد الدولة البويهي ، وكان
وكيله في زواج الخليفة الطالع من بنته . توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . راجع المسائل الحلييات/٢٢٨ ،
والآيات المشككة/٢٢٧ .

الزجاج (٤٠) : إنما تأتي إثباتا للمذكور ونفيا لما سواه . قال [الجرجاني] (٤١) : ولم يعنوا أنهما كالمترادفين ، وإلا لصح استعمال « إنما » في قوله سبحانه : ﴿ وما من إليه إلا الله ﴾ (٤٢) ، ولصلح ما وإلا في نحو : إنما هو درهم لا دينار .

إشارة :

حقها أن تجيء فيما لا يجمله المخاطب ، كقولهم : إنما يستعجل من يخشى الفوت . ومنه : إنما هو أخوك ، لمن يُقرُّ به ؛ تنبيها لما يلزمه من حق الأخوة ، وقوله (٤٣) :

(٤٠) هو إبراهيم بن السرى بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج : ولد ببغداد سنة ٢٤١ هـ ومات بها سنة ٣١١ هـ .

ونصه في معاني القرآن وإعرابه ١/ : ٢٤٣ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة ﴾ والذى أختاره أن يكون (ما) تمنع (إن) من العمل ، ويكون المعنى : ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير ، لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها لما سواه [كنا في التحقيق في طبيعته ، والصواب : ونفيا لما سواه كما في التبيان / ٦٥ ، والبرهان / ١٦٢ نقلًا عنه] قال الشاعر :

أنا الدائد الحامى الذمار وإنما
بمنافع عن أحسابهم أنا أو مثل
المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثل . فالاختيار ما عليه جماعة القراء ؛ لاتباع السنة ، وصحته في المعنى ، ا.ا .

(٤١) في الأصل المخطوط : قال الزجاجي ، وهو تحريف ؛ لأن هذا هو رأى الإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز / ٢١٥ ، ٢١٦ تعليقاً على كلام أبى على الفارسي المتضمن لكلام الزجاج ، كما أن نص المصنف في التبيان / ٦٥ ، والبرهان / ١٦٢ « قال عبد القاهر » .

(٤٢) سورة آل عمران : آية ٦٢ ، وبعدها في المخطوط : و ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾ ، وتصلح ما وإلا في نحو : إنما هو درهم لا دينار . وهى الآية ٤٣ من سورة هود . وليس لهذه الآية وجود في نص عبد القاهر ، ولا في التبيان وهو الكتاب الملخص ، ولا في البرهان وهو الكتاب الآخر الذى أورد فيه المصنف نص عبد القاهر ، فضلاً عن أن الآية مبتورة ، ناقصة موطن وجود « إلا » وهو هوته تعالى :

﴿ إلا من رحم ﴾ ، ومن ثم ترجع لدينا كونها إضافة من الناسخ ، فأغفلنا وجودها .

(٤٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، كما في ديوانه / ٩١ .

وقد ورد منسوب له في : الصناعتين / ٧٣ ، وسر الفصاحة / ٢٦٥ ، والعمدة / ١ : ٧١ ، والشعر والشعراء / ٥٣٩ ، والأغاني / ٥ : ٧٩ ، والعقد / ٢ : ٣٨ ، ٥ : ١٤٥ ، والخزانة / ٧ : ٢٨٨ . وورد غير منسوب في : دلائل الإعجاز / ٢١٧ ، والإيضاح / ١٢٩ ، ومفتاح العلوم / ٢٩٦ ، والإشارات / ٩٥ ، والتبيان / ٦٦ ، والبرهان / ١٦٤ .

إِنَّمَا مُصْنَعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّذِّ بِهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ
 دعوى أن الممدوح معلومٌ له ذلك على عادة الشعراء ، نحو : إنما هو أسدٌ وسيفٌ
 صارمٌ ، كأن ذلك مما لا يُدفع .

تبيهه :

يزيدُ الفرقَ وضوحاً أنك إذا قلت : ما هو إلا زيدٌ ، لم تقله إلا والمخاطب
 يتوهم خلافه : ومن ثمَّ لم يحسن : ما هو إلا أخوك ، تذكيراً بالرحم . ولو أتيت
 بما وإلا في « إِنَّمَا مُصْنَعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ » لخرجت عن المبالغة .

فإن قلت (٤٤) : كيف تصنع بقوله تعالى : ﴿ إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ
 مِثْلُنَا ﴾ (٤٥) ؟

قلت : لمَّا جعلوا الرسل بادعائهم الرسالة كمن أخرج نفسه من [١٤]
 البشرية ، أخرج اللفظ ذلك المخرج ، وقول الرسل : ﴿ إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
 مِثْلُكُمْ ﴾ (٤٦) إعادة لعين مقالهم ، كما جرث عادة من ادعى عليه الخلاف فيما لا
 يُخالف فيه .

وأما قوله عليه السلام : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ (٤٧) فابتداءً كلامٌ أمر
 بتبليغه ، وقوله تعالى : ﴿ إِن أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (٤٨) تخيل أنه عليه السلام مدَّعٍ
 لمبالغته في الإنذار القدرة على تحويل قلوبهم عن الآباء ، يؤيده تقدُّم ﴿ وَمَا أَنْتَ
 بِمُسْمِعٍ مِّنَ فِي الْقُبُورِ ﴾ (٤٩) . وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ
 لَأَسْتَكْفَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ
 يُؤْمِنُونَ ﴾ (٥٠) .

(٤٤) أورد المصنف هذا الحديث في البيان / ٦٧ تحت عنوان « وهم وتبيهه » .

(٤٥) سورة إبراهيم : آية ١٠ .

(٤٦) سورة إبراهيم : آية ١١ .

(٤٧) سورة الكهف : آية ١١٠ ، وسورة فصلت : آية ٦ .

(٤٨) سورة فاطر : آية ٢٣ .

(٤٩) سورة فاطر : آية ٢٢ .

(٥٠) سورة الأعراف : آية ١٨٨ .

وهم وتبيه :

ليس (إنما زيد منطلق) بمنزلة : (زيد منطلق لا غيره) ، فإن (إنما) توجب وتنفي دفعة واحدة ، وإن الأمر ظاهر في أن الجائي زيد ، وليس كذلك لا ؛ فإن وضعها أن تنفي عن الثاني ما وجب للأول لا على نفى المشاركة ، بل على معنى أن الفعل كائن من الأول دون الثاني ، فالجائي واحد ليس إلا ، إذ لا يقوله إلا مع من يغلط في من نسب إليه ، وهذا الحكم جارٍ مع (إنما) . ونحو (إنما جاءني من بين القوم زيد وحده) متكلف . على أن ما ذكرناه مشروط بما إذا لم يُقيد بوحده ونحوها^(٥١) .

إشارة :

متى ولي إنما المبتدأ والخبر فالخبر للثاني في نحو : إنما هذا لك ، وإنما لك

(٥١) أرى في عرض المصنف لهذه النقطة إجمالاً قد يكون غير مفهوم لبعض القراء ، وعلى الرغم من أنه عرضها مفصلة بعض التفصيل في البيان/ ٦٨ ، ٦٩ ، فإنني أرى أسلوبه في عرضها في البرهان ص ١٦٧ ، ١٦٨ أكثر إتقاناً وأقرب فهماً حيث يقول : « قد يظن ظاناً - لما علم أن إنما تنفي إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره في نحو : إنما جاءني زيد - أن إنما بمنزلة : جاءني زيد لا غيره ، مع أنها تفارق « لا » في أنها توجب وتنفي دفعة واحدة ، وأن الأمر ظاهر في أن الجائي زيد وليس كذلك مع « لا » ؛ فإن وضع « لا » على أن تنفي عن الثاني ما وجب للأول ، وليست هي المقررة له . والمراد من كونها تنفي عن الثاني ما وجب للأول ليس نفى الشركة بين الأول والثاني ، بل المراد أنها تبين أن النسبة التي عرفها المخاطب وزعم أنها للثاني لم تكن له ، بل للأول دونه ، وهو كلام تقوله مع من يغلط فيمن له النسبة . فإذا قلت : جاءني زيد لا عمرو فالجاءني عند المخاطب معلوم وهو معتقد أنه للثاني ، فأنت راد عليه اعتقاده ، ونحوه له بأنه الأول ، فالجائي حينئذ واحد ليس إلا . وإذا عرفت ذلك في « لا » فمثلها اعرف في « إنما » ؛ فإذا قلت : « إنما جاءني زيد » لم يكن غرضك أن تنفي المشاركة في الجيء الذي قلت إنه كان من زيد عن عمرو ، بل هو على حد ما تقرر في « لا » العاطفة . فإن قلت : فقد تقول : « إنما جاءني من بين القوم زيد وحده » ، و « إنما أتاني من جملتهم عمرو فقط » قلت : هنا كالتكلف فيه ، ثم اعتبار ما قلنا إذا لم يقيد بوحده ونحوها ، فإذا قيد فالتغيير بالزيادة مما لا يجمل « لا » .

رجع أيضاً حول هذه القضية : دلائل الإعجاز/ ٢١٩ ، ٢٢٠ ، والإيضاح/ ١٣٠ ، والإشارات/ ٩٥ .

هذا ، وشاهد المحصور [١٥] صحة العطف عليه (٥٢) .

تنبيه :

قد يُقصد بإنما التعريض وحده ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٥٣) ، المقصود جعل الكفار في حكم من لا تُبُّ له . ومنه ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ (٥٤) ، المراد جعل وجود الإنذار مع من ليس له هذه الخشية ، كفقده . وعلة حصول التعريض بإنما أن الكلام يتضمن (٥٥) النفي عن غير المذكور (٥٦) .

ومن قسم الحرف الهمزة .

إذا ولي الهمزة المنسوب إليه فالشك فيه ، لا في النسبة نحو : أنت

(٥٢) يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ٢٢٤ ، ٢٢٥ : « واعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر - إن كانا بعد (إنما) - على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول ، إذا أنت قدمت أحدهما على الآخر . معنى ذلك أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه ، وإن قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ . تفسر هنا أنك تقول : إنما هنا لك ، فيكون الاختصاص في (لك) بدلالة أنك تقول : إنما هنا لك لا لعنك . وتقول : إنما لك هنا ، فيكون الاختصاص في (هنا) بدلالة أنك تقول : إنما لك هنا لا ذاك . والاختصاص يكون أبدا في الذي إذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه . وإن أردت أن يزداد ذلك عنك وضوحا فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ ﴾ ، وقوله عز و علا : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ ﴾ فإنك ترى الأمر ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو (البلاغ) و (الحساب) دون الخبر الذي هو (عليك) و (علينا) ، وإنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو (على الذين) دون المبتدأ الذي هو (السبيل) هـ ا . ٥ .

وانظر : التبيان / ٦٩ ، والبرهان / ١٦٤ .

(٥٣) سورة الرعد : آية ١٩ ، وسورة الزمر : آية ٩ ، وفي الأصل : يذكر ، وهو تحريف .

(٥٤) سورة فاطر : الآية ١٨ .

(٥٥) في الأصل : يتضمن ، وهو تسرع في النسخ .

(٥٦) انظر تفصيلا أكثر حول هذه النقطة في : دلائل الإعجاز / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والتبيان / ٦٩ ، ٧٠ ،

والبرهان / ١٦٥ ، حيث ذكروا من المحاذج الشعرية قول الشاعر :

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما تُجْحُ الأمور بقوة الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك ، وإنما يُدعى الطبيب لساعة الأوصاب

فعلت؟ (٥٧) ، وإن وليها المنسوب فبالعكس ، نحو : أقلت شعرا قط؟ (٥٨) ولو قلت : أنت قلت شعرا قط؟ أحلت ، بخلاف : أنت قلت هذا الشعر؟ لأن [الشعر] (٥٩) الأول نكرة ، والنكرة إن لم تؤذن بانتفاء وجود خارجي فلا يؤذن بحصوله ، بخلاف الثاني فإنه مشارٌّ إليه في الخارج ، فصح الاستفهام عن فاعله (٦٠) . وقد جاء قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٦١) على تنزيلهم منزلة معترف لهم بالإذن ، لكنهم في صورة غلطٍ بنسبة الإذن إلى الله تعالى ، لينزجر قائله إذا حُوقق عن ادعاء إذنٍ أصلاً (٦٢) .

تنبيه :

ما ذكرناه من خواص الماضي . أما المضارع للحال ، كقولك : أتفعل؟ وهو في الفعل ، فمعناه أن تنبه الفاعل على أنه يفعل ما هو ذاهلٌ عن حقيقة وجوده .

وإن أوليت الهمزة الاسم نحو : أنتت تفعل؟ كان وجود الفعل [١٦] ظاهراً لا يحتاج إلى الإقرار به .

(٥٧) أي أن الشك في الفاعل : من هو؟

(٥٨) الاستفهام عن وجود شعر منه .

(٥٩) في الأصل : لأن النكرة الأول نكرة ، ولا معنى له .

(٦٠) في أسلوب المصنف هنا بعض الغموض ، مع أنه أظن هنا عما جاء في التبيان / ٧١ إذ نصّه : « ولو

قلت : أنت قلت شعرا قط؟ أحلت . وإنما يصح ذلك إذا ذكرت مقولاً معنا ، كقولك : أنت قلت

هذا الشعر؟ » ا.هـ .

ولعل ما جاء في البرهان / ١٧٣ يوضح رأيه حيث قال : « وقد منعوا جواز : أنت قلت شعرا قط؟ ،

وقالوا : إنما يصح إذا ذكرت مقولاً معنا كقولك : أنت قلت هذا الشعر؟ ولعل سرّه أن تقدّمك

الاسم يؤذن بثبوت قول معين في الخارج ، والتكثير يؤذن بأنه غير معين ، فتناقضا » ا.هـ .

(٦١) سورة يونس : آية ٥٩ .

(٦٢) راجع : التبيان / ٧١ ، والبرهان / ١٧٣ ، ١٧٤ .

وإن أريد به الاستقبال وقدمته كان الإنكار مختصاً به (٦٣) ، كقوله (٦٤) :
 أَيْقَتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ
 أنكراً أن يستطيع ذلك . وقد يجيء على معنى أنه [ينبغي أن] (٦٥) لا يكون ؛
 كقولك : أتسى قديم إحسان فلانٍ إليك ؟ . وإن قدمت الاسم نحو : أنت تمنعني
 غداً ؟ توجه الإنكار نحو الفاعل ، كأنك قلت : غيرك الذي يقدر على ذلك .
 وقد تريد أنه لا يختاره لعلو همته ، نحو : أهو يسأل اللقيم ؟ ، أو لقصورها نحو :
 [أهو] (٦٦) يرتاح إلى الجميل ؟ (٦٧)

(٦٣) نصه في التبيان / ٧٢ « وإن أردت بالمضارع الاستقبال كان المعنى - إذا بدأت بالفعل - على أنك
 تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه ينبغي أن لا يكون » وهذا هو نصه في
 البرهان / ١٧٤ دون حدوث تغيير يذكر .

(٦٤) لامرئ القيس . ديوانه / ٣٣ ، شعراء النصرانية / ١ : ٥٩ ، المعاني الكبير / ٢ : ١٠٤٩ ،
 الإيضاح / ١٤٣ ، ١٧٤ ، الإشارات / ١١١ ، ١٣٥ ، معاهد التصحيح / ١ : ١٣٤ والرواية في
 التبيان / ٧٢ ، والبرهان / ١٧٤ « أقتلني » .

ويلاحظ أن بيت امرئ القيس ورد في الطراز / ٢ : ٢٠٥ شاهداً على المضارع المراد به الحال
 حيث قال : « ... هنا كله إذا كان الفعل المضارع للحال . ومنه قول الشاعر :

أَيْقَتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ
 كأنه أراد تكذيبه ، وأنه لا يقدر على ما قاله ولا يستطيعه » ا.هـ .

(٦٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيا السياق ، فضلاً عن اتساق الأسلوب - بهذه الإضافة - مع ما ورد في
 التبيان / ٧٢ ، والبرهان / ١٧٤ ، ونص المصنف هو : « وإن أردت بالمضارع [في البرهان : به]
 الاستقبال كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، وتزعم أنه لا يكون ،
 أو أنه ينبغي أن لا يكون . ومثال ذلك :

أَيْقَتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ
 فهذا تكذيب منه لإنسان تهده بالقتل ، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه . ومثال الثاني قولك
 للرجل يركب الخطر : أخرج في هذا الوقت ؟ ، أتذهب في غير الطريق ؟ ، [في التبيان : عبر] ،
 أتغر بنفسك ؟ ، أتسى قديم إحسان إليك ؟ » ا.هـ .
 فالمثال : أتسى قديم إحسان إليك - كما هو واضح - من القسم الثاني ، وهو ما ينبغي أن لا يكون .
 راجع أيضاً : دلائل الإعجاز / ٨٨ .

(٦٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيا السياق ، فضلاً عن اتفاقها مع ما ورد في التبيان ص ٧٣ ، والبرهان ص
 ١٧٥ .

(٦٧) راجع : التبيان / ٧٢ ، ٧٣ ، والبرهان / ١٧٥ ، والطراز / ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

وسر استعمال الهمزة للإنكار أن غرض المستفهم إنكار ثبوت الجواب ،
 فعبر به عنه ، وقوله تعالى : ﴿ أَقَالَتْ تَسْمِعُ الصُّمَّ ﴾ (٦٨) على تقدير جعله ظاناً
 أنه يستطيع إسماع من به صمم (٦٩) .

وتقديم الاسم في الإنكار [على طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة من
 يقع به مثل ذلك ، مثل : أزيذا تضربُ ؟ منكرًا] (٧٠) أن يكون زيد ممن
 [يُجْتَرَأُ] (٧١) عليه بضرب ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ أَخْخَذَ
 وَلِيًّا ﴾ (٧٢) ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ (٧٣) ؛ المعنى : أن غير الله لا يصلح أن يُتَّخَذَ
 ولياً ، ولا أن يُدْعَى . ولو قيل : أتدعون غير الله ذهب رونقه ؛ لتوجُّه الإنكار إلى
 الفعل لا إلى المفعول (٧٤) .

ومن قسم الحرف : ما النافية ؛ من شأنها إذا وليها الفعل ، نحو : ما فعلت
 أن تنفيه غير ثابت (٧٥) أنه مفعولٌ . وإن وليها الاسمٌ منسوباً إليه الفعل فقد ثبت
 الاعتراف بوجود الفعل ، فيصح على [١٧] الأول : ما قلت شعراً قط ، فيكون
 النفي عاماً ، ولا يصح على الثاني : ما أنا قلت شعراً قط ، إذ يوهم وجود إنسان
 قال كل شعر في العالم ، فإنه لم ينف وجود الشعر ، بل نفى أنه الموصوف
 بإيجاده (٧٦) .

(٦٨) سورة الزخرف : آية ٤٠ .

(٦٩) تناول المصنف هذه القضية في التبيان / ٧٣ ، ٧٤ بتفصيل أكثر تحت عنوان « تنبيه » كما تناولها في
 البرهان / ١٧٧ بالتفصيل نفسه تحت عنوان « خاتمة » .

(٧٠) ما بين المعقوفين - على طوله - إضافة من التبيان / ٧٤ ، والبرهان / ١٧٦ ، مع قليل من التصرف ،
 ليستقيم الأسلوب ويصح مفهوماً .

(٧١) في الأصل : يجترأ عليه ، وهو تحريف عن : يجترأ عليه .

(٧٢) سورة الأنعام : آية ١٤ وفي الأصل : أغير ، وهو تحريف .

(٧٣) سورة الأنعام : آية ٤٠ .

(٧٤) عالج المصنف هذه النقطة في التبيان / ٧٤ ، ٧٥ تحت عنوان « وهم وتنبيه » وفي البرهان / ١٧٥ ،
 ١٧٦ تحت عنوان « تنبيه » بصورة أكثر وضوحاً .

(٧٥) في الأصل المخطوط : غير ثابتاً به مفعول ، وهو تحريف واضح .

(٧٦) تفسر ذلك عند عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ٩٢ ، ٩٣ « أنك إذا قلت : ما قلت هذا كنت
 نفيت أن تكون قد قلت ذلك ، وكنت نظرت في شيء لم يثبت أنه مقول . وإذا قلت : ما أنا قلت =

ومما اتضح أمره قوله: (٧٧)

وما أنا أُسْقِمْتُ جِسْمِي بِهِ وما أنا أُضْرِمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا
وتقول على الأول: ما قلته ولا قاله غيري، ويمتنع على الثاني: ما أنا قلته ولا قاله
غيري، للتناقض، كما يتناقض: لست الضارب زيدًا ولا ضربه غيري، ولذلك
يصح على الأول: ما ضربت إلا زيدًا، ولا يصح على الثاني: ما أنا ضربت إلا
زيدًا؛ لأن نقضك النفي بإلا يقتضي أن يكون قد ضربته، وتقديمك ضميرك
ينفي ذلك (٧٨).

إشارة:

إذا قلت: ما ضربت زيدًا كنت نافيًا لوقوع الضرب على زيد، وغير
متعرض لأمرٍ آخر، ولذلك يصح: ما ضربت زيدًا ولا غيره، ولو قدمته كنت
مؤذنا أنك ضربت غيره، ولذلك امتنع ما زيدًا ضربت ولا غيره، والمجروح
كالمنصوب، نحو: ما أمرتك بهذا، وما بهذا أمرتك (٧٩).

== هنا، كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول. وكذلك إذا قلت:
ما ضربت زيدًا كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون قد ضربه
غيرك وأن لا يكون قد ضرب أصلاً. وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدًا لم تقله إلا وزيد مضروبًا،
وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب. ومن أجل ذلك يصلح في الوجه الأول أن يكون
النفي عامًا كقولك: ما قلت شعرا قط، وما أكلت اليوم شيئًا، وما رأيت أحدًا من الناس، ولم
يصلح في الوجه الثاني، فكان مُخَلَّفًا أن تقول: ما أنا قلت شعرا قط، وما [أنا] أكلت اليوم شيئًا،
وما أنا رأيت أحدًا من الناس؛ وذلك لأنه يقتضي المحال، وهو أن يكون هنا إنسان قد قال كل شعر في
الدنيا وأكل كلُّ شيء يؤكل ورأى كل أحد من الناس، فنفيًا أن تكونه «أ.هـ»
البيت للمتنبي من قصيدة مطلعها:

أرى ذلك القُرْب صار أزورارا وصار طويلُ السلام اختصارا
والرواية في ذيوانه/٣٦٥، ودلائل الإعجاز/٩٣، والإشارات/٤٦ «ولا أنا أضرمْتُ» ورواية
«وما أنا أضرمْتُ» في التبيان/٧٥. أما في البرهان/١٨٠ فالرواية:
فما أنا أُسْقِمْتُ وما أنا أضرمْتُ

(٧٨) هاتان النقطتان معالجتان في التبيان/٧٦ تحت عنوان «فرعان»، وانظر أيضا دلائل الإعجاز/٩٣،
والبرهان/١٨٠ لتجد هذين التفرعين.

(٧٩) راجع في هذا: دلائل الإعجاز/٩٣، ٩٤، والتبيان/٧٦، ٧٧، والبرهان/١٨٠، ١٨١.

تنبيه :

ليس هذا الاختلاف بسبب الهمزة وحرف النفي ، بل قولك : زيدٌ قام ، وقام زيدٌ متغايران معنى ، ولو كانت الهمزة وحرف النفي يغيران معنى الكلام لتعذر الجواب (٨٠) .

تنبيه :

إذا كان الفاعل نكرة ، وقدمت الفعل ، فسؤالك عن فعل واحد من الجنس ، وإن أخرته فسؤالك عن واحد [١٨] ممن وقع منه ، نحو : أرجلٌ جاءك ؟ وحق الثاني أن يكون بعد العلم بإتيان آتٍ ، لكن لم يُعلم من أى جنس هو ؟ ولو قلت : أرجلٌ طويلةٌ جاءك أم قصيرٌ ؟ كان غرضك بيان خصوصيته (٨١) . وحق الجواب أن يتقدم فيه الاسم كالسؤال ، ليتطابقا .

ولا يضر الابتداء بالنكرة ، ولا يصلح : رجلٌ جاءني ، إلا لمن عرف إتيان آتٍ إليك ، فإن لم ترد ذلك فقدم (٨٢) الفعل . وكذلك : رجلٌ طويلٌ جاءني تقوله حين يكون السامع قد ظن خلافه ، أو تنزله تلك المنزلة (٨٣) .
ومن قسم الحرف ما وإلا

يجوز في (ما جاءني إلا زيدٌ) أن يكون الغرض تعريف المخاطب أنه لم يجيء غيره ، لا تعريفه بأنه قد جاء ، وأن يكون تعريفه بأن الجائئ زيدٌ لا غيره (٨٤) .

(٨٠) « ذلك لأن الغرض أن يقفك المستول على وجود تلك النسبة أو عدمها بنعم أولا المتضمنتين معنى الجملة الخبرية ، فلو كان الكلام مع الهمزة مغايرا له مع عدمها لما أمكن الجواب عما يستفهم عنه »
التيان / ٧٧ .

وانظر : دلائل الإعجاز / ٩٤ ، والبرهان / ١٨٢ ، ١٨٣ « خاتمة » .

(٨١) في المخطوط : خصوصه ، والتصويب من التيان / ٧٨ ، والبرهان / ١٨٢ .

(٨٢) في المخطوط : فإن لم يزد ذلك مقدم الفعل .

وقد صوبنا بناء على ما ورد في التيان / ٧٨ والبرهان / ١٨٢ من قول المصنف : « فإن لم ترد ذلك فالوجه أن تقدم الفعل » .

(٨٣) راجع : التيان / ٧٧ ، ٧٨ « إشارة » ، والبرهان / ١٨١ ، ١٨٢ « دقيقة » .

(٨٤) يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ٢٢١ : « اعلم أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيدٌ احتمل أمرين ؛ =

وعلى الثاني قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ (٨٥) ليس
 المعنى على أنى لم أزد شيئا ، لكن على معنى أنى لم أدع ما أمرتنى به وقلتُ خلافه .
 ونظيره قوله (٨٦) :

قد عَلِمْتُ سَلَمَى وجاراتها ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا
 المعنى على أنه المقطر له ، لا أنه لم يقطر غيره .

تنبيه :

متى فصلت إلا بين الفاعل والمفعول فالحصر للثاني ، نحو : ما ضرب زيدًا
 إلا عمرو ، وعكسه (٨٧) . ويبعد الحمل على نفى الشركة ، على معنى أن زيدًا في
 الأولى لم يضربه اثنان ، وأنه في الثانية لم يضرب اثنين .

وإنما اختص [١٩] ما بعد إلا بالحصر ؛ لاستحالة ظهور أثر الحرف قبل
 وجوده .

== أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالحمى ، وأن تنفيه عما عداه ، وأن يكون كلاما تقوله ، لا لأن
 بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدًا قد جاءك ، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجيء إليك
 غيره . والثاني : أن تريد الذى ذكرناه في (إنما) ويكون كلاما تقوله ليعلم أن الجاني زيدٌ ، لا غيره .
 ١. هـ. وانظر التبيان / ٧٨ ، ٧٩ ، والبرهان / ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٨٥) سورة المائدة : آية ١١٧ .

(٨٦) البيت لعمرو بن معد يكرب ، كما في ديوانه / ١٥٥ . وقد ورد منسوبا إليه في الكتاب / ٢ : ٣٥٣ ،
 والصناعيتين / ٤٣ ، والإيضاح / ١٢٦ ، كما ورد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ٢٢١ ،
 والمعنى / ٢ : ٩ ، ومفتاح العلوم / ٢٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢٠٢ ، والتبيان / ٧٩ ،
 والبرهان / ١٨٥ .

(٨٧) في التبيان / ٧٩ ، ٨٠ تفصيل أرى ذكره مُهْمًا حيث قال : « سأحرق قرطاس سمعك بمسألة ليست
 من هذا الفصل لتوقفك على البغية منه ، وتعينك على إدراكه . والمثال فيها قوله عز من قائل : « إنما
 يخشى الله من عباده العلماء » ؛ في تقديم اسم الله تعالى معنى لا يكون إذا أخر ، وإنما ينكشف لك
 الغطاء إذا لم يفهمك الفرق بين قولك : ما ضرب عمرو إلا زيدًا ، قاصدا حصر المفعول ، وبين : ما
 ضرب زيدًا إلا عمرو ، قاصدا إلى حصر الفاعل . ففي المثال الأول الغرض أنه لا مضروب لعمرو
 سوى زيد ، ومن ثم يُعلم أن الغرض بتقديم اسم الله عز وجل إنما هو الإخبار بأنه لا يخشى الله
 سواهم . ولو عكس لصار الغرض بيان الخشى : مَنْ هو ؟ وأنه الله تعالى دون غيره . وإذا ذلك يجوز أن
 يشارك العلماء غيرهم في خشية الله عز وجل .. الخ » .

فإن ذكرتَ الفاعل والمفعول بعدها فالحصر لما يليها ، كقوله (٨٨) :
ولما أُمِّيَ إِلا جِمَاحًا فُوَادُهُ ولم يَسْئَلْ عَن لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ
تَسَلَّى بِأَخْرَى غَيْرِهَا إِذَا التِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرِي بِلَيْلَى وَلَا تُسَلِّي

وكذلك حكم المفعولين كقولك : لم يكسُ عمرو إلا زيدا جبةً ، المعنى أنه خص زيدا بكسوة جبة . ولو قدمت الجبة على زيد صار المعنى أن عمرا خص الجبة من أصناف الكسوة . وكذا الحكم لو حُلَّ بدل أحد المفعولين جارًّا ومجرورًا ، كقول السيد الحميري (٨٩) :

لو خَيْرَ الْمُنْبَرُ قُرْسَاتَهُ مَا اخْتَارَ إِلا مِنْكُمْ فَارِسا
ولو قلت : ما اختار إلا فارسا منكم ، رجع الاختصاص إلى فارس .

وقل مجيء الفاعل والمفعول بعد إلا نحو : ما ضرب إلا عمرو زيدا ، وقيل إنه على كلامين ، كأنه قدتر أنه قيل له : من ضرب ؟ فقال : ضربت زيدا (٩٠) .

(٨٨) للحسين بن مطير في ديوانه ٧٢/ من قصيدة مطلعها :

خَلِيلِي مِنْ عَمْرٍو قَفَا وَتَعَرَّفَا لِسَهْمَةِ دَارًا بَيْنَ لَيْنَةٍ وَالْحَيْلِ
وقد ورد البيت الأول وحده في شرح التصريح / ١ : ٢٨٢ منسوباً للدعبل ، كما نسبها العيني له في شرح الشواهد / ٢ : ٥٧ ، ونقل النسبة صاحب الدرر / ٢ : ٢٨٨ .
والبيتان معاً في شرح التبريزي للحماسة / ٢ : ٩٨ ، والأمال / ١ : ٢١٣ ، والبيان / ٨٠ ،
والبرهان / ١٨٦ ، وورد صدر الأول فقط في الممع / ١ : ١٦١ ، وكله في الأشموني / ٢ : ٥٧ بدون نسبة .

(٨٩) هو إسماعيل بن محمد بن زيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، أبو هاشم أو أبو عامر : شاعر إمامي متقدم ، المشهور بالسيد الحميري . كان مفرطاً في النيل من صحابة الرسول - ﷺ - . وكان متعصباً لبني هاشم ، وأكثر شعره في مدحهم وذم غيرهم . ولد سنة ١٠٥ هـ وتوفي سنة ١٧٣ هـ .
والبيت منسوب له في دلائل الإعجاز / ٢٢٤ ، والإيضاح / ١٣٣ ، والأغاني / ٧ : ٢٤٠ ،
والإشارات / ٩٧ ، والبيان / ٨١ ، والبرهان / ١٨٦ . وورد غير منسوب في مفتاح العلوم / ٢٩٩ .

(٩٠) راجع : البيان / ٨١ ، والبرهان / ١٨٧ .

وعن تأخر كل من الفاعل والمفعول عن (إلا) يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ٢٢٤ :
« واعلم أنك إن عمدت إلى الفاعل والمفعول فأخرتهما جميعاً إلى ما بعد (إلا) ، فإن الاختصاص يقع حيثئذ في الذي يلي (إلا) منهما ؛ فإذا قلت : ما ضرب إلا عمرو زيدا ، كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنك قلت : إن الضارب عمرو لا غيره . وإن قلت : ما ضرب إلا زيدا عمرو ، =

دقيقة :

إذا قلت : ما ضرب زيدا إلا عمرو كان غرضك أن تخص عمرا بضرب زيد ، لا بالضرب على الإطلاق ، فلذلك وجب أن تُعَدِّي الفعل إلى المفعول قبل تعديته إلى الفاعل . أما إذا ذكرته غير مُعَدِّي ، فقلت : ما ضرب إلا عمرو : أشعرت بأنه لم يكن من أحد غير عمرو ضربت ، وأنه ليس هناك مضروبٌ إلا وضاربه عمرو (٩١) .

[٢٠] إشارة :

حكمُ المبتدأ والخبر - [إن] (٩٢) توسط بينهما (إلا) - حكمُ الفاعل والمفعول ، في أن الحصر للثاني ، فإن أخرجت الخبر فقد قصرت الصفة على الموصوف ، وإن عكست فقد قصرت الموصوف على الصفة (٩٣) .
وليس معنى : ما زيدٌ إلا قائم ، أنه [لا] (٩٤) صفة له غير القيام كالطول والعلم ، بل معناه أنه لا صفة تنافي القيام ، كالقعود والاتكاء . ونظيره قولك : ما قائمٌ إلا زيدٌ ؛ ليس المراد به : لا قائم في الوجود سواه ، بل المراد : حيث هو (٩٥) .

== كان الاختصاص في المفعول ، وكان المعنى أنك قلت : إن المضروب زيدٌ لا مَنْ سواه . ا.ا .
ويقول القزويني في الإيضاح / ١٣٣ ، ١٣٤ : « وقيل : إذا أخرج المقصور عليه والمقصود عن (إلا) وقدم المرفوع ، كقولنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا ، فهو على كلامين ، وزيدا منصوب بفعل مضمر ، فكأنه قيل : ما ضرب إلا عمرو ، أي ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : مَنْ ضرب ؟ فقيل : زيدا ، أي : ضرب زيدا . ا.ا .

(٩١) هذه الفقرة بعنوانها ونصها وردت هنا كما وردت في التبيان / ٨١ دوغما اختصار ، وكذا وردت في البرهان / ١٨٧ .

(٩٢) ما بين المعقوفين زيادة من عندي يستقيم بها الكلام .

(٩٣) تناول المصنف هذه القضية في التبيان / ٨١ تحت عنوان « إشارة » ، كما تناولها أيضا في البرهان / ١٨٧ ، وقد سبق تناولها بالتفصيل في الدراسة .

(٩٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضها السياق .

(٩٥) راجع التبيان / ٨٢ « تنبيه » .

والقضية معروضة في : دلائل الإعجاز / ٢٢٥ ، والبرهان / ١٨٨ « تنبيه » .

تنبيه :

ليس المعنى في قولنا : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، على نفى الشركة ، بل على أنه لا صفة له تضاد القيام (٩٦) .

وحكم (غير) حكم (إلا) المذكور لما فيها من معنى النفي ، فقولك : ما جاءني غير زيد ، متحمل أن يكون المراد منه نفى أنه قد جاء غيره لا هو ، ومتحمل نفى الشركة (٩٧) .

ومن قسم الحرف : لو ، ووضعها لأن تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني (٩٨) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٩٩) ؛ انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد (١٠٠) .

(٩٦) هذه القضية المطروحة هنا في سطر واحد دوغما أمثلة موضحة ، جاءت في التبيان / ٨٢ ، ٨٣ في عشرين سطرا تحت عنوان « إشارة » ، وفي البرهان / ١٨٧ ، ١٨٨ في اثنين وعشرين سطرا تحت عنوان « خاتمة » ، وقد أكثر المصنف في الموضوعين من الأمثلة الموضحة والشرح والتحليل ، فليراجعه هناك من شاء . وانظر : دلائل الإعجاز / ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٩٧) تناول المصنف حكم (غير) في التبيان / ٨٣ تحت عنوان « تنبيه » بما لا يزيد كثيرا عما ذكره هنا ، لكنه تحت العنوان نفسه في البرهان / ١٩٠ عرض (غير) فيما يقارب الصفحة .

وعن (غير) قال الجرجاني في دلائل الإعجاز / ٢٢٧ : « واعلم أن حكم (غير) في جميع ما ذكرنا حكم (إلا) ، فإذا قلت : ما جاءني غير زيد ، احتمل أن تريد نفى أن يكون قد جاء معه إنسان آخر ، وأن تريد نفى أن لا يكون قد جاء وجاء مكانه واحد آخر . ولا يصح أن تقول : ما جاءني غير زيد لا عمرو ، كما لم يجز : ما جاءني إلا زيد لا عمرو » ا.هـ .

(٩٨) ذهب هذا المذهب من قبله ابن الحاجب في كافيته وأماليه . انظر : شرح الرضي على الكافية / ٢ : ٣٩ والأمال النحوية / ٤ : ١٥٥ .

أما سيبويه في الكتاب / ٤ : ٢٢٤ فقال ما نصه : « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » ، وقال عن هذا القول أبو حيان في البحر / ١ : ٨٨ « وهو أحسن من قول النحويين إنها حرف امتناع لامتناع ؛ لا طراد تفسر سيبويه رحمه الله في كل مكان جاءت فيه (لو) ، وانحزام تفسروهم في نحو : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا » ا.هـ .

(٩٩) سورة الأنبياء : آية ٢٢ .

(١٠٠) هنا نصه في البرهان / ١٩١ . أما في الكتاب الذي يُعد أصلا للمجيد ، وهو التبيان فقد قال في ص ٨٣ « ووضعها لأن تدل على امتناع لامتناع آخر » ، وهو قول لا يحدد أسبقية الأول على الثاني ولا =

وقول النحاة : إنها تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول ، سهو^(١٠١) ؛ إذ [لا]^(١٠٢) يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء المسبب ؛ لجواز [أن]^(١٠٢) يخلفه سبب آخر يترتب عليه المسبب ، إلا إذا لم يكن للمسبب سبب سواه . ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جملة الأسباب ، لاستحالة ثبوت الحكم بدون سبب^(١٠٣) .
وتطلبُ فعلين تُعلّقُ الثاني منهما بالأول [٢١] تعليق المسبب على السبب .
والمنفَى منهما لفظا مثبت معنى ، وبالعكس العكس^(١٠٤) .

وقد يجيء لثبوت الحكم على تقدير لا يناسب الحكم ليفيد ثبوت الحكم على كل حال ، وعليه يخرج « نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » كأنه

= العكس ، ومن ثم فهو هنا أقرب إلى قول سيويه .

ويرى ابن مالك في التسهيل / ٢٤٠ أن « لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه » .

(١٠١) القول بأن (لو) تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول هو مفهوم قول المبرد في المقتضب / ٣ : ٧٦ « فإن حذف (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله ، وذلك قولك : لو جاءني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيداً لحرمك » . وهو صريح قول السكاكي في المفتاح / ١٢١ ، والمالقي في رصف المياني / ٣٥٨ ، بيد أن الأخير قال : « وأرى أن تفسر معناها هنا إنما هو في الجمل الواجبة ؛ لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ؛ لأن (لو) يختلف تفسر معناها بذلك » .

وفصل ابن هشام في أوضح المسالك / ٤ : ٢٢٨ فقال : « أن تكون للتعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام (لو) ، وتقتضى امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلويين ، لا جوابها خلافاً للمعريين . ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه ، نحو : (ولو شئت لرفعناه بها) ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً ، ومنه : لو لم يخف الله لم يعصه » .

راجع أيضاً : معنى اللبيب / ١ : ٢٠٥ - ٢١٠ لتفصيل أكثر .

(١٠٢) ما بين المعقوفين في المرتين : زيادة من (الرهان) يستقيم بها السياق .

(١٠٣) هذه الفقرة كاملة لم يرد لها ذكر في (التبيان) الذي لخص منه (الحميد) ، لكنها وردت بالنص في الرهان / ١٩١ .

(١٠٤) نصه في التبيان / ٨٣ : « وتطلب فعلين تُعلّقُ الثاني منهما على الأول تعليق المسبب بالسبب ؛ فإن كانا منفين لفظاً فهما مثبتان معنى ، وإن كانا مثبتين لفظاً فهما منفيان معنى ، وإن كان الأول مثبتاً أو بالعكس فهما في المعنى على العكس من لفظهما » .

راجع أيضاً : الرهان / ١٩١ ، والطرار / ٢ : ٢١١ .

قيل : لو قدر أنه لم يكن منه خوفٌ لله لما عصى الله ، لما هو عليه من طهارة
الباطن ، فكيف وقد امتزج الخوف بلحمه ودمه (١٠٥) . وتجري (إن) الشرطية
هذا الجري نحو : لا أترك مواصَلَتَكَ وإن قطعْتنى (١٠٦) .

ومن قسم الحرف : لا ، ولن

اعلم أن النفي يمتدّ في (لا) بخلاف (لن) (١٠٧) ، ومن ثم جاءت (لا)
في قوله سبحانه : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ مِنْ دُونِ
النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا ﴾ (١٠٨) ، فقابله بحرف
الشرط ، إذ يعم الأوقات لإبهامه . وجاء (لَنْ) في قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ

(١٠٥) في النهاية في غريب الحديث والأثر مادة (خوف) / ٢ / : ٨٨ هـ في حديث عمر : نعم المرء صُهَيْبٌ
لو لم يخف الله لم يعصه ، أراد أنه إنما يطيع الله خُباله ، لا خوف عقابه ، فلو لم يكن عقابٌ يخافه ما
عصى الله ، ففى الكلام مخلوف تقديره : لو لم يخف الله لم يعصه ، فكيف وقد خافه ١٩ هـ ١ . هـ .
راجع في تأويل هذا الحديث : الطراز / ٢ / : ٢١١ - ٢١٥ ، وأوضح المسالك / ٤ / : ٢٢٨ ،
ومغنى اللبيب / ١ / : ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(١٠٦) نصه في التبيان / ٨٤ هـ وتجري (إن) الشرطية هنا الجري ، ويلزمها واو الحال غالباً ، نحو : لا
أترك إكرامك وإن أسأت إلى ، ولألزمٌ بآبك وإن لم يصلنى منك نفع ، فيكون ثبوت الحكم مع
هذا المقدر أجدر هـ ١ . هـ .
راجع أيضاً : البرهان / ١٩٢ .

(١٠٧) في الكتاب / ٤ / : ٢٢٠ أن (لن) نفى لقوله : سيفعل . ومثل هذا الرأى في المقتضب / ٢ / : ٦ .
وقال الزمخشري (شرح المفصل / ٨ : ١١١) : « و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى
المستقبل ، تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وكّدت وشدت قلت : لن أبرح اليوم مكاني . قال
الله تعالى : ﴿ لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين ﴾ وقال ﴿ فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أُنَى ﴾ هـ ١ . هـ .

ويرى المصنف في التبيان / ٨٤ - ٨٦ ، والبرهان / ١٩٣ أن مساواة الزمخشري بين (لن) و
(لا) في نفى المستقبل ، وكون (لن) تنفوق عليها في التوكيد ، إنما بنى على مذهبه في الاعتزال ،
فلن أكد في النفي وإن كان زمانها أقصر من (لا) ، « وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ، و
(لا) آخرها ألف ، والألف يمكن أداء الصوت بها ، بخلاف النون فإنها وإن طال اللفظ بها لا تبلغ
طوله مع (لا) ، فطابق كل لفظ معناه » .

(١٠٨) سورة الجمعة : الآيتان ٦ ، ٧ .

الدارُ الآخرةُ عندَ اللهِ خالصةٌ منْ ذونِ الناسِ فتمنّوا الموتَ إن كنتمْ صادقين ولئنْ يتمنّوه أبداً بما قدمتْ أيديهم ﴿١٠٩﴾ ؛ لأنْ كان تدل على الحدوث ، كأنه قيل : إن كانت وجبت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، وعلى هذا : لفظ الأبد هنا للزمن القريب تفخيماً لأمره . ويحقق أنه الزمن القريب قوله عليه السلام : « لو تمنّوا الموتَ لعصَّ كلُّ إنسانٍ بريقه فماتَ مكانه وما بقيَ على وجه الأرض يهوديٌّ » (١١٠) .

ومما يؤيد ما ذكرناه في معناهما إتيان (لن) في قوله سبحانه ﴿ لن تراني ﴾ (١١١) ، وإتيان [٢٢] (لا) في قوله : ﴿ لا تُدرِكُهُ الأبصارُ ﴾ (١١٢) حيث أريد نفى الرؤية في الدنيا ، ونفى الإدراك مطلقاً . [و] مما يفرق لك بين الحرفين أن (لن) لنفى المظنون حصوله ، و (لا) لنفى المشكوك فيه ، وهذا يؤدّنك أن (لن) آكد في النفي (١١٣) .

(١٠٩) سورة البقرة : الآيات ٩٤ ، ٩٥ .

(١١٠) لم أعر على هذا الحديث في مصادر السنة التي اطلعت عليها ، وإن ورد بنصه ذلك في الكشاف / ١ : ٢٩٧ ، والبحر / ١ : ٣١١ . وانظر روايات أخرى للحديث في الكشاف / ٤ : ١٠٣ ، وابن كثير / ١ : ١٢٧ ، ودلائل النبوة / ٦ : ٢٧٤ ، وفتح القدير / ١ : ٩٨ .

(١١١) سورة الأعراف : آية ١٤٣ .

(١١٢) سورة الأنعام : آية ١٠٣ .

(١١٣) قال الزمخشري في الكشاف / ٢ : ١١٣ « فإن قلت : ما معنى (لن) ؟ قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) ، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعل غداً ، فإذا أكّدت نفيها قلت : لن أفعل غداً . والمعنى : أن فعله ينافي حاله ، كقوله ﴿ لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ﴾ ، فقوله ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ نفي للرؤية فيما يستقبل ، و ﴿ لن تراني ﴾ تأكيد وبيان ؛ لأن النفي منافٍ لصفاته . ا.هـ .

وفي البحر / ١ : ٣١١ قال : « وفي المنتخب ما نصه : وإنما قال هنا ﴿ ولن يتمنّوه ﴾ وفي الجمعة ﴿ ولا يتمنّونه ﴾ ؛ لأن دعواهم هنا أعظم من دعواهم هناك ، لأن السعادة القصوى فوق مرتبة الولاية ، لأن الثانية تتراد لحصول الأولى ، و (لن) أبلغ في النفي من (لا) ، فجعلها لنفي الأعظم . انتهى كلامه . ا.هـ .

الرُّكن الثاني
في مراعاة أحوال التَّأليف

الركن الثاني في مراعاة أحوال التأليف

ونقدم على ذلك مقدمة ، فنقول : التأليف هو المرام ، والمفردات كالوسيلة إليه^(١) . فعليك أن تراعى أحوال التأليف بين المفردات والجمل ؛ ليقوى بذلك الارتباط ، كما في قوله^(٢) :

فَعَنُّهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ
إِنَّ غِنَاءَ الْإِيلِ الْحُدَاءُ

ف (إن) رابطة بين الجملتين ، ولو سقطت لاختل النظم إلى أن يأتي بالفاء . ولا تصح الفاء في كل موضع تحل فيه (إن) ، كما في قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾^(٣) بعد ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(٤) .

والضابط في الحلول أن كل جملة دخلت عليها (إن) لتقوية جملة سابقة فإن الفاء تصح مكانها ، نحو : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾^(٥) ، فإنها مؤكدة لمضمون ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾^(٥) وَلِمَ أَمُرُوا أَنْ يُتَّقُوا ؟ . وكذا

(١) راجع : البيان/٨٩ . وقد عالج المصنف هذه النقطة في البرهان في الفصل الأول من القسم الثالث من

ص ١٩٩ حتى ص ٢٠٤ .

(٢) هذان بيتان سبق تخريجهما في ص ٨٩ .

(٣) سورة الأنبياء : آية ١٠١ .

(٤) سورة الأنبياء : آية ١٠٠ .

(٥) سورة الحج : الآية الأولى .

﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٦)

ومما حسن تأليفه وانتظامه قول البحرى^(٧)

بَلُونَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لَفْتَحٍ ضَرِيًّا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَادِثَا تْ عَزْمًا وَشِيكًا وَرَأْيًا صَلِيًّا
[٢٣] تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودِدٍ سَمَاحًا مُرَجِّي وَبَاسًا مَهِيًّا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِخَا وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَشِيًّا

فقوله : هو المرء ، أى الكامل فى الرجولية ، وحققه بأبدت له الحادثات ، وأجاد فى تشية الخلق وتكثير السؤدد ، وإضافة الخلقين إليه ، وفى قوله فكالسيف وعطفه بالفاء مع حذف المبتدأ ، والتقدير : فهو كالسيف ، وفى تكرير الكاف ، وفى قرانه بكل واحد من التشبيهين شرطًا ، وجوابه فى ذلك التشبيه ، وفى قرانه بكل واحد من الشرطين حالًا تلائم التشبيه .

وليس التكثير بلائق فى كل موضع ، بل ذلك بحسب المعنى . ونظيره أصباغ النقوش وكيفيتها ومقدارها ، فإتها لا تكون على سنن واحد^(٨) .

ومن بديع الملاءمة بين الشرط والجزاء ، حيث أكد الحب بما هو سعى فى تقليله ، قول البحرى أيضا^(٩) :

(٦) سورة التوبة : آية ١٠٣ .

وقد علق على هذه الآية فى التبيان / ٩٠ بقوله : « فإن جمعتها بيان لمعنى أمر النبى - ﷺ - بالعداء لهم . وهذه الفوائد ، وإن كانت من ثمرات (إن) ، إلا أنها راجعة إلى ربط بين جملتين ، فلذلك ذكرت فى قسم التأليف دون قسم الحرف هـ . »

(٧) من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان ويصغره ، مطلعها فى ديوانه ١ / ١٥١ :

لَوْثَ بِالسَّلَامِ بِنَانًا تَحْضِيًّا وَلَحْظًا يَشُوقُ الْفَوَادَ الطَّرُوبَا
والآيات الأربعة منسوبة إليه فى دلائل الإعجاز / ٦٩ ، ٧٠ ، والتبيان / ٩١ ، والرهان / ٢١٠ ، وفى أمال المرتضى / ١ : ٥٣٥ وردت بدون البيت الثانى ، والرواية فيه :

فَمَا إِنْ وَجَدْنَا لَفْتَحٍ ضَرِيًّا

تَنْقَلُ فِي سَلْفِي سُودِدٍ

(٨) راجع : دلائل الإعجاز / ٧٠ ، والتبيان / ٩١ - والرهان / ٢١٠ ، ٢١١

(٩) من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان مطلعها . كما فى ديوانه ٢ / ٨٤٤ =

إذا ما نهى النَّاهِي فلَجَّ بِى الهوى
ويقرّب منه قول القضاعى (١٠)
بيننا المرءُ فى العلياء (١١) أهوى
وبينا نعمةٌ إذ حالُ بُؤسٍ
فأثبت السقوط وهو من العلياء بمكان ، والاعتلاء وهو من الانحطاط بمنزل ،
وعقب النعمة بالبؤس والبؤس بالثروة .
فقد ظهر أن التأليف هو الدعامة [٢٤] العظمى فى حسن المعانى ، وطريق
سوّفه بزمامه ضبط اثنى عشر فنا (١٢) .

= متى لاح برقٌ أوتبنا ظللٌ قفرٌ جَرَى مُسْتَهْلٌ لا بكيءٌ ولا نزرٌ
وقد ورد الشاهد فى التبيان / ٩١ ، والبرهان / ٢١١ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ٢٢٦ .
(١٠) فى التبيان / ٩٢ : « وما يقرب من هذا المعنى أن تثبت الحكم حال ثبوت ضده ، فتكون مرشداً إلى
ثبوته مع انتفاء الضد بطريق الأولى ، أو تعقب الضد بضمه فيكون تعقبه بما لا مفادة بينهما أقرب ،
كقول سليمان بن داود القضاعى ... الخ » .
ولم أعر على هذين البيتين ومن نُسب إليه إلا فى دلائل الإعجاز / ٧٥ ، والتبيان / ٩٢
والبرهان / ٢١١ ، والأخيران كتابا المصنف ، ولم أعر لهذا الشاعر على ترجمة .
(١١) فى دلائل الإعجاز : فى علياء ، بالتكثير .
(١٢) فى الأصل : اثنا عشر فنا ، ولا يستقيم .

الفن الأول : في تقديم الاسم على الفعل وتأخيره

اعلم أنك إذا قلت : زيدَ فَعَلَ ، احتمال إظهار الاستبداد ، نحو : أنا قلتُهُ ، وأنا شفعت في حقه (١٣) ، واحتمل أن يقصد تحقيق الفعل منك عند السامع لتوهمك شكه ، نحو : هو يعطى الجزيل ، ويحب الثناء ، وليس غرضك أنه لا يفعل ذلك غيره ، ولا أن تُعْرَضَ بغيره .
ومن الثاني (١٤) :

هما يَلْبَسَانِ المجدَ أَحْسَنَ لِبَسَةٍ شَحِيحَانِ ما اسْتَطَاعَا عليه كلاهما
أراد التعريف بأن ذلك شأنهما . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ (١٥) . ولو قلت : يلبسان المجد لفاتت تلك القوة ؛

(١٣) في هذه الفقرة بعض إبهام يزيله قول المصنف في التبيان / ٩٤ « اعلم أنك إذا ذكرت اسما أو لاثم أردت أن تحدث عنه بفعل فقلت : زيدٌ قد فعل ، وأنا قد فعلت ، وأنت فعلت ، كان المعنى مترددا بين احتمالين يرشد إلى تعيين أحدهما سياق الكلام أو قرينة حال . أحدهما : أن يكون غرضك أن المذكور هو الفاعل لهذا الفعل دون كل أحد ، كما إذا قلت : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت فيه عند الأمر ، كان غرضك إظهار الاستبداد بأن تزيل عن السامع شبهة أن يكون ذلك قد صدر من غيرك » راجع أيضا : البرهان / ٢١٣ .

(١٤) لعمره الختمية من قصيدة تروى بها ابنها ، مطلعها كما في شرح التبريزي للحماسة / ١ : ٤٤٩ ، ٤٥٠ :

لقد زَعَمُوا أَنِي جَزَعْتُ عليهما وهل جَزَعُ أن قلتُ : وإِ بِأَبَاهُمَا
هما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لا أخاله إذا خَافَ يوما تَبَوُّةَ فدعاهما
هما يلبسان

والبيت الثاني من هذه الأبيات منسوب في الكتاب / ١ : ١٨٠ ، وشرح المفصل / ٣ : ٢١ لثُرْنَا بنت عبيدة من بني قيس بن ثعلبة .

أما الشاهد « هما يلبسان » فقد ورد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ٩٦ ، والتبيان / ٩٤ ، والبرهان / ٢١٤ ، والطرز / ٢ : ٢٩ ، والرواية في الأخير « حريصان » في موضع « شحيحان » .
وورد صدره فقط في الإشارات / ٥٠ .

(١٥) سورة الفرقان : آية ٣ .

وقد وردت الآية في المخطوط ﴿ والذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ وهو تليق صدره يمكن أن يكون من الآية ٣ من سورة الزمر : ﴿ والذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ ، أو من الآية ٦ من سورة الشورى : ﴿ والذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ=

لأنه لا يؤتى باسم معرّى من العوامل إلا بحديث^(١٦) قد نوى إسناده إليه ، فلا يأتي الحكم إلا بعد تأنّس به ، فجرى لذلك مجرى التوكيد .

ونظير ذلك : الإضمار قبل الذكر ، كقوله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(١٧) ، فإنه أبلغ من : إن الأبصار لا تعمي ، ومن ثم جاء الاسم مُصَدَّرًا في جواب إنكار ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^(١٨) . وجاء فيما اعترضه الشك كقولك في جواب من قال لك : كأنك لم يبلغك صنيع فلان ، فتقول^(١٩) : أنا أعلم ولكنني أذاريه . وجاء في تكذيب مُدَّع ، نحو : ﴿ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾^(٢٠) [٢٥] لأن قولهم : ﴿ آمَنَّا ﴾^(٢١) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر ، وكذا ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾^(٢٢) لأن عبادتهم تقتضي أن لا تكون مخلوقة . ويقول من يكره الوعد والضمان : أنا أعطيك ، أنا أقوم بما على فلان ؛ لأن الموعود والمضمون له يلحقه الشك . ويكره ذلك في المدح كقوله^(٢٣) :

* نحن في المَشْتَاتَةِ نَدْعُو الجَفَلَى *

= أولياء الله حفيظ عليهم وما أنت عليهم بوكيل ﴿ أما العجز فمن الآية ٣ من سورة الفرقان ، وهي الآية المرادة ، كما ورد في التبيان / ٩٠ ، والرهان / ٢١٤ .

(١٦) في الأصل ، والتبيان : إلا الحديث قد نوى ... الخ ، وأرى ما ورد في الرهان أنسب فمن ثم أتته مرتباً أن (الحديث) في الأصل والتبيان تحريف .

(١٧) سورة الحج : الآية ٤٦ .

(١٨) سورة آل عمران : آية ٧٥ أو ٧٨ .

(١٩) في الأصل : فيقول ، ولا يستقيم .

(٢٠) سورة المائدة : آية ٦١ ونصها ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴾ .

(٢١) سورة الفرقان : آية ٣ .

(٢٢) صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :

لا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

من قصيدته التي مطلعها :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَم شَأْنُكَ هَمْرٌ وَمِنَ الْحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعْمِرٌ

راجع : ديوانه / ٧٩ ، وشعراء النصرانية / ٣١٠ ، وإصلاح المنطق / ٤٢١ ، والاتصاف / ٢ :

٢٩٤ ، ٣ : ١٤٤ ، والخزانة / ٨ : ١٩ ، ٩ : ٣٧٩ ، ٤٣٢ ، وأمالى المرتضى / ١ : ٣٥٤ .

لأنه محتاج إلى مباحدة السامع [عن الشك] (٢٣) في مقاله :

ومما يقرر ما ذكرناه أن الفعل إذا لم يكن مما يشك فيه ، يقل بناؤه على الاسم ، نحو : طلعت الشمس ، والفعل المنفي في ذلك كالمثبت ؛ وفي التنزيل : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢٤) و ﴿ فَهَمَّ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢٥) .

ومما يكاد يلزم التقديم : مثلٌ وغيْرٌ ، نحو : مثلكَ يكونُ الكرماءُ ، وغيْرُك يُخشَى ظلمُهُ ، ونحو ذلك مما يقصد به (٢٦) إلى أن من كانت هذه صفته فمقتضى حاله ذلك . ولو أخرتهما لرأيت الكلام مقلوبا عن جهته .

خاتمة :

ما يُخْبِرُ به : اسمٌ أو فعلٌ . ثم قد يكون حشوا في حاشية خير آخر ، وهو الحال ، نحو : جاءني زيدٌ راكبا ، وما جاءني إلا راكبا (٢٧) .

(٢٣) ما بين المعقوفين زيادة من التبيان / ٩٦ ، والرهان / ٢١٦ ، يستقيم بها السياق .

(٢٤) سورة المؤمنون : آية ٥٩ .

(٢٥) سورة يس : آية ٧ .

(٢٦) في الأصل المخطوط : مما لا يقصد به وقد رأينا وجود (لا) منافيا للمقصود ، فالنص في التبيان / ٩٧ هو « ومما يكاد يلزم تقديمه : مثل وغير ، نحو : مثلكَ يكون الكرماء ، وغيْرُك يُخشَى ظلمه ، ونحو ذلك مما لا يقصد فيه بمثل [في النص : بميل ، وهو تصحيف] إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكره ، أو أن لا يفعل » . ا. هـ راجع أيضا الرهان / ٢١٧ .

(٢٧) في صدر هذه الخاتمة إبهام ؛ لأنه انتقل إلى النوع الثاني من الإخبار ، وهو الإخبار بالحال ؛ لأنه خير في الحقيقة نثبت به المعنى لذى الحال ، كما نثبت له لصاحب الخبر بالخبر ، وإن كان الإخبار بالحال جاريا على وجه التبعية للخبر الذي يُقَدِّمُ بالحال ، بخلاف القسم الأول وهو الذي أجمله المصنف في تلخيصه وهو خبر المبتدأ في مثل : زيدٌ قائمٌ ، والفعل المسند إلى الفاعل في مثل : قام زيدٌ ، فإنه لا يشترط فيه تقدم واسطة بينهما .

راجع : التبيان / ٩٧ ، ٩٨ ، والرهان / ٢١٨ .

الفن الثاني : في خبر المبتدأ

لا يخفى أن الخبر قد يكون معرفة ونكرة ، ومعنى الإخبار بهما مختلف ، فإذا قلت : زيدٌ منطلقٌ كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقا لا من [٢٦] زيد ولا من غيره ، بخلاف ما إذا عُرِّفَ الخبر ؛ فإن الإخبار يكون [مع] (٢٨) من عرف وقوع انطلاق ، لكنه يجهل ممن هو ؟ فَتَحَصَّلَ ما كان معلوما له على وجه الجواز معلوما على وجه الوجوب . فإن أرادوا (٢٩) تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فضلا ، نحو : زيدٌ هو المنطلق . ولما أفهم التعريف الحصر منعوا العطف ، نحو : زيدٌ المنطلق وعمرو (٣٠) ، فإن كان الانطلاق واقعاُ منهما فينبغي أن يجمع بينهما في الخبر ، نحو : زيدٌ وعمرو هما المنطلقان .

إشارة

اللام في الخبر على معنى الجنس ، ويجيء على وجوه أربعة (٣١) :
أحدها : المبالغة ، نحو : زيدٌ هو الجواد ، أى هو الكامل في الجود .
الثاني : أن تريد أنه لا يوجد إلا منه ، وإنما يكون إذا قيَّدت المعنى بما يُخَصِّصُهُ ويجعله (٣٢) في حكم نوع برأسه ، ومنه قول الأعشى (٣٣) :

(٢٨) ما بين المعقوفين زيادة من عندى يستقيم بها السياق .

(٢٩) في الأصل المخطوط : أراد ، ولا يتسق مع : أدخلوا .

(٣٠) « لأن المعنى مع التعريف على أن تثبت انطلاقا مخصوصاً كان من واحد ، فإذا أثبت زيد لم يصح إثباته لعمرو » البيان / ٩٨ ، والبرهان / ٢١٩ .

(٣١) في البيان / ٩٩ « الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ، وتجيء على أربعة أقسام » .

أما في البرهان / ٢٢١ فنصه : « ليس بخاف عليك أن لام التعريف في الخبر إما للعهد كما سبق في نحو قولك : زيدٌ المنطلق ، وإما للجنس ، وهى في ذلك على أربعة أقسام » .

(٣٢) في الأصل : تجعله ، وهو تصحيف .

(٣٣) هو ميمون بن قيس بن جندل ، من بنى قيس بن ثعلبة الوائل ، أبو بصير ، المعروف بأعشى قيس ،

هو الواهبُ المائةُ المصطفىةَ إِمَا مَخَاضًا وَإِمَا عِشَارًا
وليست اللام هنا كاللام في المنطلق ؛ لأنه لم يقصد إلى هبة تخصه في الوجود ، إذ
قصده أن يجعلها مما يتكرر منه مرة بعد أخرى (٣٤) .

الثالث : أن تُقَرَّه في جنس اتضح أمره بحيث لا يخفى ، كقول الخنساء (٣٥) :
إذا قبَّح البكاء على قتيل (٣٦) رأيت بكاءك الحسن الجميلا

[٢٧] الرابع : أن يتحو به نحو التعريف لحقيقة عقلاها المخاطب في ذهنه لا في
الخارج ، نحو : هو البطل المحامي ، وهو المبقى (٣٧) المرتجى ؛ كأنك قلت : هل
سمعت بالبطل المحامي ، أو عرفت ما يستحق به الرجل هذه الصفة ؟

= ويقال له : أعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير : من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية . كان غزير
الشعر ، يسلك فيه كل مسلك . يسمى صنّاجة العرب . أدرك الإسلام ولم يسلم . لقب بالأعشى
لضعف في بصره ، وعمى في آخر عمره . مولده ووفاته في قرية « منقوحة » باليمامة قرب مدينة
الرياض ، وفيها داره ، وبها قبره . كانت وفاته سنة ٧ هـ .
والشاهد من قصيدته التي مطلعها :

أَزْمَعْتُ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا وَشَطَطًا عَلَى ذِي هَوَى أَنْ تُرَارَا
راجع : ديوانه / ١٠١ (نشرة د. محمد كامل حسين) ، والبيان / ٩٩ ، والبرهان / ٢٢١ ،
والإشارات / ٧٣ ، وقد ورد في الأخير غير منسوب .

(٣٤) أى أن اللام في (الواهب) للجنس ، في حين جاءت في (المنطلق) للبعد .
(٣٥) هى تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، الرياحية السلمية : أشهر شاعر العرب ، وأشعرهن
على الإطلاق ، من أهل نجد . عاشت أكثر عمرها في الجاهلية . وأدركت الإسلام فأسلمت ،
ووفدت على رسول الله - ﷺ - مع قومها من بنى سليم ، فكان عليه السلام يستشدها ويعجبه
شعرها . حرّضت أبناءها الأربعة على الثبات في حرب القادسية حتى قتلوا جميعا فقالت : الحمد لله
الذى شرفنى بقتلهم . توفيت سنة ٢٤ هـ .

والبيت رابع أربعة أبيات مطلعها :
ألا يا صخر إن أبكيت عيني لقد أضحككتي دهرا طويلا
راجع ديوانها / ١٢٢ ، ودلائل الإعجاز / ١٢٧ ، والبيان / ٩٩ ، والبرهان / ٢٢٢ ، وقد ورد غير
منسوب في الإشارات / ٧٤ .

(٣٦) في المخطوط : قبيل ، وهو تصحيف .

(٣٧) في المخطوط : المنقى ، وهو تصحيف .

فإن كنت عقلت ذلك فاعلم أنه فلان . ويظهر هذا المعنى إذا أتت (٣٨)
 الصفة المختير بها موصوفا ، كقول ابن الرومي (٣٩) :
 هو الرجل المشرؤك في جُلِّ ماله ولكنه بالمجد والحمد مُفردُ
 كأنه قال : ففكر في رجل لا يتميز عن غيره في ماله ، فإذا حصلت صورته في
 ذهنك فاعلم أنه فلان . ويغلب على هذا الضرب لفظ الذى ، كقوله (٤٠) :
 أخوك الذى إن تدعُهُ لِمِلْمَةٍ
 يُجِبْكَ ، وإن تُغَضِبَ إلى السيفِ يُغَضِبِ

تبيه :

إياك أن تقضى على المنطلق بما ذكرناه فيه إن تقدم ، بل إذا قلنا : المنطلق
 زيد ، فالمعنى على أنك رأيت إنسانا لبعده منك ينطلق ، ولم تعرف أنه زيد ، فيقول
 لك صاحبك : المنطلق زيد ، وقد يكون الرجل بين يديك راكبا ، لكن تناسبته
 لطول العهد ، فيقال لك : الراكبُ صاحبك قديما ، وليس الغرض أن تعرف أنه
 راكب ؛ لأن مثوله بين يديك يغنيك عن إخبار مخبر ، ومنه ليس الطيب إلا
 المسك ، ولو عكست لرأيت الكلام محولا (٤١) .
 وقد يغمض (٤٢) الفرق كما في [٢٨] قولك : عبدُ الملكِ الخليفةُ ، والخليفةُ

(٣٨) فى المخطوط : سمعت ، وهو تحريف .

(٣٩) الرواية فى ديوانه ٢/ ٥٨٩ ، ولكنه بالخير والحمد ، وفى الطراز ٢/ ٢٣ : ولكنه بالحمد والمجد
 مرتدى ، والرواية كما هنا فى دلائل الإعجاز/ ١٢٨ ، والبيان/ ١٠٠ ، والبرهان/ ٢٢٣ .
 (٤٠) ورد هذا الشاهد غير منسوب فى : دلائل الإعجاز/ ١٢٩ ، والبيان/ ١٠١ ، والبرهان/ ٢٢٣ ،
 والطراز/ ٢/ ٢٤ .

وأراه رواية أخرى لبيت حُجِيَّةِ بن المضرِّبِ الذى يقول فيه ، كما فى شرح التبريزى للحماسة/ ٢ :
 ٣٦ .

أخى والذى إن أدعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِنِّى ، وإن أغضِبَ إلى السيفِ يُغَضِبِ
 وفى الأغاني/ ٢٠ : ٣١٨ ورد صدر بيت حجية :

أخى والذى إن أدعاه لعظيمة
 (٤١) أى يحصل معنى غير الذى كنت تقصده من الترتيب الأول . راجع البيان/ ١٠١ ،
 والبرهان/ ٢٢٤ .

(٤٢) فى المخطوط : وقد يعرض الفرق ، وأرى ما أثبتته أنسب ، لأن نصه فى البيان/ ١٠١ هو « ولا ينكر
 أنه يعرض فى بعض صور هذا الباب غموض الفرق كما فى مسألة عبد الملك » وفى البرهان/ ٢٢٤ =

عبدُ الملك ، وبالجملة : إذا قلت : زيدٌ أخوك ، كنت مثبتاً بأخيك معنى لزيد ،
ولو عكست صرت مثبتاً للأخ معنى بزيد .

تنبيه :

ليس كل معرفة مبتدأ به [مبتدأ]^(٤٣) ، يؤذَنك [بذلك]^(٤٣) قولُ أبي تمام^(٤٤) :
لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ^(٤٥) لُعَابُهُ وَأَرَى الْجِنِّي اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلُ
فلو جعلت لعاب الأفاعي مبتدأ لأفسدت المعنى ؛ إذ غرضه تشبيهه بمداد قلمه
بلعاب الأفاعي في إتلاف النفوس ، وبأرَى الجنى في إعطاء النفوس^(٤٦) . وقوله :
عتابك السيف ، على معنى جعل السيف^(٤٧) بدلا من العتاب ، نحو^(٤٨) :

= وليس بمستكر عروض الغموض في بعض الأمور ، كما في مسألة : الخليفة عبد الملك ، وعبد الملك
الخليفة .

(٤٣) ما بين المعقوفين - في المرتين - زيادة من التبيان يستقيم بها السياق .

(٤٤) بيت من قصيدة في مدح محمد بن عبد الملك الزيات ، مطلعها :

متى أنت عن ذُهَلِيَّةِ الحَيِّ ذَاهِلٌ وَقَلْبِكَ مِنْهَا مُنَّةٌ الدَّهْرِ آهْلُ

راجع : ديوانه / ٢٤٢ ، وبشرح التبريزي / ٣ : ٢٣ ، ودلائل الإعجاز / ٢٣٩ ، وأمل المرتضى / ١ :
٥٣٧ ، والبرهان / ٢٢٨ ، وهو الشاهد الرابع والسبعون في خزنة الأدب / ١ : ٤٤٥ ، وورد صدره
فقط في الإشارات / ٥٩ .

(٤٥) في المخطوط : القاتلات ، وهو تحريف .

(٤٦) في لسان العرب (نفس) ورد (المنفوس) بمعنى المعيون ، أي المصاب بالعين ، وبمعنى المولود ،
وكلا المعنيين بأبهما السياق ، فلم يبق إلا أن يكون المنفوس مقصودا به المنفوس فيه أي المرغوب فيه
كما في اللسان (نفس) أيضا .

(٤٧) في المخطوط : السيف بالنصب ، وهو خطأ لأن السيف مضاف إلى جُعل من إضافة المصدر إلى مفعوله
الأول ، وبدلا هو المفعول الثاني .

(٤٨) هنا عجز بيت و صدره :

وخيل قد دلقتُ لما يجيل

وهو منسوب لعمرو بن معد يكرب في الكتاب / ٣ : ٥٠ ، والعملة / ٢ : ٢٩٢ ، والخزنة / ٩ :
٢٦٥ . وورد في ديوانه / ١٣٧ وعده المحقق من المختلط .

وورد بدون نسبة في الكتاب / ٢ : ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ٢١٩ ، كما ورد المعجز
فقط في الخصائص / ١ : ٣٦٨ ، وشروح سقط الزند / ١ : ١٧٦ ، ٣٠٥ والمعجز هو الشاهد رقم
٧٣٧ من شواهد الخزنة / ٩ : ٢٥٧ .

* تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ *

ولذلك لا يصح : عتابك كالسيف ، إلا أن يخرج عن ظاهر هذا الكلام إلى جعله معاتبا عتابا خشنا . ولو قلت : السيف عتابك ، كان الغرض أن عتابك قد بلغ في إيلامه مبلغا صارَ بِهِ كالسيف .

إشارة :

مذهب اللام في الجنس في المبتدأ مغايرٌ لمذهبا فيه خبرا ، فإذا قلت : الشُّجَاعُ مُوقِيٌّ ، والجبانُ مُلْقَى ، فأنت تثبتُ ذلك لكل ذاتِ صِفَتِهَا الشُّجَاعَةُ والجبنُ ، لاشتماله على الحقيقة المحكوم عليها ، لا لأنه بمنزلة لفظ الشجعان في إفادة التعدد ، خلافا لبعضهم .

وأما قولهم : أنت الشجاع ، فلا [٢٩] معنى فيه للاستغراق ، وإنما المراد : أنت الكامل في الشجاعة (٤٩) .

تنبيه :

الفرق بين : أنت الخلقُ كلُّهم ، وأنت الشجاعُ ، أن معنى الأول جَمْعُ المعاني الشريفة المتفرقة في الناس من غير أن يتجردوا عنها ، وأن معنى : أنت الشجاعُ ادعاءً معنى حقيقة الشجاعة ، حتى صار ما كان يُعدُّ شجاعةً غيرَ شجاعة . ومنه : جاد حتى بخلَ كلُّ جوادٍ ، قال (٥٠) :

أَعْطَيْتَ حَتَّى تَرَكْتَ الرِّيحَ حَاسِرَةً وَجُدَّتْ حَتَّى كَأَنَّ الغَيْثَ لَمْ يَجِدْ

(٤٩) نصه في البيان / ١٠٤ « وأما قولك : أنت الشجاعُ فلا معنى فيه للاستغراق ، بل أنت تعدد باللام فيه إلى معنى المصدر المشتق منه الصفة وتوجهها إليه ، لا على قصد أن الشجاعات الكثيرة مستجمعة في المذكور ، بل على معنى أنك تعرف معنى الشجاعة ، وكيف ينبغي أن يكون الإنسان في إقدامه حتى تعلم أنه شجاع على الكمال ، وأنت استقرت الناس فلم تجد في واحد حقيقة ما عرفته ، حتى صرت إلى المذكور ، فوجدته مشتتملا على شرائطها وراسخا في سنخها [في الأصل : سخرها ، وهو تحريف بين] ١٤١ راجع أيضا البرهان / ٢٢٥ .

(٥٠) للبحرئى ، وهو ختام قصيدة يمدح بها أبا نهل محمد بن حميد بن عبد الحميد الطومى الطائى ، ومطلعا :

تذنيب :

يقع الذي خيرا ، ومن حق صلتها أن تكون معلومة للسامع ، أو مُنزَّلة تلك المنزلة ، كقولك : هذا الذي إن أُعطيَ شَكَرَ وإن مُنِعَ صَبَرَ ، تجعل الحكم في إثباته مفهوما ، لا نزاع فيه ، ولست مخبرا بالصلة ؛ فإن كل عاقل يفرق بين : هذا الذي قدم من البصرة ، وهذا الذي قدم رسولا من البصرة^(٥١) .

الفن الثالث : في تقديم بعض الأسماء على بعض

وله فوائد لا تُحصى ومعارف لا تُنسى ، والمثال فيه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾^(٥٢) ، فتقديم الشركاء يفيد^(٥٣) أنه ما ينبغي لله شريك أصلا ، ولا يخفى أن الله تعالى في موضع المفعول الثاني لجعل ، وشركاء مفعول أول ، ويكون الجن في كلام ثان ، كأنه قيل : فمن جعلوا شركاء ؟ قيل : الجن [٣٠] ؛ أنكر أولا اتخاذ الشريك مطلقا ، ولو آخر فقيل : وجعلوا الجن شركاء لله لكانت الشركة حينئذ مخصوصة غير مطلقة لجره على الجن ، وعلى هذا يجوز أن يكون الإنكار توجه إلى جعل المشاركة للجن خاصة^(٥٤) .

= إلى تركت الصبا غمنا ولم أكيد من غير شيب ولا غذل ولا قنيد
والبيت في ديوانه ١/ : ٥٧٥ ، وقد ورد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ١٣٦ ، والبيان / ١٠٥ ،
والبرهان / ٢٢٦ .

(٥١) في البيان / ١٠٥ (الحضرة) في موقع (البصرة) ، وهو تحريف واضح ، وعلق على المثالين بقوله
« إذ أنت في الأول مخبرٌ بأمرٍ قد علمه المخاطب على الجملة ، وفي الثاني مخبرٌ بأمرٍ لم يعلمه السامع
أصلا » .

(٥٢) سورة الأنعام : آية ١٠٠ .

(٥٣) في المخطوط : ونعبد ، وهو تحريف .

(٥٤) في البيان / ١٠٦ « وهنا يُوجب أن يكون الإنكار وقع على جعلهم لله شركاء على الإطلاق ، فتدخل
شركة غير الجن في الإنكار دون اتخاذه من الجن ؛ لأن الصفة إذا تُركت مجردة عن الموصوف كان
الذي تعلق بها من النفي عاما في كل ما يجوز أن تكون له الصفة . فإذا قلت : ما في الدار كريمٌ كنت
قد نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له ، وحكم الإنكار أبدا حكم النفي . وإذا
آخر فقيل : وجعلوا الجن شركاء لله كان (الجن) مفعولا أولا ، و (الشركاء) مفعولا ثانيا ، وحينئذ =

الفن الرابع : في المجاز الإسنادى

هذا الفن ليس داخلا على ذوات الكلم المفردة^(٥٥) ، ومثاله : نهارك صائمٌ ، وليلك قائمٌ ، ونام^(٥٦) ليلي وتجلي همى ؛ التجوُّز في إجراء صائم وقائم خبيرين على الليل والنهار .

ومما اجتمع فيه المجاز الإفرادى والإسنادى قول لبيد^(٥٧) :
وغداة ريح قد كشفت وقرّة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
جعل للشمال في تصرفها في الغداة زماماً كزمام بعير يُصرفه بيده^(٥٨) .
ونحوه^(٥٩) :

تسقيه كفّ الليل أكّوس^(٦٠) الكرى

= تكون الشركة مخصوصة غير مطلقة ؛ لأنه جرى على الجن فزال إطلاقه ، وإذ ذلك يجوز أن يكون الإنكار توجه إلى جعل المشاركة للجن خاصة . وهذا من أسرار النظم . وهذه الآية تنبهك على كثير من المقاصد إن أخذت الفطنة بيدك « ا.ا .

(٥٥) أى أن العناية فيه بالعلاقة الإسنادية بين الكلمات ، أو بالنسبة .

(٥٦) في المخطوط : يام ، وهو تصحيف .

(٥٧) الرواية في ديوانه ١٧٦/ (دار صادر) ، وشرح المعلقات للزوزنى / ١٣٢ ، وشرح القصائد التسع للنحاس / ٤٢٣ « قد وزعت وقرّة » .

والرواية كما هنا : في أسرار البلاغة / ٤٣ ، والإشارات / ٢٢٨ ، والبيان / ١٠٧ ، والبرهان / ١١٠ .
(٥٨) في البرهان / ١١٠ « وقد اجتمع فيه المجاز الإفرادى والإسنادى ، ألا تراه يدعى أن للشمال يدا ، وأن للسحاب زماما ، وأن ريح الشمال تقوده وتصرفه . وليس يزعم لبيد أن هناك شيئا شبيها باليد حتى يكون لفظ اليد مستعارا له ، ولكنه تخيل ووهم في وجود ما استعير له ذلك ، وليس ثم شيء يصح أن يكون قد شبه بالزمام فأطلق عليه اسمه « ا.ا .

(٥٩) بيت من مشطور الرجز لم أعر عليه إلا في دلائل الإعجاز / ٢٩١ ، ومؤلفى المصنف : البيان / ١٠٧ ، والبرهان / ١٠٠ .

(٦٠) في المخطوط : أكواس ، وهو تحريف ، وقد أثبتنا الشيخ شاکر في نشرته لدلائل الإعجاز / ٤٦١ معلقا في حاشية (٢) قائلا : لم أعرّف قائله ، وهكنا هو « ج » و « س » والمطبوعة هنا ، وفيما سياتى ، وهو بلا شك جمع « كأس » ، وكأنه سهل الهمة ، ثم جمع « كاسا » على « أكواس » .

ولو أردت أن تفصح في هذا النوع بأداة التشبيه لم يستقم ، بخلاف (٦١) ما نراه في قول المتنبي (٦٢) :

بدت قَمراً وماسّت حُوطاً بانٍ وفاحت عَبيراً ورثت غزالا

فإنك لو قلت : بدت مثل القمر ، لأمكن ، وإن كنت تعزل بذلك البلاغة عن سلطانها . وهذا النوع في الصناعة الشعرية يُسمى « التدييح » . ومن الأول : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ (٦٣) ، ﴿ وَتُصَنِّعُ عَلَيَّ عَيْنِي ﴾ (٦٤) . ومن أغفل هذا وقع في حَظِي عَظِيم .

ومن لطيف الاستعارة أن لا تذكر المستعار ، ولكن تُومئ إليه بشيء من توابعه ، كقولك : فلان شجاعٌ يفترس أقرانه (٦٥) ، وعالم يغترف منه الناس ، وهذا أبلغ من الاستعارة المجردة .

الفن الخامس : [٣١] التشبيه (٦٦)

فائدة هذا الفن لإخراج الخفي إلى الجلي ، وإذناء البعيد إلى القريب ؛ كتشبيهك ما استدر بالحلقة والكُرة ، وما بُعد بلمح البصر ، وليس من باب المجاز

(٦١) فإنه ليس فيه مجاز المفردات ، ولكن على حذف مضاف .

(٦٢) من قصيدته التي مطلعها :

بقائ شاة ليس هُم ارتحالا وحسن الصبر زُموا لا الجمالا
والشاهد في ديوانه /١٤٠/ ، ودلائل الإعجاز /١٩٩/ ، ٢٨٤ ، وأسرار البلاغة /١٧٨/ ،
والإيضاح /٢٥٢/ ، ٣٧٢ ، والإشارات /١٨٢/ ، ٢٧٧ ، والتيان /١٠٧/ ، والبرهان /١١٩/ ،
ومعاهد التنصيص /١/ : ١٦٢ ، وأمالى المرتضى /٢/ : ١٢٩ ، وهو الشاهد رقم ١٩٨ في خزانة
الأدب /٣/ : ٢٢٢ ، والرواية في كل المصادر السابقة « ومالت » . وينفرد (المجيد) برواية
(وماست) .

(٦٣) سورة القمر : آية ١٤ .

(٦٤) سورة طه : آية ٣٩ .

(٦٥) في المخطوط : اقتون ، ولا معنى له .

(٦٦) في التبيان /١٠٨/ : « الفن الخامس في التمثيل » .

الإفرادى ولا الإسنادى (٦٧) ، ومنه قول البحرى (٦٨) :
 دَانِ عَلِيَّ أَيْدِي الْعَفَاةِ وَشَاسِعَ عَنْ كُلِّ نِدٍّ فِي النَّدَى وَضَرِيْبٍ
 كَالْبَدْرِ أَفْرَطَ فِي الْعُلُوِّ ، وَضَوْؤُهُ لِلْعَصْبَةِ السَّارِيْنَ جِدُّ قَرِيْبٍ

الفن السادس : فى الإيجاز

وهو إثبات المعانى المتكررة باللفظ القليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (٦٩) ، و ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (٧٠) ، جمعت هذه الآية مكارم الأخلاق (٧١) .

الفن السابع : التأكيد

وهو تقرير (٧٢) معنى لفظ سابق . والمراد منه فى هذا الفن : كل لفظ تابع للفظ قبله ، يغيره لفظا ويطابقه معنى ، لتقرير (٧٣) ما سبق (٧٤) . وفى التنزيل : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ (٧٥) ، والعلم فيه

(٦٧) فى التبيان / ١٠٩ : « وليس هذا من باب المجاز ، إذ لم يذكر شيئا إلا وقد دل على مدلوله الحقيقى ، ولم يقع تجوز فى إسناد » .

(٦٨) من قصيدته التى يمدح بها إسماعيل بن نوبخت ، ومطلعها :

كَمْ بِالْكَتِيبِ مِنْ اعْتِرَاضِ كَتِيبٍ وَقَوَامِ غُصْنٍ فِي الثِّيَابِ رَطِيْبٍ
 ديوانه / ١ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والتبيان / ١٠٩ .

(٦٩) سورة الحجر : آية ٩٤ .

(٧٠) سورة الأعراف : آية ١٩٩ .

(٧١) لا يكاد يختلف هذا الفن ، وهو الإيجاز ، فى (الحميد) عنه فى (التبيان) ، فكل الزيادة فى التبيان قوله فى أول الفن « ويُسمى الإشارة » وتعليقه على آية الحجر بقوله : « فإنها جمعت معنى الرسالة » ثم ختامه هنا الفصل الموجز جدا بتعليل هذا الإيجاز بقوله : « واللائقُ بفن الإيجاز فى التصنيف الإيجازُ أيضا » .

(٧٢) فى المخطوط : تقدير ، وهو تحريف .

(٧٣) فى المخطوط : لتقدير ، وهو أيضا تحريف .

(٧٤) هناك نوع من التوكيد غير هذا يُتوجه لدراسته فى كتب النحو المتخصصة .

(٧٥) سورة الواقعة : الآيتان ٧٥ ، ٧٦ .

سورة الرحمن ، ومنه (٧٦) :
 وَأَقْبَحُ مِنْ قَرِيدٍ ، وَأَبْخَلُ بِالْقِرَى
 من الكلب أمسى وهو غرثان أعجف
 وكقوله (٧٧) :

فَدَعَوْا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوْلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ
 ويجيء باستثناء ، كقوله (٧٨) :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيُوفَهُمْ بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكُنَائِبِ
 ويقرب من هذا الفن فنُّ يقال له « التميم » (٧٩) ، كقوله (٨٠) : [٣٢]
 فَسَقَى دِيَارِكَ - غَيْرَ (٨١) مُفْسِدَهَا - صوبُ الرِّبْعِ وَدِيعةٌ تَهْمِي

(٧٦) البيت منسوب في الصناعتين / ٢٨٨ للحكم الخُضري ، وورد غير منسوب في التبيان / ١١١ ،
 والبرهان / ٢٣٦ .

وقائل البيت الذي ذكره أبو هلال العسكري هو الحكم بن معمر بن قنبر الخُضري : شاعر ، من
 حُضْر محارب ، كان معاصراً لابن ميادة ، وعده الأصمعي من طبقته .

(٧٧) البيت لريمة بن مقروم الضبي ، وهو ثاني مقطوعة من أربعة أبيات في شرح التيزيبي للحماسة / ١ :
 ١٤ ، وقد ورد منسوباً إليه أيضاً في : العملة / ٢ : ٨ ، والاقتضاب / ٢ : ٩٧ ، ٣ : ١٤٣ ،
 والأغاني / ٥ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، والبرهان / ٢٧١ ، وأمال المرتضى / ١ : ٣٦١ ، والخزانة / ٦ :
 ٣١٧ ، ووردت رواية « ودعوا » في الأغاني / ٢٢ : ٣ : ١ ، والخزانة / ٨ : ٤٣٦ ، كما ورد البيت
 غير منسوب في : الإيضاح / ٢٠١ ، والطراز / ٢ : ١٨٧ ، والتبيان / ١١١ ، والبرهان / ٢٣٧ ،
 وشرح المفصل / ٤ : ٢٧ ، والإنصاف / ٢ : ٥٣٦ ، وفي الإشارات / ١٥٨ : وقال الحماسي .

(٧٨) للناجبة الذيباني من قصيدته التي مطلعها :

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمةً نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكُوكَبِ
 راجع ديوانه / ٤٤ .

وقد ورد الشاهد منسوباً في الكتاب / ٢ : ٣٢٦ ، والإيضاح / ٣٨٣ ، والإشارات / ٢٨٣ ، ومعاهد
 التنصيص / ٢ : ٣١ ، كما ورد بدون نسبة في التبيان / ١١١ ، والبرهان / ٢٣٧ .

(٧٩) في التبيان / ١١١ ، والبرهان / ٢٣٨ « ويعتق بعنق هذا الفن ضرب [في البرهان : نوع] يقال له :
 الزيادة ، والغرض به [في البرهان : منه] تميم المعنى [ا.هـ] .

(٨٠) لطرفة بن العبد من قصيدته التي مطلعها :

إِنْ أَمْرًا سَرِفَ الْفُؤَادِ يَرَى عَسَلًا بَمَاءِ سَحَابَةٍ شَتْمِي
 والرواية في شعراء النصرانية / ٣١٦ « فسقى بلادك ... »

راجع : ديوانه / ١٤٦ ، والإشارات / ١٦١ ، والتبيان / ١١١ ، والبرهان / ٢٣٧ ، ومعجم الهوامع / ١ :
 ٢٤١ ، والدرر / ٤ : ٩ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ١٢٢ .

(٨١) في المخطوط : غير بالرفع ، وهو خطأ .

الفن الثامن : في الحذف

وهو من قبيل الرمز على الكنز^(٨٢) . ومن شعر الحماسة^(٨٣) :

وَعَلِمْتُ أُنَى يَوْمَ ذَاكَ مُنَازِلَ كَعْبًا وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ — بَدَّ تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا
والتقدير : هم قومٌ ، ولو لَفَظَ به ذهبٌ فخامته .

ومنه قول جميل^(٨٤) :

فَهَلْ بَشِينَةٌ يَا لِلنَّاسِ قَاضِيَتِي دِينِي ، وَفَاعِلَةٌ خَيْرًا فَأَجْزِيهَا
[ترنو بعيني مهابة أقصدت بهما قلمي عشية ترميني وأرميها]

(٨٢) في التبيان / ١١٢ ، عساك أن تقول : الحذف مُخَلٌّ بفائدة المحنوف ، وتفعل عن أسرار الرمز على الكنز ، ورب صمت أفصح من فصيح الكلام ، وغمر تقصر عنه أنياب السهام وحد الحسام ، وم من إشارة هي قلادة الجيد ، وكتابة هي قاعدة التجويد . فإن اعتراك رَبٌّ فعليك بيتي الحماسة .. هـ . ارجع قولاً قريباً من هذا في البرهان / ٢٣٧ .

(٨٣) لعمر بن معد يكرب الزبيدي من قصيدته التي مطلعها :

لَيْسَ الْجَمَالَ بِمُزَيَّرٍ فَاعْلَمْ - وَإِنْ رُدِّيتَ بَرْدًا -
أَنَّ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ وَمَنَاقِبٌ أَوْرُثْنَ حَفْنَا

راجع : ديوانه / ٦٤ ، وشرح التبريزي للحماسة / ١ : ٥٠ .

وقد ورد البيتان غير منسويين في دلائل الإعجاز / ١٠٥ ، والتبيان / ١١٢ ، والبرهان / ٢٣٨ .
(٨٤) لا توجد هذه الأبيات في ديوان جميل ، ولم أعر عليها في غير دلائل الإعجاز / ١٠٧ ، ومؤلفي المصنف ، وهما التبيان / ١١٢ ، والبرهان / ٢٣٨ ، وقد وردت في الأخيرين أربعة أبيات في حين كان البيت الثاني ساقطاً من المخطوطة ، ولذا أثبتناه بين معقوفين ، لأنه لا مقتضى لحذفه سوى سهو الناسخ .

ويلاحظ أنها وردت في نشرة الشيخ رشيد رضا ثلاثة أبيات أيضاً ، لفق فيها البيت الثالث من البيتين الثالث والرابع ، فجاء هكذا :

هيفاءً مقبلةً ، عجزاءً مدبرةً رِيًّا العظام بلين العيش غاذيها

وفي حاشية الناشر رقم (٣) قال : « في رواية : ربا العظام بلا عيب يُرى فيها هـ ا . هـ وقد وردت النص كاملاً من أربعة أبيات في نشرة الشيخ شاکر / ١٥٠ ، وأشار في حواشيه إلى ما في المطبوعة من خلط ونقص .

هيفاء مُقْبَلَةٌ ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ رِيًّا الْعِظَامُ بِلَا عَيْبٍ يُرَى فِيهَا
 مِنَ الْأَوَانِسِ مِكْسَالٌ مُبْتَلَةٌ خَوْدٌ غِذَاهَا بِلَيْنِ الْعَيْشِ غَازِيهَا
 وفي التنزيل : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾^(٨٥) تقديره : لكان هذا
 القرآن . وهذا بابٌ واسعٌ .

الفن التاسع : في المنصوبات

وفيه فصول أربعة :

الفصل الأول : في المفعول به .

الأفعال المتعدية تارة يراد بها إثبات أصل المعنى ، مع قطع النظر عن المفعولات ،
 فيلحق بالأفعال اللازمة ، مثاله : فُلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ ، أى إليه ذلك ، وفي
 التنزيل : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ﴾^(٨٦) ، ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ
 وَأَبْكَى ﴾^(٨٧) ، ومن شعر البحترى^(٨٨) :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَعَغِظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
 يمدح المعتز ويَعْرِضُ بالمستعين^(٨٩) ، فيقول : إن محاسن المعتز وفضائله يكفى

(٨٥) سورة الرعد : آية ٣١ .

وحول جواب (لو) في هذه الآية يقول الفراء في معاني القرآن ٢/ ٦٣ : لم يأت بعده جوابٌ للو ؛
 فإن شئت جعلت جوابها متقدما : وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذى سألوا . وإن شئت كان جوابه
 متروكا لأن أمره معلوم . والعرب تحذف جواب الشيء إذا كان معلوما إرادة الإيجاز . ا.هـ .

(٨٦) سورة النجم : آية ٤٨ .

(٨٧) سورة النجم : آية ٤٣ .

(٨٨) البيت من قصيدة يمدح بها المعتز بالله ، مطلعها :

لك عهدٌ لدى غير مضاع بات شوق طوعا له ونزاعى
 راجع : ديوانه ٢/ ١٢٤٤ ، ودلائل الإعجاز/ ١١١ ، والإيضاح/ ١٠٧ ، والبيان/ ١١٥ ،
 والبرهان/ ٢٤٣ ، والإشارات/ ٨١ ، ومعاهد التنصيص/ ١/ ٨٠ .

(٨٩) هو المعتز العباسى ، محمد بن جعفر بن المعتصم : خليفة عباسى ، ولد في سمرام سنة ٢٣٢ هـ ، وعقد
 له أبوه البيعة بولاية العهد سنة ٢٣٥ هـ ، وأقطعه بعض الولايات : وأمر أن يضرب اسمه على
 الدراهم . ولما ولى المستعين (أحمل بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيدت ٢٥٢ هـ) سنة ٢٤٨ هـ =

فيها أن يقنع [عليها] (٩٠) بصراً ويعيها سمعاً ، فيعلم أنه المستحق للخلافة ، حتى إن حساده [٣٣] يتمنون أن لا يكون في الدنيا مبصراً ولا سامع يعي ، كي يخفى استحقاقه لشرف الإمارة .

وقد يطرح المفعول وتناساه مع علمك بأنه ليس للفعل مفعول سواه ؛ ليتوفر الغرض على إثبات الفعل للفاعل ، كقول عمرو (٩١) :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقت ، ولكن الرماح أجزت
تقديره : أجزتني ، كقوله : أنطقني ، أي حبست الألسن ، ولو أتى المفعول لأوهم أنه لم يفد بقوله : أجزت إلا نسبته إلى المفعول ، كما تقول : أتضربني ؟ ، وأنت لا تنكر أنه يضرب ، ولكن تنكر ضربه لك ، وفيه من الفائدة أنهم قعدوا عن الحرب قعوداً لا يتفق لقوم إلا خرس شاعرهم .

ومن أملح هذا الفن قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾ (٩٢) حذف

= سجن المعتز ، فاستمر إلى أن أخرجه الأتراك بعد ثورتهم على المستعين ، وبايعوا له سنة ٢٥١ هـ . طلب منه قواده مالا لم يكن يملكه فاعتذر ، فلم يقبلوا عنده ، ودخلوا عليه فضربوه ، فخلع نفسه ، فسلموه إلى من يعذبه ، فمات بعد أيام شابا سنة ٢٥٥ هـ .

(٩٠) زيادة من التبيان يستقيم بها الأسلوب .

(٩١) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي : فارس اليمن ، وصاحب الغارات . وفد على المدينة سنة ٩ هـ في عشرة من قومه ، فأسلم وأسلموا ، وعادوا . ارتد في اليمن بعد وفاة الرسول - ﷺ - ، ثم رجع إلى الإسلام . شهد الرموك وفقد فيها إحدى عينيه ، كما شهد القادسية . توفي على مقربة من الرى ، وقيل : قتل عطشا يوم القادسية . كانت وفاته سنة ٢١ هـ .

والبيت في ديوانه /٥٦ آخر قصيدة من أحد عشر بيتا ، مطلعها :

ومررد على جردٍ شهدت طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرت
كما نسب إليه في شرح التبريزي للحماسة /١ : ٤٥ ، وإصلاح المنطق /٢٨٦ ، والإيضاح /١٠٨ ، وسر الفصاحة /٢١٤ ، والمعاني الكبير /٢ : ١٠٨٦ ، ١٠٩٤ ، ومقاييس اللغة (جرد) . ودلائل الإعجاز /٢١٦ ، والتبيان /١١٥ ، والبرهان /٢٤٤ ، والخزانة /٢ : ٤٣٧ ، ومعاهد التنصيص /١ : ٨٠ ، وورد غير منسوب في سر صناعة الإعراب /١ : ٣٩٣ ، والإيضاح /٣٢٧ ، وأمالى المرتضى /٢ : ١٨٥ ، والخزانة /١٠ : ٣٣٣ .

(٩٢) المقصود هما الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة القصص ، ونصهما : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ تُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَلُودَانِ ، قَالَ : مَا خَطْبُكُمَا ؟ قَالَتَا : لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ . فَسَقَى لهما ثم تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ .

المفعول فيها في أربعة مواضع ، والمعنى : وجد عليه أمة من الناس يَسْتَقُونَ أغانمهم ومواشيهم ، وتذودان غنمهما ، ولا نَسْقِي غنمنا ، فسَقَى لهما غنمهما ؛ والمقصود إثبات الحكم للفاعل ، مع قطع النظر عن المفعول ، وأن يتوجه الإنكار من موسى عليه السلام على الذود من حيث هو ذَوْدٌ ، لا من حيث هو ذَوْدُ غنم .

الفصل الثاني : في تنازع الفعلين

من ذلك قول البحرى (٩٣) :

لو شِئْتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتمٍ كَرَمًا ، ولم تَهْدِمَ مآثرَ خالدٍ
الأصل لو شِئْتَ أن تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ولو صرت إلى المقدر لصرت
إلى كلام غَثٍ ، إذ في البيان بعد الإبهام ثُبُلٌ (٩٤) .

تنبيه

[٣٤] كثيرا (٩٥) ما تجيء المشيئة بعد حرف الشرط غير مُعَدَّة إلى شيء ، كقوله
تعالى : ﴿ وَكَوْشَاءَ اللَّهِ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾ (٩٦) . وأما قوله (٩٧) :

(٩٣) البيت في ديوانه ١/ ٥٠٨ من قصيدة يعاتب فيها يوسف بن محمد ، مطلعها :

عجبا لطيف خيالك المتعاهد ولوصلك المتقارب المتباعد
والبيت أيضا في دلائل الإعجاز / ١١٥ ، والبيان / ١١٧ ، والرهان / ٢٤٦ .

(٩٤) يقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز / ١١٥ : اعلم أن ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمى الإضمار
على شريطة التفسير ، وذلك مثل قولهم : أكرمتني وأكرمت عبد الله ، أردت : أكرمتني عبد الله
وأكرمت عبد الله ، ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني . فهنا طريق معروف ،
ومذهب ظاهر ، وشيء لا يُعبأ به ، ويُظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه . وفيه إذا
أنت طلبت الشيء من معدنه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة مالا تجده إلا في كلام الفحول ،
. ٨١

(٩٥) في المخطوط : كثير ، وهو خطأ .

(٩٦) سورة الأنعام : آية ٣٥ .

(٩٧) البيت للخرمى (أبو يعقوب ، إسحاق بن حسان) ، ونسبته في معاهد التنصيص / ١ : ٨٤ من

قصيدة مطلعها :

ولو شئتُ أن أبكي دَمَا لَبَكَيْتُهُ عليك ، ولكن ساحة الصبرِ أوسعُ
فإنما لم يحذف أن أبكى ؛ لأنه بعيدٌ أن يبكى الإنسان دَمَا ، وهذا مطردٌ إذا كان
مفعول المشيئة عظيماً أو غريباً ، نحو : لو شئتُ أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت ،
إذ الغرابة تحوجك إلى إثباته ، وقوله سبحانه : ﴿ لو نشاء لقلنا مثل هذا ﴾ (٩٨)
فلإيهامهم أن ذلك ليس بغريب من قدرهم ، ومنه قول البحرى (٩٩) :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّودِّ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

ولو قال : طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده ، لفات إيقاع نفي
الوجود على صريح لفظ المثل ، وبصير واقعا على ضميره ، ولا يبلغ المضمرب مبلغ
المظهر ، بدليل ﴿ وبالحق أنزلناه وبالحق نزل ﴾ (١٠٠) فإنه أفخم من
« وبه نزل » ، ومن ثم وجب في بيت ذى الرمة أن يضع اللفظ على عكس (١٠١) ما
وضعه البحرى ، وذلك قوله (١٠٢) :

ولم أمدح لأرضية بشعري لثيماً أن يكون أصاب مالا
أعمل أمدح في لفظ اللثيم ، وأعمل أرضى في ضميره . ولو عكس فقال : ولم
أمدح لأرضى بشعري لثيماً لكان مبهماً للأمر فيما هو الأصل ، ومبيناً فيما ليس
بأصل ؛ لأن قوله : لأرضى ، تعليل لنفى المدح .

= قضي وطرًا منك الحبيب المودع وحل الذي لا يُستطاع فيدفع
وقد ورد الشاهد غير منسوب في : دلائل الإعجاز/ ١١٦ ، والبحر/ ١ : ٨٩ ، والبيان/ ١١٨ ،
والرهان/ ٢٤٧ ، والإشارات/ ٨٢ ، والإيضاح/ ١١٠ ، وقد نسب الناشر في الأخير واضعا النسبة
بين معقوفين ، دلالة على أنها ليست من صلب النص .
(٩٨) سورة الأنفال : آية ٣١ .

(٩٩) ديوانه/ ٣ : ١٦٥٣ من قصيدة مطلعها :

إن سيرَ الخليل حين استقلَّ كان عوناً للدمع حتى استهلا
راجع أيضا : البيان/ ١١٩ ، والرهان/ ٢٤٨ ، والإيضاح/ ١١١ ، ودلائل الإعجاز/ ١١٨ .

(١٠٠) سورة الإسراء : آية ١٠٥ .

(١٠١) في المخطوط : على عكسه ، وهو تحريف .

(١٠٢) من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة الأشعري ، مطلعها :

أراح فريستُ جورتك الجمالا لأنهم يرون احتلالا
والشاهد في ديوانه/ ٧٠ ، ودلائل الإعجاز/ ١١٩ ، والإيضاح/ ١١١ ، والبيان/ ١٢٠ ،
والرهان/ ٢٤٨ .

الفصل الثالث : [٣٥] في الحال (١٠٣)

كل جملة وقعت حالا ممتعة من الواو فلكونك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمته إلى الفعل الأول في إثبات واحد . وكل جملة وقعت حالا ثم اقتضت الواو فلأنك مستأنف بها خبرا غير ضام لها إلى الفعل الأول في إثبات واحد . فإذا قلت : جاء زيد يسرع ، فأنت تثبت مجيئا فيه إسراع وتجعل الكلام خبرا واحدا ، أى جاءنى بهذه الهيئة ، وكذا قوله (١٠٤) :

متى أرى الصبح قد لاحَّ مَخايِلُهُ والليل قد مُزَّقت عنه السرايِلُ
أى : باديا مخاييله . وإذا قلت : رأيت زيدا وسيفه على كتفه ، كنت مثبتا للرؤية ومستأنفا لوضع السيف على عاتقه ، فلذلك احتيج إلى الواو لترابط بين الجملتين . وتسميتها بواو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة ، كالفاء في جواب الشرط ، فإنها وإن لم تعطف الجواب على الشرط إلا أنها رابطة لما ليس من شأنه أن يرتبط بدونها (١٠٥) .

(١٠٣) قدم المصنف في التبيان لباب الحال بتقسيمه إلى مفرد وجملة ، والحديث عما يقتضى واو الحال من الجمل ومالا يقتضيا ، وكذلك مجيء « قد » مع الجملة الفعلية الماضية .. إلى آخر هذه القضايا النحوية ، واستغنى عنها تماما في « المجيد » . راجع التبيان / ١٢٠ - ١٢٣ ، والبرهان / ٢٥٠ - ٢٥٤ .

(١٠٤) البيت لحنديج بن حنديج المرى ، وهو رابع ثمانية أبيات في شرح التريزى للحماسة / ٢ : ٣٩٢ ، مطمها :

في ليل صُولُ تناهى العَرَضُ والطُولُ كأنما ليْه بالليل موصولُ

وبرواية السراويل ورد منسوبا له في المقاصد النحوية / ١ : ٢٣٨ .

وقد ورد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ١٤٣ ، والإشارات / ١٤١ ، والتبيان / ١٢٤ ، والبرهان / ٢٥٣ ، وورد صدره فقط في دلائل الإعجاز / ١٤٥ ، والبرهان / ٢٥٧ .

(١٠٥) عالم المصنف هذه القضية في التبيان / ١٢٣ ، ١٢٤ تحت عنوان « تنبيه » ، وفي البرهان / ٢٥٧ في

فصل مستقل عنوان له : « الفصل الثانى : فى سر امتناع الواو من جملة ، ولزومها فى أخرى » ، بل ذيل كل ما سبق بقوله فى المصنفين السابقين : « والمضارع إذا وقع جواباً للشرط لم يحتج إلى الفاء ، فكذلك إذا وقع حالا لم يحتج إلى الواو . والجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء فى الجزاء ، فكذلك تحتاج إلى الواو فى الحال قياساً سوياً » . ٥٠١ .

تنبيه (١٠٦) :

إذا قلت : جاءني زيدٌ وهو يُسرِع ، كنت مستأنفا إثبات سرعة ؛ لأن إعادتك ذَكَرَ زيدٍ بضمير مرفوع منفصل بمنزلة (١٠٧) أن تعيد اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل [يسرع] (١٠٨) في صلة المحيء ، إذ إعادة زيد مؤذن بالاستئناف ، وإلا كنت تاركا اسمه بمضِيعَةٍ ، كما لو قلت : جاءني زيدٌ وعمرو يسرع أمامه ، وجعلت [٣٦] « يسرع » لـ « زيد » وحالا منه ، وجعلت « عمرا » لغوا (١٠٩) . وليس المانع أن يكون « يسرع » حالا من « زيد » ، وهو فعلٌ لعمرو ؛ إذ لو أخرت عمرا ورفعته يُسرِعُ صحَّ جعله حالا من زيد ، بل المانع ترك عمرا بمضِيعَةٍ .

إشارة

قد تبين أن الجملة الاسمية (١١٠) شرطها الواو ، وحسن حذف الواو من : كَلِمَتُهُ فُوهُ إِلَى فَيِّ ، وقوعه موقع مشافهة (١١١) أو مشافها ، ومن : رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْتِهِ ، كونه في تقدير : ذَاهِبًا فِي طَرِيقِهِ ، وقوله (١١٢) :

(١٠٦) عالج المصنف مضمون هذا التنبيه في التبيان / ١٢٤ ، ١٢٥ تحت عنوانين ، كلاهما « وهم وتنبيه » أما في البرهان / ٢٥٨ ، ٢٥٩ فعالجه تحت عنوانين : « تنبيه » و « خاتمة » .

(١٠٧) في المخطوط : منزلة .

(١٠٨) زيادة من التبيان / ١٢٥ ، والبرهان / ٢٥٨ يستقيم بها السياق .

(١٠٩) أي أن يكون فاعل « يسرع » ضميرا يعود إلى « زيد » ، والجملة في محل نصب حال منه ، ومن ثم يكون « عمرو » مبتدأ لا خبر له ، وهذا معنى ترك عمرو بمضِيعَةٍ ، ويفضى بك ذلك إلى أن يكون « يسرع » في موضع نصب لكونه حالا من زيد ، وفي موضع رفع لجعله خبرا عن عمرو المرفوع بالابتداء ، وذلك بين التدافع ، وهذا المانع يتلاشى إذا أخرت عمرا ، وصار بمثابة قولك : جاءني زيدٌ مسرعا عمرو أمامه . راجع التبيان / ١٢٥ ، والبرهان / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(١١٠) في المخطوط : قد بين أن الحكمة الاسمية ، وهو تحريف .

(١١١) في التبيان / ١٢٦ أنه وقع مشافهة أو مشافها له ، وفي حاشية (١) كان تعليق المحققين : كذا في ش ، أما الأصل ود : وقع موقع مشافهة . ا. هـ وواضح أن التوفيق خاننهما في اختيار ما ليس صوابا ، بدليل وجود النص صحيحا في « المجيد » ، وكذا في البرهان / ٢٥٤ ، وهما أنفسهما محققا البرهان .

(١١٢) ورد هذا الشاهد غير منسوب في دلائل الإعجاز / ١٤٠ ، والتبيان / ١٢٠ ، والبرهان / ٢٥٠ ، كما =

إذا أُتيتَ أبا مروانَ تسألُه وجَدته حاضِرُهُ الجودُ والكرمُ
حَسَنُهُ تقدِيمُ الخيرِ ، فإنه في [معنى] (١١٣) : حاضرا عنده .

[و] (١١٤) الحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم ، منه رفع زيد في : زيدٌ
اضربه (١١٥) ، ووقوع الاسمية موقع الفعلية في قوله سبحانه : ﴿ سِوَاءَ عَلَيْكُمْ
أَدْعَوْكُمْ لَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (١١٦) . وأما قول بشار (١١٧) :

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتنيها خرجتُ مع البازي عَليَّ سِوَادُ
أى بقية من الليل ، فيخرج على أن سواد مرتفع بعليّ (١١٨) ، أى كائنا عليّ
سوادٌ . وجعلُ الظرف مع ما بعده في تقدير الجملة الاسمية ضعيفٌ ؛ فإنك لو
قلت : خرجتُ مع البازي السوادُ عليّ ، لم يحسنُ .

==
ورد عجزه فقط في التبيان / ١٢٦ ، والبرهان / ٢٥٤ .

ويلاحظ أن محققى البرهان نسيه في حاشية (٢) من ص ٢٥٠ للأخطل ، وليس في مصادر التخرج
التي ذكرها هذه النسبة ، كما أن الشيخ شاعر في حاشية (٣) من ص ٢٠٤ من نشرته لدلائل
الإعجاز قال : « ينسب للأخطل وليس في ديوانه » ولا أعلم مصدرا مما اطلعت عليه نسبة إلى
الأخطل أو إلى غيره .

(١١٣) زيادة من التبيان / ١٢٦ ، والبرهان / ٢٥٤ يستقيم بها السياق .

(١١٤) الروا من التبيان ، والبرهان ، ونصه هناك : « وليس الحمل على المعنى بعزير في كلامهم » .

(١١٥) أى رُفِعَ المبتدأ وجُيِلَ خبرُه أمرا ؛ لأن المعنى على النصب .

(١١٦) سورة الأعراف : آية ١٩٣ .

(١١٧) هو ختام مقطوعة من محمسة أبيات قالها لخالد بن برمك ، مطلعها :

أخالدُ لم أخيط إليك بدميةٍ سوى أنسى عافٍ وأنت جوادُ
وقد ورد الشاهد في ديوانه / ٧١ ، ودلائل الإعجاز / ١٣٩ ، والإيضاح / ١٧٥ ،
والإشارات / ١٣٦ ، والتبيان / ١٢٠ ، والبرهان / ٢٥١ ، والأغاني / ٣ : ٢٠٣ ، ومعاهد
التنصيص / ١ : ٩٧ ، وهو الشاهد رقم ٢٠١ من شواهد الخزانة / ٣ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١١٨) في التبيان / ١٢٦ « وأما قول بشار : خرجتُ مع البازي عَليَّ سِوَادُ فيخرجُ على مذهب أى الحسن

إذ يرفع ما بعد الظرف به لا بالابتداء . هنا مقال الجرجاني « ا.ا . وهنا نص ما أورده في
البرهان / ٢٥٤ ، وقال : هكذا قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله .

ونص الجرجاني في دلائل الإعجاز / ١٣٩ : « فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا ، ثم

كان قد قدم على المبتدأ ، كقولنا : عليه سيفٌ ، وفي يده سوطٌ ، كثر فيها أن تحمى بغير واو .

فمما جاء منه كذلك قول بشار :

==

الفصل الرابع : في التمييز

لا يخفى أن القصدَ به التفرقة [٣٧] بين الأشخاص ، كما يفرِّقُ الحالُ بين الهيئات ، وله من النباهة في النظم مالا يُدفع ؛ فمنه قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (١١٩) أفاد شمولَ الشيب في الرأس واستغراقه ، كما تقول : اشتعل البيتُ نارا ، فإنه يفيد ما لم يفده اشتعلت (١٢٠) النارُ في البيت . وتعريف الرأس باللام فيه من النبل ما يربو على إضافته . ونظيره : ﴿ وَقَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (١٢١) أفاد أن الأرض صارت عيونًا كلها (١٢٢) .

الفن العاشر : في معرفة الفصل والوصل

وقد قيل لبعض البلغاء : ما البلاغة ؟ فقال : معرفة الفصل والوصل . ومعدنُهُ بابُ العطف ، وهو ضربان :

عطف مفرد على مثله : ولا تخفى (١٢٣) فوائده ، وقل مجيئه في الصفات ،

= إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها
خرجتُ مع البازي على سوادٍ
يعنى : على بقية من الليل . وقول أمية :
فاشرب هنيئا عليك التاج مرتفعا
في رأس غمدان دارا منك محلا
وقول الآخر :

لقد صيرت للذلل أعواد منبر
تقوم عليها في يديك قضيب
كل ذلك في موضع الحال ، وليس فيه واو كما ترى ، ولا هو محتمل لها إذا نظرت « هـ . ا . » وليس في نص عبد القاهر تصریح بكون ما بعد الجار والمجرور مرتفعا به على الفاعلية ، كما يوهم نص المصنف ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ أقرب ما يتبادر إلى الذهن من نصه أن الجار والمجرور خير مقدم ، وتقدمه هو الذي سوغ عدم مجيء الواو .

(١١٩) سورة مريم : آية ٤ .

(١٢٠) في المخطوط : اشتعل النار ..

(١٢١) سورة القمر : آية ١٢ .

(١٢٢) راجع : التبيان / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والبرهان / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(١٢٣) في المخطوطة : ولا يخفى .

وفي صفات الله تعالى أقل ؛ لفارقتها^(١٢٤) لمطلق الصفات ، على ما عرف في علم الأصول^(١٢٥) ، فجرت مجرى الأسماء المترادفة ، وفي التنزيل : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو ﴾ إلى آخر السورة^(١٢٦) . وأما قوله عز وجل : ﴿ هو الأول والآخِرُ والظاهرُ والباطنُ ﴾^(١٢٧) ، فلتضاد معانيها في أصل الوضع ، فرفعَ بالمعطف وهم مستبعد^(١٢٨) ، ولذلك جاء ﴿ وأبكارًا ﴾ عطفًا على ﴿ ثِيَابٍ ﴾^(١٢٩) وجاء ﴿ والناهون عن المنكر ﴾ عطفًا على ﴿ الآمرون ﴾^(١٣٠) ، و [جاء]^(١٣١) ﴿ وقابل التوب ﴾ عطفًا على ﴿ غافر ﴾^(١٣٢) لإشعارهما بجلوثة المغفرة والقبول [٣٨] وأسقط^(١٣٣) العاطف بين ﴿ شديد العقاب ﴾ صفةً مشبهةً فكانت دالةً على الثبوت ، و^(١٣٤) ﴿ ذِي الطُّوْلِ ﴾ المراد به ذاته ، وقوله^(١٣٥) :

(١٢٤) في المخطوطة : لفارقتها .

(١٢٥) لأنها صفاتٌ وافقت الذات في القدم والدلالة على الذات المقدسة القديمة . راجع البيان / ١٢٩ .

(١٢٦) نص الآيتين ٢٣ ، ٢٤ من سورة الحشر : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون . هو الله الخالق البارئ المصور له الأسماء الحسنى يُسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ﴾ .

(١٢٧) سورة الحديد : آية ٣ .

(١٢٨) نصه في البيان / ١٣٠ : فرغ الوهم بالمعطف عن يستبعد ذلك في ذات واحدة ، فإن الشيء الواحد لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجه واحد ، فكان المعطف ههنا أحسن . ومن ثم في العرف إذا قصد تناقض أحوال الشخص قيل : هنا قائمٌ قاعدٌ بغير وارٍ ، بخلاف ما تقدم فإن تلك الصفات في حكم الصفة الواحدة لانتفاء المضادة بينها . ٥.١ .

(١٢٩) من قوله تعالى في الآية الخامسة من سورة التحريم : ﴿ عسى ربه إن طلقك أن يبدله أزواجًا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تاتيات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا ﴾ .

(١٣٠) من قوله تعالى في الآية ١١٢ من سورة التوبة : ﴿ التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله ﴾ .

(١٣١) في المخطوطة : وعطف « وقابل التوب » عطفًا على « غافر » ، وقد أثبتنا [جاء] تمثيا مع أسلوبه في الجملتين السابقتين .

(١٣٢) من قوله تعالى في الآية ٣ من سورة غافر : ﴿ غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول ﴾ .

(١٣٣) في المخطوطة : واسط ، وهو تحريف ، ولعله تسرع من الناسخ .

(١٣٤) في المخطوطة : وذو الطول ، ولا يتناسب مع نص الآية .

(١٣٥) البيتان للمخرنق بنت هفان ، وقد تعددت في البيت الثاني الروايات : فبرواية « المجيد » وردا في =

لا يبعَدَنَّ قومي الذين هُم سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
 النازلين بكل مُعْتَرِكِ والطيبون معاقِد الأزر
 لم يعطف (النازلين) (١٣٦) لأنه في معنى (سم العداة) ، وعطف (الطيبون)
 لأن المراد به العفاف ، وهو مغاير للشجاعة معنى .

الصنف الثاني : عطف الجملة على الجملة : وهو نوعان :

عطف جملة على جملة لها موضع من الإعراب حتى تحل محل المفرد ،
 كقولك : مررت برجل خلّقه حسنٌ وخلّقه قبيحٌ . ومما تردد بين عطف المفردات
 والجملة قوله تعالى : ﴿ والراسخون في العلم يقولون ﴾ (١٣٧) . ومما اختلف في
 اتصاله (١٣٨) واستثناه : ﴿ فيه هدى للمتقين ﴾ (١٣٩) ، ولا يخفى انقطاع

الكتاب / ٢ : ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، وتأويل مشكل القرآن / ٥٣ ، وأصول ابن السراج / ٢ : ٤٠ ،
 والبرهان / ٢٨٦ ، ومعجم الموامع / ٢ : ١١٩ ، والدرر اللوامع / ٦ : ١٤ ، وخزانة الأدب / ٥ : ٤١ ،
 وهو الشاهد رقم ٣٤١ . أما في شعر الخرنق / ٢٩ ، وشعراء النصرانية / ٣٢٤ ، والإنصاف / ٢ :
 ٤٦٨ ، ٧٤٣ فوردت الرواية برفع « النازلون » ونصب « الطيبين » .
 وفي الكتاب / ١ : ٢٠٢ ، والبيان / ١٣١ ، والمزهر / ١ : ١٤٥ ، والأشعوري / ٣ : ٦٨ ، ٢١٤
 روى « النازلون » و « الطيبون » برفع الاثنين .
 وورد الاثنان منصوبين في شرح أبيات سيويه للنحاس / ١٥٣ ، وأمل المرتضى / ١ :
 ٢٠٥ . على حين ورد البيت الأول فقط في البرهان .. / ٥٧٩ .

(١٣٦) هذا نصه في البيان / ١٣١ .
 (١٣٧) من قوله تعالى في الآية السابعة من سورة آل عمران : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات
 مُحْكَمَاتٌ هنَّ أمُّ الكتابِ وأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ . فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيشعرون ما تشابه منه ابتغاء
 الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا .
 وما يُذَكِّرُ إلا أولو الألباب ﴾

فمن جعل الراسخين في العلم عالمين بالمتشابهات عطفهم على لفظ الجلالة ، فيكون من عطف
 المفردات ، و « يقولون » جملة حال ، ومن رأى غير ذلك جعل الراسخين مبتدأ و « يقولون » جملة
 الخبر . فيكون العطف آتياً عطف جمل .

(١٣٨) في المخطوطة : إيصاله ، وهو تصحيف .
 (١٣٩) من قوله تعالى في الآية الثانية من سورة البقرة : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ فمن
 وقف على « لا ريب » جعل جملة « فيه هدى .. » مبتدأ وخبراً مستأنفين ، ومن وصل جعل
 « فيه » خبر « لا » ، و « هدى » منصوب على الحال . راجع البيان / ١٣١ .

﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ (١٤٠) عن ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ (١٤١) .

النوع الثاني ، وهو الذي يشكل أمره : أن يعطف جملة على جملة لا موضع لها من الإعراب ، نحو ، زيدٌ أخوك وعمرو صاحبك ، فإنه يعزُّ إظهارُ فائدة الواو فيه ، بخلاف الفاء وثُمَّ ، لإشعارهما بالترتيب ، وكذلك باق حروف العطف فإنها تُشعر بمعانيها الخاصة بها . ويمكن أن يقال : تفيد أن الثاني مناظرٌ للأول ومُساوٍ له ، ومن [٣٩] ثم عيب أبو تمام في قوله (١٤٢) :

لا والذي (١٤٣) هو عالمٌ أن النوى صَبِرٌ وأن أبا الحسين كريمٌ إذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين .

ونحو (١٤٤) قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ، وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ (١٤٥) مُتَأَوَّلٌ .

وهم :

لعلك تقول : كيف يُصنع بقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا

(١٤٠) سورة غافر : آية ٧ .

(١٤١) من قوله تعالى في الآية السادسة من سورة غافر ﴿ وكذلك حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ .

(١٤٢) من قصيدة في مدح أبي الحسين محمد بن المهيم مطلعها :

أَسْقَى طُلُوقَهُمْ أَجَشُّ هَزِيمٌ وَعَسَدَتْ عَلَيْهِمْ نَضْرَةٌ وَنَعِيمٌ
والبيت في ديوانه ٢٨٢/ (دار الكتب العلمية) ، وبشرح التبريزي / ٣ : ٢٩٠ ،
والإشارات / ١٢٢ ، والبيان / ١٣٢ ، والبرهان / ٢٦٤ . وفي معاهد التنصيص / ١ : ٩١ « مُرٌّ » في
موضع « صَبِرٌ » .

(١٤٣) في المخطوطة : لا والله ، ولا يستقيم رواية ولا وزنا .

(١٤٤) في المخطوطة : ونحوه ، ولا يستقيم .

(١٤٥) سورة البقرة : آية ١٨٩ .

وقد أورد ما يعرض من تساؤل حول هذه الآية في البيان / ١٣٣ تحت عنوان « وهم وتبيه » إذ ظاهر الآية يثير سؤالا : « أي رابط بين الأهلة وبين (كذا) حكم إتيان البيوت ؟ قلت : كأنه قيل لهم عند سؤالهم عن الحكمة في نقصانها وتماها : معلومٌ أن كل ما يفعله الله تعالى فيه حكمة ظاهرة ومصلحة لعباده ، فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء وأنتم تحسبونها براء . ويجوز أن يكون على طريق الاستطراد ؛ لما ذكر أنها مواقيت للحج فإنه كان من أفعالهم في الحج » ا.هـ . راجع أيضاً : البرهان / ٢٦٤ .

فجاءها بأَسْنَا ﴿١٤٦﴾ فَإِنِ جِئَءَ الْبَاسُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِهْلَاكُ ، وَكَذَا : ﴿وَإِنِّي لَلْفَقَارُ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ ﴿١٤٧﴾ ، وَكَذَا ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ﴿١٤٨﴾ ، وَكَذَا ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ﴿١٤٩﴾ ، وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً أَرْسَلَ اللَّهُ مَلَكًا فَصَوَّرَهَا ، وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا ، وَكَتَبَ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠) ، وَفِي الْبُخَارِيِّ : « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ الْمَلَكَ فَيُؤَدِّنُ لَهُ ، ثُمَّ يُؤَمِّرُ فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ » (١٥١) فَدَلَّ أَنْ كَتَبَ الرِّزْقَ وَالْأَجَلَ يَكُونُ بَعْدَ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ، وَلَوْ كَانَتْ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ لَتَنَاقَضَ الْحَدِيثَانِ . يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١٥٢)

(١٤٦) سورة الأعراف : آية ٤ .

(١٤٧) سورة طه : آية ٨٢ .

(١٤٨) سورة الصافات : آية ١٤٧ .

(١٤٩) سورة البقرة : آية ١٩ .

(١٥٠) نص الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / ١٦ : ١٩٣ ، ١٩٤ باب القدر هو : « إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجَلَدَهَا وَحَمَهَا وَعَظَمَهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبُّ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؟ فَيَقْضَى رِبْكَ مَا شَاءَ ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ . ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبُّ أَجَلُهُ ، فَيَقُولُ رِبْكَ مَا شَاءَ ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ . ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبُّ رِزْقَهُ ، فَيَقْضَى رِبْكَ مَا شَاءَ ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ . ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلِكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أَمَرَ وَلَا يَنْقُصُ » . هـ .

(١٥١) ورد مضمون هذه الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري : بدء الخلق / ٦ : ٢٣٤ ، وحديث الأنبياء / ٦ : ٢٨٤ ، وباب القدر / ١١ : ٤٠٤ وما بعدها ، لكن أقرب الروايات إلى ما أورد مصنفنا تلك التي وردت في باب التوحيد / ١٣ : ٣٧٧ ، ونصها : « إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً بِدَمِّهِ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَهُ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ فَيُؤَدِّنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ، ثُمَّ يَنْفِخُ فِيهِ الرُّوحَ . فَإِنِ أَحَدِكُمْ لِيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، فَيَدْخُلُ النَّارَ . وَإِنِ أَحَدِكُمْ لِيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَيَدْخُلُهَا » . هـ .

(١٥٢) البيت لأبي نواس ، وروايته في ديوانه / ٤٩٣ ، والخزانة / ١١ : ٤٠ :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وورد برواية المصنف في رصف الباني / ٢٥٠ ، والمعنى / ١ : ١٠٧ ، ومعهم الهوامع / ٢ : ١٣١ غوي

[٤٠] إن من سادَّ ثم سادَّ أبوه ثم قد سادَّ قبل ذلك جدُّه
 قلت : الآية الأولى على تقدير : أردنا أو قضينا بإهلاكها ، فجاءها بأُسنا ، والثانية
 محمولة على دوام الاهتداء ، والثالثة على أنهم (١٥٣) من الكثرة بحيث يقال فيهم
 ذلك ، والرابعة على أن حالهم لا يخلو عن أحد المثلين (١٥٤) ، ونحوه : ﴿ ولا تُطع
 منهم آثماً أو كفوراً ﴾ (١٥٥) ، ومنه قول ابن عُلبَةَ (١٥٦) :
 فقالوا لنا : ننتان لا بُدَّ منهما صدُّورُ رماحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلَّسِلُ
 أى لا بدَّ منهما جميعاً على الجملة ، وأما على التفصيل فلا بدَّ من أحدهما على

= منسوب ، وفي الخزانة / ١١ : ٣٧ ، والدرر / ٦ : ٩٣ ورد منسوباً ، وهو الشاهد رقم ٨٩٠ من
 شواهد خزنة الأدب .

(١٥٣) في المخطوطة : على أن من الكثرة ..

(١٥٤) المقصود بالمثلين ما في قوله تعالى ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله
 بنورهم وتركهم في ظلماتٍ لا يبصرون . صُمُّ بَكْمٌ عُمَى فَمَه لا يَرَجِعُونَ . أو كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ
 فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ .

(١٥٥) سورة الإنسان : آية ٢٤ .

(١٥٦) في المخطوطة : ابن عُلبَةَ ، وهو تحريف . أما في مطبوعتي التبيان / ١٣٦ ، والبرهان / ٢٧٠ فأثبتها
 المحققان (ابن عُلبَةَ) وترجموا له على أنه إسماعيل بن إبراهيم ، من أكابر حفاظ الحديث ، كوفي
 الأصل ، ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفى ببغداد سنة ١٩٣ هـ .

ولو خرجنا البيت في مصادر الأدب واللغة ما وقعا في هذا الوهم ، وهو جعفر بن علبَةَ بن ربيعة
 الحارثي ، أبو عارم : شاعرٌ غزلٌ مقل . من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان فارساً
 مذكوراً في قومه ، وكانت إقامته بنجران ، وحبس فيها متمهما بالاشتراك في قتل رجل من بني عقيل
 اسمه عُثَيْبَةَ ، ثم قتله عقيل السريّ ابن عبد الله الهاشمي (عامل المنصور على مكة) قصاصاً . وقيل
 قتله رجل من بني عقيل اسمه رحمة بن طواف سنة ١٤٥ هـ . راجع في ترجمته : الأغاني / ١٣ :
 ٤٥ - ٥٧ وقد ورد اسمه في شعر ناهض بن ثومة في قوله :

كذبت ، ولكن بابن عُلبَةَ جعفر فذغ ما تمسى زلت القدمان
 أصيب فلم يُعقلَ وظلَّ فلم يُعقد فذاك الذي يخرى به الأبوان
 وقوله :

وقد خصبوا وجة ابن عُلبَةَ جعفر يحضاب نجيج ، لا حضاب دهان
 راجع الأغاني / ١٣ : ١٧٦ ، ١٧٧ .

والبيت منسوب إليه في شرح التبريزي للحماسة / ١ : ٩ ، والأغاني / ١٣ : ٤٩ ، والتبيان / ١٣٦ ،
 والبرهان / ٢٧٠ ، والدرر / ٦ : ١١٩ ، وورد غير منسوب في المعنى / ١ : ٦٣ ، ومع
 الهوامع / ٢ : ١٣٤ ، ورواية الأغاني والتبيان : « وقالوا » .

التعيين . وأما حديث حذيفة^(١٥٧) فيخرج على أن لكونه نطفة تعلقا خاصا بكونه علقة ومضغة ، يحسن بسببه تقديمه على ما بعده لفظا وإن تأخر وجودا ، لما فيه من بيان التنقل في الأرحام فلذلك حسن تأخير ذكر إرسال الملك ، وإن كان عقيب ثنتين وأربعين ليلة^(١٥٨) .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ . ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ . ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ﴾^(١٥٩) ، إذ^(١٦٠) المقصودُ ذِكْرُ خَلْقِ الْأَصْلَيْنِ فِي الْأَصْلِ وَالْفِرْعِ آدَمَ وَذَرِيَّتَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَتَعَلَقُ بِآدَمَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ، وَهُوَ التَّسْوِيَةُ وَالنَّفْخُ ؛ وَيُحَقِّقُ أَنَّهُ لآدَمَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ . فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾^(١٦١) .

فإن قلت [٤١] الإنسان للعموم ، قلت : هب أنه كذلك ، لكن قوله سبحانه ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ ﴾ إن جعل لآدم فواضح ، وهو الظاهر ، وإن جعل له ولذريته فهو مقدم على ﴿ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سَلَالَةٍ ﴾ مع أنه مخالف للظاهر ، فإنه لم يأت مثل ذلك إلا لآدم وعيسى عليهما السلام ، وبهذا يظهر ضعف جعله للذرية استقلالاً ، ويجوز أن يكونوا متفاوتين ميقاتا في إرسال الملك ، أو أن الإرسال بعد ثنتين وأربعين ، ويكون حديث البخارى على ترتيب الإخبار وإن كان الثانى فى المعنى متأخرا عن الثالث فى الوجود . ونحوه^(١٦٢) قوله سبحانه : ﴿ ذَلِكُمْ

(١٥٧) هو حذيفة بن اليمان : صحابى ، من الولاة الشجعان الفاتحين ، كان أعرف الناس بالنافقين لم يعلمهم أحد غيره . ولآه عمر المئائت حيث توفى سنة ٣٦ هـ . له فى كتب الحديث ٢٢٥ حديثا .

وليس فى سننسة رواة حديث البخارى - كما قرأته فى فتح البارى فى رواياته فى المواضع الأربعة - ذكر لاسم هذا الصحابى .

(١٥٨) راجع : التبيان / ١٣٦ ، ١٣٧ ، والبرهان / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(١٥٩) سورة السجدة : الآيات ٧ ، ٨ ، ٩ .

(١٦٠) فى المخطوطة : إذا ، ولا يستقيم .

(١٦١) سورة ص : الآيتان ٧١ ، ٧٢ .

(١٦٢) فى المخطوط : ونحو قوله ، ولا يستقيم .

وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴿١٦٣﴾ ، وَعَلَيْهِ يُخْرَجُ الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ (١٦٤) .

وفائدة ترتيب الإخبار : تعريف السامع بأن الأول جديرٌ أن تقع العناية بضبطه أولاً ، وأن يتراخى الثاني عنه في الاهتمام به ، على حسب ما تُوجبه ثم ، وليس فائدتها أن يتراخى عن الأول في الإخبار ، فإن اعتبار ذلك مانعٌ من العطف ، إذ شرطُ العطف الاتصال .

وقوله : ﴿ يَغْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ (١٦٥) ، وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ [٤٢] وَالنَّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ (١٦٦) القصْدُ التباعُدُ المعنوي (١٦٧) .

إشارة :

كما اشترط أن يكون المحدث عنه بسبب من المحدث عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخير كالنقيض أو الشبيه (١٦٨) للخير عن الأول ، فلا يصح : زيدٌ طويل القامة وعمرو شاعرٌ ، بخلاف : زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ ، والعلمُ حسنٌ والجهلٌ قبيحٌ .

تنبيه :

تقوى الواو إذا كانت بين خبرين عن واحد ، نحو : زيدٌ ينفع ويضرُّ ؛ لأن

(١٦٣) سورة الأنعام : الآيتان ١٥٣ ، ١٥٤ .

(١٦٤) أي أن « ثم » في كل ما سبق تدل على ترتيب القول في قصد التكلم ، وإن كانت الجملة الثانية واقعا مدلولها في الوجود قبل الجملة الأولى .

راجع : التبيان / ١٣٨ ، والبرهان / ٢٧٣ .

(١٦٥) سورة النحل : آية ٨٣ .

(١٦٦) سورة آل عمران : آية ٧٩ .

وفي المخطوطة : وما كان لنبي أن يؤتیه ... الخ ، وهو خطأ صراح .

(١٦٧) راجع التبيان / ١٣٩ ، والبرهان / ٢٧٦ .

(١٦٨) في التبيان / ١٣٩ : التشبيه ، وهو تحريفٌ ، أو خطأ في الطباعة .

سقوطها يُوهِّمُ أن الأول غَلَطَ . ولو وقعتا صلةً تضاَعَفَ الارتباطُ ، ومنه قوله (١٦٩) :

لا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّبُونَا وَتُكْرِمَكُمُ وَأَنْ تُكْفِفَ الْأَدَى عَنْكُمْ وَتُوذُّونَا
المعنى : لا تطمعوا أن تروا إكرامنا مقرونا بإهانتكم (١٧٠) .

تنبيه :

إذا كانت الجملة الثانية مُبَيَّنَةً للأولى أو مؤكدة لم تفتقر إلى الواو ، كما في
الصفة والتأكيد في المفردات ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ
كَرِيمٌ ﴾ ، كالصفة لقوله : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (١٧١) .

فإن قلت : لم سقط العاطف في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ
بِهِمْ ﴾ (١٧٢) ؟

قلت : لأن الثانية كالمستول عنها . ومنه قوله (١٧٣) :
زَعَمَ الْعَوَاضِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا ، وَلَكِنْ غَمَرَتْنِي لَا تُتَجَلَّى
وهذا قَطْعٌ [واستثناءً ، وفيه تقدير السؤال .

(١٦٩) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لب . وهو ثاني خمسة أبيات وردت في شرح التبريزي
للحماسة / ١ : ٧٤ ، ٧٥ ، ومطلعها :

مَهْلًا يَبِي عَمْنَا مَهْلًا مَوَالِنَا لَا تَنْبَشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا
والشاهد منسوب له في الخزانة / ٨ : ٣٢٧ ، وورد غير منسوب في العقد / ٢ : ١٥٥ ، ودلائل
الإعجاز / ١٥٢ ، والبيان / ١٤٠ .

(١٧٠) راجع : البيان / ١٣٩ ، ١٤٠ .

(١٧١) سورة يوسف : آية ٣١ .

راجع تفصيلاً وإيضاحاً حول هذه القضية في : دلائل الإعجاز / ١٥٤ ، ١٥٥ ، والبيان / ١٤١ ،
والبرهان / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، والطرز / ٢ : ٤٦ ، ٤٧ .

(١٧٢) أى بعد قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ، وهما الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البقرة .

(١٧٣) بيت مجهول القائل ، وقد ورد في دلائل الإعجاز / ١٥٨ ، ومفتاح العلوم / ٢٦٣ ، والبيان / ١٤٢ ،
والبرهان / ٢٧٩ ، والإيضاح / ١٦٠ ، والطرز / ٢ : ٤٧ ، والإشارات / ١٢٥ ، ومعاهد
التنصيص / ١ : ٩٥ ، والمعنى / ٢ : ٤٦ .

فإن قلت : يسأل على إسقاط العاطف من قوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُونَ
أَبْنَاءَهُمْ ﴾ (١٧٤) في البقرة ، وإثباته في إبراهيم ؟

قلت : لما تقدم قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَهُمْ ﴾ [١٧٥] بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴿ (١٧٦) وهي
أوقات عقوباته وابتلائه ، ولذلك [٤٣] قال : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ
شَكُورٍ ﴾ (١٧٦) كان اللائق أن تُعَدَّدَ أنواعُ امتحانهم تَعْدِيدًا يُؤَدِّنُ بِالْجَمْعِ عَلَيْهِ ؛
لتكثر المنة فيه ، فلذلك أتى بالعاطف ليؤدِّنَ بِأَنِ إِسَامَتِهِمْ سُوءَ الْعَذَابِ مَغَايِرًا لِتَذْيِيقِ
الْأَبْنَاءِ وَاسْتِحْيَاءِ النِّسَاءِ ، وهو ما كانوا عليه من أنواع التسخير ، بخلاف المذكور
في سورة البقرة ، فإن ما بعد ﴿ يَسْمُونَكُمْ ﴾ تَفْسِيرٌ لَهُ ، فلم يُعْطَفَ عَلَيْهِ .
ولأجل مطابقة السابق جاء في الأعراف ﴿ يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ (١٧٧) ليطابق
﴿ قَالَ سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ﴾ (١٧٨) .

تنبيه :

إذا كان السؤال موجودا لفظا فالأكثر ترك الفعل مع الجواب ، كقولك :
من فعل ؟ فنقول : زيد ، بإضمار فعل . ويجب ذكر الفعل مع السؤال المقدر ؛

(١٧٤) نص الآية ٤٩ من سورة البقرة : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسْمُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ ؛ يَذَّبِحُونَ
أَبْنَاءَكَ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكَ ، وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكَ عَظِيمٌ ﴾ . ونص الآية السادسة من سورة
إبراهيم : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسْمُونَكَ سُوءَ
الْعَذَابِ وَيَذَّبِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ، وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ .
(١٧٥) في المخطوطة : وهنا قطع بأيام الله ؛ وهي أوقات عقوباته وابتلائه ... الخ .

وقد وجدت السياق غير منضبط ، فالتعليق على البيت مبتور ، ثم إن الحديث عن أيام الله غير وارد
فيما سبق ، فلجأت إلى التبيان فلم أظفر منه بغير التعليق على البيت ، وهو قوله : « وهنا قطع
واستئناف ، وفيه تقدير السؤال ، أما ما بعد هذه الجملة مما أضفته بين المعقوفين لاستقامة السياق ،
وما على المعقوفين فموجودٌ بنصه دون تغيير في كتابه الآخر : البرهان / ٢٨٢ .

(١٧٦) سورة إبراهيم : آية ٥ .

(١٧٧) سورة الأعراف : آية ١٤١ ، ونصها ﴿ وَإِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسْمُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ ؛
يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ، وَفِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ .

(١٧٨) سورة الأعراف : آية ١٢٧ .

وفي المخطوطة : سيقتل بالياء ، وهو تصحيف .

لضعف الأدلة عليه ، كقول الوليد بن يزيد (١٧٩) :
 عرفت المنزل الخالي عفا من بعد أحوال
 عفاه كل حنان عسوف الويل هطال
 كأنه قيل له : فمن عفاه ؟ فقال : عفاه كل حنان .

إشارة :

متى رأيت في التنزيل لفظ « قال » مفصلاً (١٨٠) غير معطوف فهذا
 سبيله ، كقوله تعالى : ﴿ قالوا : سلاماً قال : سلاماً ﴾ (١٨١) ، ﴿ قال ألا
 تأكلون ﴾ (١٨٢) ﴿ قالوا لا تخف ﴾ (١٨٣) ، وعلى هذه السياقة تخرج قصة
 موسى وفرعون لما قال فرعون ﴿ وما رب العالمين ﴾ (١٨٤) إلى قوله : ﴿ إن كنت
 من الصادقين ﴾ (١٨٥) ، ومثله [٤٤] قوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلاً أصحاب
 القرية إذ جاءها المرسلون ﴾ (١٨٦) إلى قوله : ﴿ اتبعوا من لا يسألكم
 أجراً ﴾ (١٨٧) .

(١٧٩) هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، أبو العباس : من ملوك الدولة مروانية بالشام . ولد
 سنة ٨٨ هـ وتوفي سنة ١٢٦ هـ مقتولاً .
 وقد نسب البيتان إليه في الأغاني / ٧ : ٣٢ ، ودلائل الإعجاز / ١٦٠ ، والبيان / ١٤٢ ،
 والبرهان / ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، والإيضاح / ١٦٠ ، ١٦١ ، وورداً غير منسوين في مفتاح
 العلوم / ٢٦٤ . ونسباً في معاهد التنصيص / ١ : ٩٥ للبيد ، والرواية فيه « هتان » في موضع
 « حنان » .

(١٨٠) في المخطوطة : مفضلاً ، وهو تصحيف .

(١٨١) سورة الناريات : آية ٢٥ .

(١٨٢) سورة الناريات : آية ٢٧ ، وفي المخطوطة : ألا تأكلوا ، وهو خطأ .

(١٨٣) سورة الناريات : آية ٢٨ .

(١٨٤) سورة الشعراء : آية ٢٣ .

(١٨٥) سورة الشعراء : آية ٣١ .

(١٨٦) سورة يس : آية ١٣ .

(١٨٧) سورة يس : آية ٢١ .

تنبيه :

ليس من شرط الجملة المعطوفة أن لا يفصل بينها وبين ما عطفت عليه ،
إذ قد يقع بينهما ماله اتصال بالأولى لا يكون له مع المعطوفة ، كقول
المتنبي (١٨٨) :

تولّوا بغتة فكان بيتنا تهيّنى ففاجأني اغتيالاً
وكان مسير عيسهم ذميلاً وسير الدمع إثرهم انهمالاً
فاليث الثاني معطوف على تولّوا إلى آخر البيت ، لا على فاجأني ؛ لئلا يدخل في
صلة كأن ، فيفضى إلى أن لا يكون لمسير عيسهم حقيقة كما في تهيّنى .

الفن الحادى عشر : فى معرفة أسباب التقديم والتأخير

لما كانت الألفاظ تابعة للمعاني ، والمعاني تتقدم باعتبارات خمسة :

الأول : تقدم العلة والسببية على المعلول والمسبب .

الثانى : التقدم بالذات ، كالواحد مع الاثنين .

الثالث : بالشرف ، كالأنبياء .

الرابع : بالرتبة ، كالإمام ، والجنس (١٨٩) الأعلى .

الخامس : بالزمان ، كـ ﴿ وعادًا وثمودًا ﴾ (١٩٠)

(١٨٨) هما البيتان الثانى والثالث من قصيدة مطلعها :

بقائى شاء ليس هم ارتحالاً وحسن الصبر زُموا لا الجمالاً

والرواية فى الديوان /١٣٩ ، ودلائل الإعجاز /١٦٣ « فكان مسير عيسهم ... »

وفى التبيان /١٤٦ وكان بيتنا ... فكان مسير ..

أما فى البرهان /٢٨٩ فالرواية كما فى الجيد .

(١٨٩) فى المخطوطة : والجيش ، وهو تصحيف .

(١٩٠) سورة العنكبوت : آية ٣٨ ، والواو الأولى ساقطة من المخطوطة .

وقد ورد « ثمود » بالتثنية فى المخطوطة ، والتبيان /١٤٧ ، والبرهان /٢٩٠ ، وهى إحدى القراءتين

فى الآية ، فقد قرأ ثمود بغير تنوين حمزة وشيبة والحسن وحفص ، وباقى السبعة بالتثنية . راجع

البحر /٧ : ١٥٢ .

فمن التقديم بالسببية ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١٩١) ؛ لأنه عزَّ فحكم ، وكذا ﴿كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ﴾ (١٩٢) ، ويحتمل قوله ﴿رِجَالًا﴾ (١٩٣) أن يكون من التقديم بالشرف ، والرتبة (١٩٤) . ومن التقديم بالشرف : ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ﴾ (١٩٥) [٤٥] ، ومنه تقديم ﴿سَمِيعٌ﴾ على ﴿بَصِيرٌ﴾ (١٩٦) ؛ لأن السمع يدرك ما غاب وما حضر ، ومنه ﴿إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ (١٩٧) . و ﴿أَنْ لَّنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ (١٩٨) .

إشارة :

قد تجتمع صفتان كل واحدة تقتضى التقديم ، لكن تكون إحداهما (١٩٩) أهمَّ في مكان ، فتقدِّم ، وإن أُخِّرَتْ في غيره . من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (٢٠٠) ؛ فتقديم الأموال من باب تقديم السبب ، ولذلك

(١٩١) ورد هذا الترتيب في آيات كثيرة من آيات القرآن الكريم . ففى البقرة وحدها خمسة مواضع فى الآيات ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٠ .

(١٩٢) من قوله تعالى فى الآية ٢٢٢ من سورة الشعراء ﴿تَنْزِيلٌ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ .

(١٩٣) من قوله تعالى فى الآية ٢٧ من سورة الحج ﴿وَأَذِّنْ فى النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ .

(١٩٤) قال فى التبيان / ١٤٨ : «فإن الذين يأتون رجالا الغالب أن يكونوا من المكان القريب ، والذى يأتى على الضامر يأتى من المكان البعيد . على أنه قد روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : «وددت أنى حججت راجلا ، فإن الله عز وجل قدم الرجال على الركبان فى القرآن » ، فجعله من باب التقديم بالفضيلة والشرف ، والمعنيان موجودان عند كثير من العلماء . اهـ راجع أيضا البرهان / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(١٩٥) سورة النساء : آية ٦٩ .

وفى المخطوطة : مع النبيين .. وهو خطأ .

(١٩٦) ورد تقديم « سميع » على « بصير » فى آيات كثيرة ، كآيتين ٦١ ، ٧٥ من سورة الحج ، والآية ٢٨ من لقمان ، والآية الأولى من المجادلة .

(١٩٧) سورة الرحمن : آية ٣٩ وآية ٥٦ .

(١٩٨) سورة الجن : آية ٥ .

(١٩٩) فى المخطوطة : أحدهما ، ولا يستقيم .

(٢٠٠) سورة التغابن : آية ١٥ .

تذنيب :

[٤٦] للتقديم جهة سادسة ، وهي الخفة ، نحو : ربيعة بمُضَر ، مع أن مُضَرَ أشْرَف ؛ لكثرة الحركات . وقد يجيء تقديم الجن على الإنس كذلك ، وإنما يُقدم الأثقل ؛ لنشاط المبتدئ (٢١٠) .

الفن الثاني عشر : في قوانين كلية يتعرف بها أحوال النظم

القانون الأول : فيما يتحقق به بيان العبارات

إنما تتميز إحدى العبارتين على الأخرى لزيادة معناها ، نحو : زيدٌ كالأسد ، وكأنَّ زيدا الأسدُ ؛ فإن الثاني أبلغ في التشبيه ، لتقديم كافيه . ونحوه : (٢١١) *
* وتَأبَى الطَّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ *
مع قولهم : الطبع لا يتغير .

القانون الثاني : في دلالة الكلام .

كل كلام معناه مستفادٌ منه كخروج زيدٌ ، أو من دلالة معناه ، نحو : (٢١٢)

(٢١٠) تناول المصنف مضمون هذا التذنيب في التبيان / ١٥٣ ، والبرهان / ٢٩٨ تحت عنوان « إشارة » ، وفيه يقول : « قد يعرض للتقديم جهة ليست من الجهات المذكورة وهي الخفة ، كقولهم : ربيعة ومُضَر ، وإنما قدمت ربيعة مع أن مضر أشْرَف ؛ لئلا يفضى إلى كثرة الحركات المتوالية ، فأخرت مضر لتقف عليها بالسكون . وقد يجعل تقديم الجن على الإنس لهذا الغرض ؛ فالإنس أخف لمكان النون والسين المهموسة ، وكان تقديم الأثقل أولى لنشاط المتكلم في أول كلامه » . ا.هـ .
(٢١١) عجز بيت للمتبى ، وصدده :

يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نِسْبَاتِكُمْ

وهو في ديوانه / ٢٦٩ ثاني قصيدة مطلعها :

إِلَامٌ طَمَاعِيَةُ الْعِزَالِ وَلَا رَأَى فِي الْحُبِّ لِلْعَاقِلِ
والشاهد في دلائل الإعجاز / ٢٦٩ ، والتبيان / ١٥٤ ، والبرهان / ٤٤ ، ٢٩٩ .

(٢١٢) جزء من بيت لامرئ القيس يقول فيه :
وَتَضْحَى فَيْتُ الْمَسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نُورُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ
راجع : ديوانه / ١٧ ، والاقتضاب / ٣ : ٣٦٦ .

..... نثوم الضحى

ومدار هذا الضرب على الكناية والاستعارة والتمثيل ؛ فالأول معنى اللفظ ،
والثاني معنى [معنى] (٢١٣) اللفظ .

إشارة :

كل لفظ فهو تابع لمعناه ، ولذلك يقضى عليه بالحذف والإضمار والزيادة
ليتم المعنى أو يصح . ومنه : (٢١٤)

* نَم ، وإن لم أتم كراي كراكا *

وقوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ (٢١٥) ، أى ادعوا بهذا
اللفظ أو بهذا اللفظ .

تنبيه :

لما كان الوصف ليس هو المستفاد فسد قول من قدر الخير على قراءة من
حذف التنوين في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ ﴾ (٢١٦) أى
معبود ، إذ يلزم أن [٤٧] يكون كونه ابناً ثابتاً لا نزاع فيه ، كقولك : زيد

(٢١٣) زيادة من التبيان / ١٥٥ يقتضيا السياق .

(٢١٤) صدر بيت لأى تمام ، عجزه :

شاهدت منك أن ذاك كناكا

والبيت مطلع مقطوعة من ستة أبيات في ديوانه بشرح التبريزى / ٤ : ٢٤٨ ، وهى خمسة أبيات في
ديوانه طبعة بيروت / ٤٦١ .

وقد ورد هنا الصدر دون نسبة في دلائل الإعجاز / ٢٤٠ ، ومفتاح العلوم / ٢١٤ ،
والتبيان / ١٥٥ ، والرهان / ٣٠٦ . وقد سبقنا إلى نسبة البيت وإكاله الشيخ محمود شاكر في نشرته
لدلائل الإعجاز ص ٣٧٣ مهتدياً بما وقع له في هامش المخطوطة التى اعتمد عليها .

(٢١٥) سورة الإسراء : آية ١١٠ .

(٢١٦) سورة التوبة : آية ٣٠ .

والقراءة بلا تنوين قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة وأبى عمرو فى إحدى طرقه . راجع :
السبعة / ٣١٣ .

الظريف فعلٌ كذا ، ومن ثم قيل إنه حذف التنوين نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ (٢١٧) ، فيمن حذفه .

ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انتَبِهُوا ﴾ (٢١٨) قيل تقديره : آهنا ثلاثة ، وفيه إثبات التعدد ؛ لأن النفي والنهي ورودهما على الحكم لا على المحكوم عليه (٢١٩) ، كقولك : ما زيدٌ منطلقا ، [فيلزم في الآية أن تكون قد نفيت كون الآلهة ثلاثة ، ولم تنف كونها آلهة ، كما تقول : ليس [(٢٢٠) أمراؤنا ثلاثة ، فالوجه أن يُقدر : ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ، وحذف الخبر فيما معناه التوحيد مُطَرِّدٌ ، نحو ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢٢١) ، وحذف الموصوف بالعدد شائع إذا عُرف ، كما إذا قيل لك : كم عندك من دراهم ؟ فتقول : ثلاثة ، ويجوز أن يكون المحذوف مميّزا ، أي : لنا ثلاثة .

فإن قلت : على تقديرِكَ يجوز وجود إلهين . قلت : والتقدير الأول يوجب وجود الآلهة . ثم هذا الجواز قد انتفى بقوله : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (٢٢٢) . ولا يُقال : كما انتفى به ذلك الجواز فقد انتفى به ذلك الوجوب ؛ لوجود التناقض على الثاني دون الأول ، وهذا نهى عن اعتقاد الثلاثة ، لا عن القول للسانى فقط (٢٢٣) .

(٢١٧) سورة الإخلاص : الآيتان ١ ، ٢ .

والقراءة بحذف التنوين قراءة نصر بن عاصم وأبي عمرو ، ورويت عن عمر - رضي الله عنه - ، كما في المختصر / ١٨٢ .

(٢١٨) سورة النساء : آية ١٧١ .

(٢١٩) في التبيان / ١٥٧ ، والبرهان / ٣٠٨ ، وليس بمستقيم ؛ لإيهامه إثبات الآلهة ، لأن النفي إنما يرد على المعنى المستفاد من الخبر ، لا على معنى المبتدأ هـ . ١ .

(٢٢٠) في المخطوطة ورد النص : ما زيدٌ منطلقا ، ولا تقل أمراؤنا ثلاثة . ولم أر السياق بهذه الصورة مستقيما ، فأثبت ما بين المعقوفين من التبيان / ١٥٧ ، والبرهان / ٣٠٨ .

(٢٢١) سورة محمد : آية ١٩ .

(٢٢٢) سورة النساء : آية ١٧١ .

(٢٢٣) راجع : التبيان / ١٥٧ ، ١٥٨ ، والبرهان / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

القانون الثالث : في جهة إضافة الكلام إلى قائله .

كل نثر أو نظم ليس مضافا إلى مؤلفه من جهة كونه ذا وضع (٢٢٤) ، بل من جهة توخى معاني النحو في معاني الكلم . وحال أنفس الكلم مع الناثر أو الناظم حال الإبريسم مع ناسج الديداج ، والذهب مع الصائغ [٤٨] وليس قائل الشعر قائلا من حيث نطق بالكلم ؛ إذ يساويه الخاكي في ذلك ، وإنما كان امرؤ القيس قائلا (٢٢٥) :

* قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل *

من جهة جعله (نَبِك) جوابا للأمر ، ومن تعديبه إلى (ذَكَرَى) ، و (ذَكَرَى) مضافة إلى (حبيب) ، و (منزل) معطوف على (حبيب) ، وهذا معنى قولنا : لم يكن قائلا للشعر إلا من جهة توخى معاني النحو في معاني الكلم (٢٢٦) .

القانون الرابع : في معرفة الفصاحة .

لا يعدو الكلام الفصيح قسمين ؛ أحدهما : المفردات التي فيها مجازٌ واتساعٌ ، كقول ابن هرمة (٢٢٧) :

(٢٢٤) في التبيان / ١٥٨ : إذا وضع ، وهو تحريف محل ، ولعله خطأ طباعى .
(٢٢٥) مطلع معلقة امرئ القيس ، وعجزه :

بسقط اللوى بين الدخول فحول

ديوانه / ٨ ، والأغاني / ٩ : ٦٩ ، والخزاة / ٣ : ٢٢٤ ، ١١ : ٦ ، ومعاهد التنصيص / ٢ : ٢٠١ ، والإشارات / ٣٠٢ ، والإنصاف / ٢ : ٦٥٦ ، وورد الصلر في المقتصد / ١٠٢٠ ، وهو الشاهد رقم ٢٥٩ .

(٢٢٦) راجع : التبيان / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢٢٧) هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة ، الكنانى ، القرشى ، أبو إسحاق ، شاعر غزل . من سكان المدينة . من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية توفى بعد سنة ١٥٠ هـ ، وهو آخر الشعراء الذين يحتاج بشعرهم في كتب اللغة .

والشاهد كاملا هو :

لا أُنشعُ العودَ بالفصال ولا أبتاعُ إلا قريبة الأجل

وهو في ديوانه / ١٨٥ من مقطوعة في سبعة أبيات ، مطلعها :

..... ولا أبتاعُ إلا قريبةً الأجلِ
ومراده أنه لا يشتري بعيراً أو شاةً إلا للضيافِ (٢٢٨).

وإذا رُسِّحَتِ الاستعارةُ ترقى حُسْنُهَا الذرورةُ العُلْيَا ، مثاله قوله تعالى :
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ (٢٢٩) لما ذُكِرَ
الشَّرَى (٢٣٠). ثنى بالتجارة لتحقق المعاوضة (٢٣١) ، ونفى الربح عنها لتحقق
المعاوضة (٢٣١) ، وثَلَّث بقوله : ﴿ وما كانوا مُهْتَدِينَ ﴾ أى لطرق التجارة ،
فضاع عليهم رأسُ مالهم ، إذ اعتاضوا عن الهداية المتمكّن منها بالنظر لوضوح
أدلتها ، بالضلال وهو خسران مُبين ، ومن ذلك قوله (٢٣٢) :
ولمّا رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيَةٍ وَعَشَشَ في وَكْرِيهِ جاشَ له صدرى

القسم الثاني : ما تُعزَى المزية فيه إلى النظم ، وهو الذى [٤٩] عُقد له
الركن الثاني .

= يادارَ سَعْنَى بِالْجَزْعِ مِنْ مَلِيلٍ حُيِّيتِ مِنْ دِمْنَةٍ وَمِنْ طَلَّلٍ
وقد ورد منسوبا إليه في الأغاني/٥ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ودلائل
الإعجاز/٢٠٤ ، ومفتاح العلوم/٤٠٦ ، ٤٠٧ ، وورد عجزه منسوبا في دلائل الإعجاز/٢٧١ ،
٢٧٤ وورد الجزء الوارد هنا منسوبا في التبيان/١٦٠ ، ووضع المحقق الزيادة بين معقوفين ، وورد
البيت غير منسوب في دلائل الإعجاز/١٧٨ ، والإيضاح/٣٣٤ ، والإشارات/٢٤٢ .
(٢٢٨) في اللسان (ضيف) : « تقول هؤلاء ضَيْفَى وأضْيَافَى وضَيْوْفَى وضِيافَى ، والأُنثَى ضَيْفٌ وضيفةٌ
بالهاء هـ ا.١ .

(٢٢٩) سورة البقرة : آية ١٦ .

(٢٣٠) أحد مصدرى الفعل (شَرَى) . انظر : اللسان (شرى) .

(٢٣١) في التبيان/١٦١ : « لما ذكر أن ثم شراء ومعارضة (كُنّا) ثنى بذكر التجارة لتحقيق المعارضة
(كُنّا) ، ولعله خطأ طباعى .

(٢٣٢) شاهد مجهول القائل أورده المصنف في التبيان/١٦١ برواية (عَزَّ) ، والبرهان/١٠٠ برواية
(عَزَّ) ، وفي كليهما (دأية) بالتخفيف .

والرواية في الصحاح واللسان وأساس البلاغة (دأى) ، ومقاييس اللغة (عَزَّ) /٤ : ٣٩ هى :
ولمّا رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابنَ دَأْيَةٍ وَعَشَشَ في وَكْرِيهِ جاشَ له نفسى
وابن دأية هو الغراب

وقد علق على هذا البيت في التبيان بقوله : « لمّا شبّه الشيب بالنسر والشعر الفاحم بالغراب أتبعه
ذكر العششة والوكر هـ ا.١ .

تثبيته (٢٣٣) :

قد توصف الكلمة بالفصاحة لكونها أكثر استعمالاً ؛ كَيْنَمَى مع يَنْمُو ، وكذلك : جاءني أبوك ، فع جاءني أباك ، وليس ذلك متعلق غرضنا في هذا الفن ، بل المراد مراعاة أحوال المفردات ومعاني النحو في التأليف ، كبيت بشار (٢٣٤) :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّعْجِ فَوْقَ رُغُوسِنَا وَأُصْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ
فَإِنَّهُ أَوْقَعَ (كَأَنَّ) عَلَى مَشَبَّهُ وَمَشَبَّهُ بِهِ ، وَأَضَافَ مُثَارَ [إِلَى] (٢٣٥) النَّعْجِ ،
وَفَوْقَ إِلَى الرَّغُوسِ ، وَعَطَفَ الْأُصْيَافَ عَلَى مَثَارِ بِالْوَاوِ ، وَجَعَلَ اللَّيْلَ خَبِيراً لِكَأَنَّ ،
وَتَهَاوَى فِعْلاً لِلْكَوَاكِبِ ، ثُمَّ أَجْرَى الْجُمْلَةَ عَلَى اللَّيْلِ صِفَةً ؛ لِيَتِمَّ التَّشْبِيهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبِرَ وَالْحَالَ وَالتَّمْيِيزَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ
مِصْطَلِحِ النَّحْوِ كَيْفَ يُمْكِنُهُ مَعْرِفَةُ مَعَانِيهِ ؟

قُلْتَ : الْبَدْوِيُّ يَدْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ : جَاءَ زَيْدٌ الرَّابِطُ ، وَرَاكِبًا ، وَإِنْ كَانَ
لَا يُسَمَّى الْأَوَّلَ صِفَةً وَالثَّانِي حَالًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَعْرَابِيُّ سَمِعَ مُؤَدِّئًا يَقُولُ :
« أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ » بِنَصْبِ الرَّسُولِ : فَعَلَّ مَاذَا ؟ لَفَهْمَهُ قَصْدُ
الصِّفَةِ (٢٣٦) .

(٢٣٣) مضمون هنا التثبيته حتى نهاية الحديث عن هذا القسم ورد في آخر اللواحق في ختام
التيان /١٩٧- ١٩٩ تحت عنواني « تثبيته » و « وهم وتثبيته » . أما في البرهان فقد ورد المضمون
أيضاً في صفحات ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ نحو عنواني « تثبيته » و « خاتمة » .

(٢٣٤) في ديوانه /٤٦ من قصيدة يمدح فيها عمر بن هبيرة ، مطلعها :
جفا ودُّهُ فَازْوَرَّ ، أَوْمَلَّ صَاحِبُهُ وَأَوْزَى بِهِ أَنْ لَا يِرَالَ يِعَاتِيَهُ
والشاهد موجود في دلائل الإعجاز /٧٦ ، ٢٦٢ ، ٣٣٩ ، والإيضاح /٢٣١ ، ومفتاح
العلوم /٣٣٧ ، ٣٥١ ، والصناعتين /١٨٩ ، والإشارات /١٨٠ ، ١٩٧ ، وأسرار
البلاغة /١٥٩ ، والطرز /١ : ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٢٩١ ، ومعاهد التنصيص /١ : ١٤٢ ،
والأغاني /٣ : ١٤٢ ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ، والبرهان /١٣٠ ، ٢٠٣ . والرواية في الشعر
والشعراء /٧٥٩ ، وأمل المرتضى /٢ : ١٢٦ « فوق رعو سهوم » .

(٢٣٥) زيادة من التيان /١٩٨ ، والبرهان /٢٠٣ يستقيم بها السياق .
(٢٣٦) مضمون هنا التساؤل والرد عليه موجود في التيان /١٩٨ ، ١٩٩ تحت عنوان « وهم وتثبيته » مع
بعض الأمثلة الزائدة والتفصيل النسبي في الشرح ، كما ورد مضمونه أيضاً في البرهان /٢٠٤ تحت
عنوان « خاتمة » ، لكنه يخلو من قصة المؤذن مع الأعرابي .

الرُّكن الثالث

في معرفة أحوال اللفظ وأسماء أصنافه

في علم البديع

الركن الثالث

في معرفة أحوال اللفظ وأسماء أصنافه

في علم البديع

لما كانت الكلمة مركبة من الحروف وجب على الناظر والناظم أن يراعى الخفيف [٥٠] منها ، ويتجنب الثقيل ، كقوله (١) :

وَقَبْرٌ حَرْبٌ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبٌ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ
ولسهولة اللفظ أبهةً وجلالة ، فينبغي للناظر في هذا العلم أن يتقدم معرفته بالمخارج ، والمتناسب منها والمتنافر ، وأن يعرف أصناف البديع ؛ ليعطى اللفظ حقه في التأنيق ، كما يعطى المعنى حقه في التعلق .

الصنف الأول : التجنيس

وأعلاه رتبة المستوفى ، وهو أن تعيد الأول مع اختلاف المعنى ، نحو : ما ملأ الراحة من استوطن الراحة (٢) . والناقص ما عداه ، وهو إما بتغيير الحركة

(١) شاهد مجهول القائل ورد في دلائل الإعجاز / ٥٢ ، والإيضاح / ٧ ، وسر الفصاحة / ٩٨ ، والعملة / ١ : ٢٦١ ، والإشارات / ١١ ، والبيان / ١٦٥ ، والبرهان / ٧٨ ، ٢٠٠ ، والطراز / ٣ : ٥٢ ، ٣٩٩ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ١٢ ، وشرح شواهد الشافية / ٤ : ٤٨٧ ، وورد عجزه فقط في الطراز / ١ : ١٠٤ .

(٢) ومنه قول أبي تمام :

ما مات من كرم الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله
وقد فصل القزويني ، فجعل المستوفى فيما إذا كانت الكلمتان من نوعين من أنواع الكلمة ، مثل يحيا

نحو : لا تُنال العُرر إلا بركوب العُرر ، والبِدعةُ شَرَكُ الشَّرِكِ ، ويُسمَّى المختلف .

وإن وقع اختلاف بالحرف ؛ فإن اتفق الكلمتان في أصل واحد من جهة الاشتقاق فهو المطلق ، كقول جرير (٣) :

فما زالَ مَعْقُولاً عِقَالٌ عن النَّدى وما زالَ محبوساً عن المجد حابسُ
وإن لم يتفقا اشتقاقاً ، فإن كان بينهما موافقةً صورةً ، مع أن أحدهما من كلمتين :
فهو المركَّبُ ، والمرفُوقُ (٤) أيضاً ، نحو (٥) :

إذا مَلِكٌ لم يكن ذاهبَةً فدعُهُ فدولته ذاهبَةً
ومنه : عيني تَقْرِبُكُمْ عِنْدَ تَقْرِبِكُمْ .

وإن اختلفا صورةً ؛ فإن كان ذلك في الكتابة بفصل سُمي المَفروقُ ،
نحو : مَنْ ظلم ثلثة فتمَّ له (٦) .

== ويحى ؛ فالأول فعل والثاني اسم . أما إذا اتفقتا في النوع بأن كانتا اسمين كالمثال الذى ذكره المصنف فإنه يُسميه المماثل .

انظر الإيضاح / ٣٩٣ ، والإشارات / ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) البيت في ديوانه / ٣٢٦ ، وهو ختام سبعة أبيات ، مطلعها :
ما ذاتُ أرواقٍ تُصنِّى لجؤذِرٍ بحيث تلاقى عازبٌ فالأواعسُ
والرواية في الديوان :

فما زالَ مَعْقُولاً عِقَالٌ عن العَلَى

(٤) في التبيان / ١٦٧ : « وقد يُسمى هنا : المرفُوقُ ؛ لضَمُّك إلى القصيرِ الحرفِ الفائتِ لتعادل نظيرتها »
أ.هـ

(٥) البيت لأبى الفتح البستي ، وهو منسوب له في الإيضاح / ٣٩٤ ، والإشارات / ٢٩٠ ، والطراز / ٢ :
٣٦٠ ، ٣٦١ ، ومعاهد التنصيص / ٢ : ٧٠ ، وورد غير منسوب في مفتاح العلوم / ٢٣٠ .

(٦) في الإيضاح / ٣٩٤ يقول القزويني « والتام أيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً سُمي جناس التركيب . ثم
إن كان المركب منهما مركباً من كلمة وبعض كلمة سُمي مرفوقاً ، كقول الحريري :

ولا تَلُّهُ عن تذكّار ذنبك ، وابكهُ بدمع يُحاكى الوَبَلُ حال مَصَابِهِ
ومَثَلٌ لعينيك الحمامِ ووقفهُ وروعة مَلقاه ومطعمُ صابه
وإلا ؛ فإن اتفقا في الخط سُمي متشابهاً ، كقول أبى الفتح البستي ،

إذا ملك لم يكن ذاهبهُ فدعه فدولته ذاهبَةً
وإن اختلفا سُمي مفروقاً ، كقول أبى الفتح أيضاً :

[٥١] وإن اختلف اللفظ والخط ؛ فإن كان بزيادة الحرف الأخير مع اتفاق ما قبله لفظاً وزنةً ، وتامَّ معنى أحدهما دونه ، فهو المذليل ، نحو : طوبى لرجل سأل من إخوانه سالمٍ من زمانه ، وإن كان بغيره ؛ فإن اتفقا صورة في الحروف دون النقط واللفظ ، سُمي تجنيس الخط ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَخْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُخْسِبُونَ صُنْعًا ﴾ (٧) ، وكقول أمير المؤمنين رضى الله عنه : « قَصَّرَ ثَوْبَكَ فَإِنَّهُ أَتَقَى وَأَنْقَى وَأَبْقَى » .

وإن لم يتفقا خطأ ؛ فإن وقع تفاوتٌ بحرف من الحروف المتقاربة ، سواء وقع أولاً أو حشواً أو آخراً ، لقب المضارع ، كقوله عليه السلام : « الخَيْرُ معقودٌ بنواصي الخيل » (٨) . وإن كان بغير الحروف (٩) المتقاربة فهو التجنيس اللاحق ، كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ . وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ (١٠) .

وإذا ولى أحد المتجانسين الآخر قيل له المزدوج ، نحو : مَنْ جَدَّ وَجَدَّ . وإن نقص إحدى كلمتى التام حرفاً فهو التجنيس الناقص ، كقول البحرى (١١) :

= كلکم قد أخذ الجیا مَ ولا جامَ لنا
ما الذى ضرَّ مُديرَ الـ جام لو جامَلْنَا . ا.هـ
راجع الإيضاح / ٣٩٤ ، والإشارات / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٧) سورة الكهف : آية ١٠٤ .

(٨) ورد الحديث بروايات متعددة تحتوى جلها على موطن الاستشهاد . فباستثناء رواية « البركة في نواصي الخيل » التى وردت في البخارى ومسلم ، نجد رواية « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » في صحيح البخارى (فتح البارى) / ٦ : ٤٣ ، وصحيح مسلم بشرح النووي / ٧ : ٦٨ ، والرواية « الخيل معقود بنواصيها الخير ... » في ابن حنبل / ٣ : ٣٩ ، وصحيح مسلم / ٣ : ١٧ ، ورواية « الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » في الموطأ (جهاد ٤٤) / ٢٨٩ ، ومسلم / ١٣ : ١٦ إلى آخر هذه الروايات التى تحوى موطن الاستشهاد .

(٩) في المخطوطة : حروف المتقاربة .

(١٠) سورة العاديات : الآيتان ٧ ، ٨ .

(١١) في ديوانه / ٣ : ١٣٨١

أَلَمَّا فَاتَ مِنْ تَلَاقٍ تَلَافٍ أَمْ لَشَاكٍ مِنَ الصَّبَابَةِ شَافٍ =

هل لما فات من تلاقي تلافٍ أم إصْبُ من الصَّبَاية شافٍ
 فإن عرض للمطلق^(١٢) أن وقعت الإضافة إلى إحدى الكلمتين سُمى تجنيس
 الإضافة ، كقوله أيضا^(١٣) :
 أيا قمرِ التمامِ أَعْنَتِ بظُلْمًا على تطاولِ الليلِ التمامِ

[٥٢] وكلّ تجنيسٍ تجاذبه طرفان ، ولا يمكن إطلاق اسم أحدهما عليه ، فهو
 المشوّشُ ، نحو : فلان مليحُ البلاغة لبيق البراعة ؛ فلو اتحد عينا الكلمتين كان
 تجنيس تصحيف ، ولو اتفق لهما كان من المضارع^(١٤) .

الصف الثاني : الترصيع

وهو أن تكون الكلمة مستوية الأوزان متفقة الأعجاز^(١٥) ، كقوله تعالى :
 ﴿ إِن إِلَيْنَا يَا بَهُمْ . ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾^(١٦) . وقد يجيء مع التجنيس نحو :
 إذا قلت الأنصارُ كلت الأبصار^(١٧) .

الصف الثالث : الاشتقاق

وهو أن تأتي بالفاظٍ يجمعها أصل واحد ، مع زيادتها عليه معنى ، وتغاير

= وهو مطلع قصيدة يمدح بها أحمد بن علي الإسكافي .

راجع أيضا : الإيضاح / ٣٩٧ ، والإشارات / ٢٩٣ .

(١٢) في التبيان / ١٦٨ : للمنطق ، وهو تحريف .

(١٣) ديوان البحري / ٣ : ٢٠٢٦ ، وهو ثالث قصيدة يمدح بها محمد بن عبد الله بن طاهر ، ويستبدئه
 فرسا ، مطلعها :

غرامٌ ما أُتِيحَ من الغرامِ وشجورٌ للمسحبِ المستهامِ

(١٤) في التبيان / ١٦٩ ؛ فلو اتحد عين الكلمتين ... ولو اتفق لهما

(١٥) في التبيان / ١٦٩ ؛ وهو أن تكون الكلمتان في استواء الوزن والعجز سواء .

(١٦) سورة الفاشية : الآيتان ٢٥ ، ٢٦ .

(١٧) في التبيان / ١٦٩ « إذا قلت الأبصار قلت الأنصار » ، وفي حاشية (٥) قال : في د : إذا قلت
 الأنصار قلت الأبصار .

اللفظين بوجه ؛ كالعلم من عالم ومعلوم وعلم^(١٨) . وفي التنزيل : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(١٩) . وقوله سبحانه : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾^(٢٠) يشبه المشتق ، وليس به^(٢١) .

الصف الرابع : التطبيق

ويُسَيِّ التكاثر ، وهو أن تأتي بالشئ وضده ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَتَبْكُوا كَثِيراً ﴾^(٢٢) ، ومنه قول دعبل^(٢٣) :
لا تَعْجَبِي يَا سَلَمٌ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى
وقول البحترى^(٢٤) :

يُقَيِّضُ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ التَّوَى وَيَسْرِى إِلَى الشَّوْقِ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ
لأن لا أعلم في موضع أجهل . وطابق أبو تمام^(٢٥) باسمي الإشارة ، إذ كان [٥٣]

(١٨) كذا ورد النص في المخطوطة ، والصواب أن يقال : كعالم ومعلوم وعلم من العلم ، لأن المصدر - عند الجمهور - أصل الاشتقاق .

(١٩) سورة الروم : آية ٤٣ .

(٢٠) سورة الرحمن : آية ٥٤ .

(٢١) لأن « جنى » من « جنى الشئ » يجنيه ، إذا قطعه ، والجنة من جنه الله ، إذا ستره . راجع التبيان / ١٧٠ .

(٢٢) سورة التوبة : آية ٨٢ .

(٢٣) في ديوانه / ١١٧ ثاني سبعة أبيات مطلعها :

أَيْنَ الشَّبَابِ وَأَيُّهُ سَلَكَا لا أَيْنَ يَطْلُبُ ضَلُّ بَلِّ هَلَكَا
وتجد الشاهد في العقد الفريد / ٦ : ١٩٠ ، والإيضاح / ٣٥٣ ، وسر الفصاحة / ٢٠٢ ، وعيار الشعر / ١٢٤ ، والصناعتين / ٢٣٩ ، والشعر والشعراء / ٨٥ ، والطراز / ٢ : ٣٨٢ ، والتبيان / ١٧٠ ، وشنرات الذهب / ٢ : ١١٢ ، والخزانة / ٥ : ٤٨٠ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ١٩٩ ، والأغاني / ١٦ : ٢٠ ، ٤٠٢ ، ١٩ : ٨٥ ، ٢٠ : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٩ وورد عجزه فقط في أسرار البلاغة / ٢٧٢ ، والأغاني / ٢٠ : ١٥٨ .

(٢٤) الرواية في ديوانه / ٣ : ١٩٢٤ « تقيض » الباء . والبيت من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان ، مطلعها :

حَيْثُ مَلِمْ أَمْ حَيْبٌ مُسَلَّمٌ وَبَرَقَ تَجَلَّى أَمْ حَرِيقٌ مُضَرَّمٌ ؟
(٢٥) في المخطوطة : أبو تمام ، وهو تزيد من الناسخ .

أحدهما للحاضر والآخر للغائب ، فقال (٢٦) :
 مَهَا الْوَحْشُ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانَسٌ قَتَا الْخَطُّ إِلَّا أَنْ تَلَّكَ ذَوَابِلُ
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ إلى قوله :
 ﴿ لِلْعُسْرَى ﴾ (٢٧) . وكذا ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ فِي
 السَّمَاءِ ﴾ (٢٨) .

الصف الخامس : لزوم مالا يلزم

وهو أن يضيق النائر أو الناظم على نفسه بالتزام مؤاخاة ألفاظ التسجيع ،
 كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (٢٩) .

الصف السادس : التضمين المزدوج

وهو أن يقع في أثناء قرائن النثر أو النظم لفظان مسجعان ، مع مراعاة
 حدود الأسجاع الأصلية ، كما تراه في قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنِيًّا
 يَقِينٍ ﴾ (٣٠) ، ومنه : فلان رفد دعامة الحمد والمجد بإحسانه وبرز بالجد والجد
 على أقرانه (٣١) .

-
- (٢٦) لأني تمام من قصيدة في مدح محمد بن عبد الملك الزيات .
 ديوانه / ٢٤١ (بيروت) ، وبشرح التبريزي / ٣ : ١١٦ ، والإشارات / ١٩٨ ، ٣٠٣ ، ومعاهد
 التنصيص / ٢ : ١٠٠ .
 (٢٧) سورة العاشية : الآيات من ٥ إلى ١٠ وتكملتها ﴿ فَسَيَسِّرُهُ لِيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَقْتَى .
 وَكَلَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَيَسِّرُهُ لِّلْعُسْرَى ﴾ .
 (٢٨) سورة الأنعام : آية ١٢٥ ونص المراد ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ
 يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَمَّا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ .
 (٢٩) سورة الضحى : الآيتان ٩ ، ١٠ .
 (٣٠) سورة المل : آية ٢٢ .
 (٣١) هنا نصه في البيان / ١٧٢ ، ولم يزد هناك سوى نص لابن نباتة .

الصف السابع : الالتفات

وهو أن يعدل عن كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة إلى الآخر ، كما في قوله تعالى : ﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٣٢) ، وكقوله سبحانه : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ (٣٣) ، وكقوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ ﴾ (٣٤) .

وفي نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب نشاطٌ للسامع [٥٤] ، وله فوائدُه ؛ كما في الفاتحة ، فإنه لما ذكر الحقيق بالحمد ، وأجرى عليه الصفات العظام ، تعلق العلم بمعلوم متميز خليق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة به في (٣٥) المهمات ، فقيل : يا من هذه صفاته إياك نعبد ونستعين ؛ ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له ، لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به .

الصف الثامن : الاعتراض

وهو أن يأتوا في حشو الكلام بما يتم الغرض دونه . والمقصود به تحقيق ما اعترض فيه ، أو تكميل معنى يتعلق به . فمن ذلك ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ (٣٦) . وما أحسن قوله (٣٧) :

إِن الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

(٣٢) سورة الفاتحة : الآيتان ٤ ، ٥ ، وفيها التفات من الغيبة إلى الخطاب .

(٣٣) سورة يونس : آية ٢٢ ، وفيها التفات من الخطاب إلى الغيبة .

(٣٤) سورة الأعراف : آية ٥٧ ، وفيها التفات من الغيبة إلى التكلم .

(٣٥) في المخطوطة : من ، والمثبت من التبيان / ١٧٤ .

(٣٦) سورة الواقعة : الآيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٣٧) لعوف بن محلم الشيباني في الإيضاح / ٢٠٦ ، وسر الفصاحة / ١٤٧ ، والعمدة / ٢ : ٤٥ ،

والإشارات / ١٦٣ ، والأمال / ١ : ٥٠ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ١٢٤ ، والدرر اللوامع / ٤ :

الصف التاسع اللف والنشر (٣٨)

وهو أن تذكر شيئين ، ثم ترمى بتفسيرهما (٣٩) دَفْعَةً ، ثقةً بظهور المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٤٠) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (٤١) .

الصف العاشر : التفسير

وهو أن يذكر شيئاً ثم يقصد تخصيصه فيعيده مع المخصَّص ، كقوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا ﴾ (٤٢) ﴿ وَ أَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ﴾ (٤٣) ، ونظيره : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ [٥٥] وُجُوهُهُمْ ﴾ (٤٤) ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ (٤٥) . ويناسب هذا الفن التقسيم الصحيح ، كقول نصيب (٤٦) :

قَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمَ ، وَفَرِيقٌ : لَيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَدْرِي

= وورد غير منسوب في التبيان / ١٧٥ ، والصناعتين / ٣١٣ ، وشلور الذهب / ٤٥ ، ومع الهوامع / ١ : ٢٤٨ . وفي الصناعتين / ٣٦ ورد غير منسوب ، وبين معقوفين [الجريز] ، ولا وجود له في ديوانه .

(٣٨) أخذ اللف والنشر في التبيان / ١٧٧ ترتيبه بعد التفسير ص ١٧٦ .

(٣٩) في المخطوطة : بتفسيرها ، ولا يتسق .

(٤٠) سورة القصص : آية ٧٣ .

(٤١) سورة البقرة : آية ١١١ .

(٤٢) سورة هود : الآيتان ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤٣) سورة هود : آية ١٠٨ .

(٤٤) سورة آل عمران : آية ١٠٦ .

(٤٥) سورة آل عمران : آية ١٠٧ .

(٤٦) هو نصيب بن رباح ، أبو محجن ، مولى عبد العزيز بن مروان : شاعر فحل ، مقدم في النسب والملائح . كان عبداً أسود . أنشد أبياتا بين يدي عبد العزيز بن مروان فاشتراه وأعتقه . له شهرة دائمة . يُعد مع جريز وكثير عزة . تسك في أواخر عمره . توفي سنة ١٠٨ هـ ، وقيل سنة ١١١ هـ ، وقيل سنة ١١٣ هـ .

الصف الحادى عشر : التعديد

وهو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد ، ك ﴿ الملك القدوسُ السلامُ ﴾^(٤٧) ، فإن اتفق معه صنف آخر ازداد حسنا ، نحو : فلانٌ إليه الأمرُ والنهى والإيثابُ والنفى^(٤٨) .

الصف الثانى عشر : التخيل

وهو تصوير حقيقة الشيء حتى يتوهم أنه ذو صورة تُشاهد ، وأنه مما يظهر فى العيان ، كقوله تعالى : ﴿ والأرضُ جميعاً قبضته يومَ القيامةِ والسمواتُ مطوياتٍ يمينه ﴾^(٤٩) ، وقوله تعالى : ﴿ طلُعها كأنه رؤوسُ الشياطين ﴾^(٥٠) .

= وقد تعددت الروايات فى هنا البيت .

قفي الطراز / ٣ : ١٠٨

فقال فريق القوم لما سألتهم نعم وفريق أئمن الله ما ندرى

وفى الصناعتين / ٢٦٨ ، والإيضاح / ٣٧٣

فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم : نعم، وفريق : لا بمن الله ما ندرى

وفى سر الفصاحة / ٢٣٥ ، والصلوة / ٢ : ٢١ روى العجز :

نعم وفريق قال : ويحك ما ندرى

وفى سر صناعة الإعراب / ١٠٦ :

فقال فريق فإذا إذ نخوتهم وقال فريق : لئن الله ما ندرى

راجع أيضا : الكتاب / ٤ : ١٤٨ ، والأصول / ١ : ٤٣٤ ، والمنصف / ١ : ٥٨ ، وشرح أبيات

سبويه للنحاس / ٢٤٧ ، ورفص المبانى / ١٣٣ ، والإنصاف / ١ : ٤٠٧ ، والمغنى / ١ : ٩٤ ،

والجمع / ٢ : ٤٠ ، والبرر / ٤ : ٢١٦ ، والصحاح (بين) / ٣ : ٥٠٣ ، والأمال / ٢ : ٢٠٧ ،

وشرح المفصل / ٨ : ٣٥ ، ٩ : ٩٢ ، والمقتضب / ١ : ٢٢٨ .

(٤٧) سورة الحشر : آية ٢٣ .

(٤٨) فى المخطوطة : فلان إلى الأمر والأمره والأمر والنهى ..

(٤٩) سورة الزمر : آية ٦٧ .

(٥٠) سورة الصافات : آية ٦٥ .

الصف الثالث عشر : المتواتر (٥١)

وهو أن يتفق آخر الكلمتين اللتين بهما تكمل القرينتان وزنا ولفظا في الحرف الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا سُرَّرَ مَرْفُوعَةٌ وَأُكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾ (٥٢) . فإن فات الوزن سُمِّيَ المَطْرَفُ ، كقوله تعالى ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ (٥٣) . فإن تفاوت (٥٤) الحرف الآخر واتحد الوزن فهو المتوازن ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ . وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ (٥٥) ومنه : ﴿ وَآيَاتُهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَتِينَ . وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٥٦) .

الصف الرابع عشر : رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصِّدْرِ

وهو أن يلاق (٥٧) آخر الكلام أوله [٥٦] بوجه ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَعَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ نَعَشَاهُ ﴾ (٥٨) و ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ (٥٩) ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى ﴾ ﴿ ثم [قد] (٦٠) يتفقان صورة

-
- (٥١) عنون له في التبيان / ١٧٨ ، في التسجيع ، ، وليس فيه ولا في الصف الذي يسبقه أى نوع من الإيجاز ، فما ورد هناك بالنص ورد هنا .
 (٥٢) سورة الغاشية : الآيات ١٣ ، ١٤ .
 (٥٣) سورة نوح : الآيات ١٣ ، ١٤ .
 (٥٤) في المخطوطة : فات ، وما أثبتته من التبيان / ١٧٨ .
 (٥٥) سورة الغاشية : الآيات ١٥ ، ١٦ .
 (٥٦) سورة الصافات : الآيات ١١٧ ، ١١٨ .
 (٥٧) في التبيان / ١٧٩ : تلاق ، وهو تصحيف .
 (٥٨) سورة الأحزاب : آية ٣٨ .
 (٥٩) سورة طه : آية ٦١ .
 (٦٠) زيادة من التبيان يستقيم بها السياق

ومعنى ، كقوله (٦١) :

سُكْرَانٍ : سُكْرٌ هَوَى وَسُكْرٌ مُدَامَةٌ أَنَّى يُفِيقُ فَتَى بِهِ سُكْرَانٍ
وأحسن منه أن يتفقا صورة ويختلفا معنى .

[وقد يتفقا معنى ويختلفان صورة] (٦٢) كقوله (٦٣) :

جَلَسْنَا طَالِبِينَ بنى نُمَيْرٍ فقامَ عَوِيْلُهُمْ لَمَّا قَعَدْنَا
وقد يتفقا (٦٤) في الاشتقاق دون الصورة ، كقول جرير (٦٥) :

أَخْلَيْتَنَا وَصَدَدْتَ أُمَّ مُحَلِّمٍ أَتَجَمَعِينَ خَلَابَةً وَصُدُودًا

الصف الخامس عشر : المساواة

وهو أن يكون اللفظ مساويا للمعنى من غير زيادة ولا نقصان ، كقول

زهير (٦٦) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُقْصِرْ عَنِ اللُّؤْمِ وَالْحَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

(٦١) لا يعرف قائله . وقد ورد في الإيضاح / ٤٠٠ ، والإشارات / ٢٩٥ ، والطرز / ٢ : ٣٩٢ ، ومعاهد

التنصيص / ٢ : ٨٢ ، وفي النيان / ١٧٩ برواية « فمتى يفيق فتى » .

(٦٢) ما بين المعقوفين زيادة من النيان / ١٧٩ يستقيم بها السياق ، فبلونها يصبح البيت شاهدا على المتفقين

صورةً المختلفين معنى ، وليس كذلك الحال في « جلسنا » و « قعدنا » ، فهما من المختلفين صورة

المتفقين معنى .

(٦٣) لا أعرف له قائلا ولا مصدرا ، وليس من شواهد المصنف في النيان ، لأنه أغفل الاستشهاد على هذا

الصف .

(٦٤) في المخطوطة : يتفقا ، بسقوط النون ، ولا مسوغ له .

(٦٥) في ديوانه / ١٧٠ من قصيدة مطلعها :

أَقْسَى أَرَاكُ بَرَامَيْتِيْنَ وَقُودًا أُمَّ بِالْجِنِيَّةِ مِنْ مَلْفَعِ أُوْدَا

(٦٦) تتردد نسبة هذا البيت إلى زهير بن أبي سلمى كما في شرح ديوانه صنعة ثعلب / ٣٠ ، وشرح ديوانه

صنعة الأعلم / ٢٦٨ ، والمعاني الكبير / ١٢٦٢ ، والنيان / ١٨٠ ، ١٨١ ، والإشارات / ٣٠٦ ،

والشعر والشعراء / ١٥٠ ، ١٥١ ، وإلى ابنه كعب بن زهير كما في الشعر والشعراء / ١٥٠ ، ١٥١ ،

والعقد الفريد / ٢ : ١٢٠ ، ٢٩٩ ، وإلى أوس بن حجر كما في خزنة الأدب / ٤ : ٣٨ ، والوواية في

أغلب هذه المصادر « تُعْرَضُ » في موضع « تُقْصَرُ » .

الصف السادس عشر : العكس والتبديل

كقوله (٦٧) :
وَإِذَا الدُّرُّ زَانَ حُسْنَ وُجُوهِهِ كَانَ لِلدَّرِّ حُسْنٌ وَجْهَكَ زَيْنَا
ونظيره (٦٨) :
شَبَّهَهُ بِالْكَلبِ ، وَهُوَ لَعَمْرِي مُزْرِيٌّ بِالْكَلابِ لَوْ كَانَ مِنْهَا

الصف السابع عشر : الرجوع (٦٩)

وهو أن يعود المتكلم على كلامه بالعكس ، كقوله (٧٠) :
أليس قليلاً نظرةً إن نظرتُها إليك ، وكلاً ليس منك قليلُ

[٥٧] الصف الثامن عشر : الاستطراد

كقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ (٧١) ، وقول أبي الشمقمق (٧٢) :

(٦٧) مالك بن أسماء بن خارجة ، كما في الروض الأنف / ٢ : ١١٤ ، وأمال المرتضى / ١ : ٤٣٥ وقوله :

وتزيدين أطيبت الناس طيباً إن تسيي ، أين يثلك أيننا ؟
وورد الشاهد بلا نسبة في العقد / ٢ : ١٠ ، والبيان / ١٨١ ، ولم ينسبه المحققان ، ولم يخرجاه .

(٦٨) لم أجده إلا في البيان / ١٨١ ، وهو مجهول القائل .

(٦٩) في البيان / ١٨٢ : الاستلراك والرجوع ، وتعريفه هناك : « وهو أن يعود المتكلم على ما سبق من كلامه بالنقض والإبطال » .

(٧٠) ليزيد بن الطرية في ديوانه / ٩٧ ، ونسب إليه في الأمال / ١ : ١٩٦ ، وشرح التبريزي للحماسة / ٢ : ١٢٥ ، ومعاهد التنصيص / ٢ : ٨٨ ، ٨٩ ، ونسب للحماسة في الإشارات / ٢٧١ ، وورد غير منسوب في البيان / ١٨٢ ، وسر الفصاحة / ٢٤١ ، والإنصاف / ١ : ٤٠٢ .

(٧١) سورة الأنفال : الآية الأولى .

(٧٢) هو مروان بن محمد : شاعر هجاء ، من أهل البصرة . خراساني الأصل . من موالى بني أمية . له أخبار =

وَأَخْبَيْتُ مَنْ حُبَّهَا الْبَاخِلِيَّ مِنْ حَتَّى وَمَقْتُ ابْنِ سَعْدٍ سَعِيدًا (٧٣)

الصف التاسع عشر : الاستهلال

وهو أن تبتدىء بما يدل على ما بعده ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ إلى قوله سبحانه : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْمَخْلُقِينَ ﴾ (٧٤) ، وكقول الخنساء (٧٥) :

وما بلغت كُفُّ امرئٍ متناولاً من المجدِ إلا والذي نلتُ أطول

= مع شعراء عصره ، كبشار وأبي العتاهية وأبي نواس وابن أبي حفصة ، وله هجاء في يحيى بن خالد
البرمكي وغيره . توفي نحو ٢٠٠ هـ .

ولا أعرف أحدا نسب هذا البيت لأبي الشمقم إلا مُصنفا في هذا الموضوع وفي التبيان / ١٨٢ .
أما في الصناعيتين / ٣١٨ ، والأغاني / ١٩ : ٥٠ ، والشعر والشعراء / ٨٣٧ فينسب إلى مسلم
ابن الوليد : صريع الغواني ، والبيت في شرح ديوانه / ٢٧٠ أول ثلاثة أبيات ، والرواية فيه « ابن سلم
سعيدا .. وبعده :

إذا سبيلُ عُرقاً كما وجهه ثيابا من اللؤلؤ حُمُرًا وسودا
يُغمر على المال فعل الجواد وتأتى خلاقه أن يُجودا
(٧٣) علق على هذا البيت وما يليه في التبيان / ١٨٢ ، ١٨٣ بقوله : « وكنا في كل كلام خرجت منه
وأخذت في غيره مما يلبسه ويناسبه ، مع أنه دخيل فيما عقد له التصدير » .

(٧٤) سورة المؤمنون : الآيات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .
(٧٥) في ديوانها / ١١٠ روايته :

فما بلغت كُفُّ امرئٍ متناولٍ من المجدِ إلا حيث ما نلت أطول
وهو ثالث قصيدة أولها :

أمن حدث الأيام عينك تهملُ تبكى على صخر وفي الدهر مذهل
والرواية في أمالي المرتضى / ٢ : ٢٤

..... متناولٍ به المجدِ إلا حيث ما نلت أطول
وفي العقد / ٣ : ١٩٧ :

فما أدركت كُفُّ امرئٍ متناولٍ من المجدِ إلا والذي نلت أطول
ورواية التبيان / ١٨٣ كرواية « المجيد » باستثناء نصب « متاولا » الذي تفردت به رواية « المجيد »
دون المصادر الأخرى ، والنصب جائز على الحال من « امرئ » لأنه واقع في سياق النفي .

الصف الموفى عشرين : التخليص (٧٦)

وهو أن يخرج من التغزل إلى المدح ، كقول محمد بن وهيب (٧٧) :
وبيداً الصباح كأنَّ غرَّتُهُ وَجْهَ الخليفة حين يُمتدِّحُ

الصف الحادى والعشرون : التريد

وهو أن يُعلق لفظة بمعنى ، ثم يردّها ويعلقها بمعنى آخر ، كقول أبى نواس (٧٨) :
صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها لو مسها حجرٌ مسته سراء

الصف الثانى والعشرون : التميم

وهو أن تأخذ فى بيان معنى فتورده (٧٩) غير مشروح ، فيقع لك أن السامع

(٧٦) تناول المصنف هذا الصف فى التبيان / ١٨٤ - ١٨٦ ، وإيجازه هنا محل ، لأنه أغفل الشرح ، كما أغفل ما يمثل الغزل من الشعر المتناول ، وليس كل القراء يعرفون ما قبل بيت المدح .
(٧٧) هو محمد بن وهيب الحميرى ، أبو جعفر : شاعر مطبوع مكثر ، من شعراء الدولة العباسية . أصله من البصرة . عاش فى بغداد ، وكان يتكسب بالمدح ، ويتشيع . وله مرث فى آل البيت . وعهد إليه بتأديب الفتوح بن خاقان . واختص بالحسن بن سهل . ومدح المأمون والمعتمد ، وكان تياها شديد الزهو بنفسه . عاصر دعبلا وأبا تمام . توفى نحو سنة ٢٢٥ هـ .
والشاهد منسوب إليه فى أسرار البلاغة / ٢٠٥ ، والإشارات / ١٩١ ، والإيضاح / ٢٤٤ ، والصناعتين / ٣٦٤ ، والتبيان / ١٨٤ ، وسر الفصاحة / ٢٦٩ ، والأغاني / ١٩ : ٨٠ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ١٥٣ ، وقيله قوله :

ما زال يُلْمِنُنِي مَرَّاثِفُهُ وَيَعَلَّنِي الإبريقُ والقُدْحُ
حتى استردَّ الليل خِلْعَتَهُ وبدا خلال سواده وَضَحُ

وقد ورد الشاهد غير منسوب فى مفتاح العلوم / ٣٤٣ .

(٧٨) راجع : ديوانه / ٦ ، والأغاني / ٧ : ٢٠٣ ، والتبيان / ١٨٦ .

والبيت من قصيدته التى مطلعها :

دع عنك لؤمى فإن اللومَ إغراءً ودأوى بالتى كانت هى الداء

(٧٩) فى المخطوطة : فتورد ، بسقوط هاء الضمير .

لا يتصوره ، فتعود إليه [٥٨] موضحا ، كقول ابن الرومي (٨٠) :

أَرَأُوكم ووجوهكم وسيوفكم في الحادثات إذا دَجَوْنَ نُجُومُ
 منها معالمٌ للهُدى ومصابيحٌ تَجَلُو الدجى والأخريات رُجُومُ

الصف الثالث والعشرون : التفويف

وهو أن يدل على المدح بما يدل على الذم ، لكن يقرون بذلك الذم ما يرشد إلى أنه مدح ، كقول جرير (٨١) :

هُمُ الأَخيارُ مَنْسَكَةٌ وَهَدْيًا وفي الهَيْبِجا كَأَنَّهُمُ صَقُورُ
 بِهِمُ حَدْبٌ على [الموالى] وفيهم عن مَساءَتِهِمُ فَتُورُ

الصف الرابع والعشرون : التجاهل

وهو أن تسأل عما تعرفه مؤهبا أنك لا تعرفه ، لتردده بين المعروف وغيره ، كقوله (٨٢) :

أيا ظبية الوغساء بين جُلاجلٍ وبين الثقا آئت أم أمٌ سالمٍ

(٨٠) راجع : ديوانه / ٦ : ٢٣٤٥ ، والبيان / ١٨٧ ، والإيضاح / ٣٦٧ ، والطرز / ٢ : ٤٠٨ ، ٣ : ٨٨ ، ومعاهد التنصيص / ١ : ٢٣٢ .

(٨١) في ديوانه / ٢٣٤ ، والبيان / ١٨٨ ، كأنهم الصقور ، وفي المخطوطة : على المعالي ، وهو تحريف من الناسخ .

(٨٢) البيت لذي الرمة من قصيدة يمدح بها الملازم بن حريث الحنفي .

ديوانه / ٩٥ ، والأغاني / ١٨ : ٥ ، ٢٤ ، والإشارات / ٢٨٦ ، والإيضاح / ٣٩٠ ، والخصائص / ٢ : ٤٥٨ ، ورفص المبانى / ١١٩ ، ٢١٥ ، والخزانة / ١١ : ٦٧ ، وشرح شواهد الشافية / ٤ : ٣٤٧ ، والدرر اللوامع / ٣ : ١٧ ، والصحاح (جلل) . وورد غير منسوب في مع الهوامع / ١ : ١٧٢ ، والبيان / ١٨٨ .

الصف الخامس والعشرون : الهزل الذي أريد به الجد

كقوله (٨٣) :

إذا ما تيمى أتاك مُفاخرًا
فقل عَدَّ عن ذا كيف أكلك للضبِّ ؟

الصف السادس والعشرون : التبيه

وهو أن تطلق كلاما ، للانتقاد فيه مُتَّسَع ، ثم تصلحه ، كقوله (٨٤) :
هو الذئبُ أو للذئبِ أوفى أمانةً وما منها إلا أذلُّ خَوْوُنٌ
ونحوه (٨٥) :

وقد أعددتُ للحدثانِ حصنًا لو أن المرءَ تنفعهُ العُقُولُ

[٥٩] تبيه :

مبنى القرائن على الوقف ، ومن ثم قبول المرفوع بالجرور ، وبالعكس ،
وكذلك المفتوح والمنصوب غير المنون ، كقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ
طِينٍ لَازِبٍ ﴾ (٨٦) مع أنه تقدم ﴿ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ (٨٧) و ﴿ شَهَابٌ

لأبي نواس في ديوانه /٥١٠ من قصيدة مطلعها :

ألا حتى أطلالا بسبحان فالعذب إلى بُرع فالبر بهر أي رُغب

وسبحان : نهر بالشام ، وآخر بالبصرة . العذب : شجر . برع : جبل بتهامه .
راجع أيضا : معاهد التنصيص /٢ : ٤٩ . والبيت غير منسوب في التبيان /١٨٩ .

(٨٤) ورد بدون نسبة في التبيان /١٨٩ ، والطراز /٣ : ٨٧ .

(٨٥) لأحيحة بن الجلاح في جهمرة أشعار العرب /٢٣٢ ، وتثقيف اللسان /٤١٠ ، وفيه : (ينفعه
العقول) .

وهو منسوب لأحيحة بن الجلاح في مادة (عقل) في الصحاح ، وأساس البلاغة ، ومقاييس اللغة ،
وجمل اللغة : والرواية فيها جميعا (صعبا) في موضع (حصنا) . والنسبة في اللسان (عقل) برواية
(عقلا) في مكان (حصنا) ، وكذا الرواية في المحكم (عقل) بيد أنه لم ينسبه . وكذا ورد غير
منسوب في التبيان /١٩٠ ، والطراز /٣ : ٨٧ ، ولم ينسبه الناشر .

(٨٧) سورة الصافات : آية ٩ .

(٨٦) سورة الصافات : آية ١١ .

ثاقب ﴿٨٨﴾ . وكذا ﴿بمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾ (٨٩) و ﴿قَدْ قَدِرَ﴾ (٩٠) . وكذا ﴿وما لهم من ذونيه من والٍ﴾ (٩١) مع ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾ (٩٢) .

خاتمة :

لا يصح التحدى بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التي وقع بها للتحدى .
ولولا اعتبار ذلك لأمكن كل أحد أن يتحدى . وعند هذا نقول :

الكلام إما أن يُعتبر بالنسبة إلى ذاته ، أو عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله ، أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك . وإعجاز القرآن ممتنع بالنسبة إلى الأول والثاني ، فإن صغير العرب لَيَنْطِقُ (٩٣) بالمفردات ويؤلفها . ولو كان كذلك لما وازنوا بين قوله تعالى : ﴿ولكم في القصص حياة﴾ (٩٤) مع قولهم : القتلى أنفى للقتل ، وممتنع بالنسبة إلى الثالث ؛ فإن المعاني ليست صنع البشر ، وليس لهم قدرة في إظهارها من غير ما يأل عليها ، وممتنع بالنسبة إلى الخامس ، وإن كان قد قيل إن قَدَرَ (٩٥) العرب صرفت عنه ، وليس بمرضى ، إذ كان ينبغي أن يتعجبوا من تغير حالهم وسد باب كانوا من وُلوجه على اقتدار ، ولما نادى قوله تعالى : ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ

(٨٨) سورة الصافات : آية ١٠ .

(٨٩) سورة القمر : آية ١١ .

(٩٠) سورة القمر : آية ١٢ .

(٩١) سورة الرعد : آية ١١ ، وفي المخطوطة « وما لكم » ، وهو تحريف .

(٩٢) سورة الرعد : آية ١٢ .

(٩٣) في المخطوطة : لا ينطق ، وهو تحريف .

(٩٤) سورة البقرة : آية ١٧٩ .

(٩٥) كذا في المخطوطة ، وهي جمع قُدرة .

يأتوا [٦٠] بِمَثَلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴿٩٦﴾ ، فلو كانوا مسلون القدر (٩٧) كان اجتماعهم كاجتماع الموتى ، فتعين أن يكون الإعجاز بالنسبة إلى القسم الرابع ، وهو الذى عُقد له علم البيان ، بأن يوقع كل فن فى رتبته العليا فى اللفظ والمعنى الإفرادى والتركيبى ، على ما قدم من التفصيل ، والله أعلم بالصواب .

(٩٦) سورة الإسراء : آية ٨٨ .
(٩٧) فى المخطوطة : مسلون القدر .

المبشرات هجمل

غفر الله له ولوالديه

فهارس الكتاب

- أ - القرآن الكريم .
- ب - الحديث الشريف .
- ج - الأمثال والأقوال السائرة .
- د - القوافي .
- هـ - أنصاف الآيات وأجزاؤها .
- و - قضايا النحو واللغة .
- ز - الأعلام .
- ح - المصادر والمراجع .
- ط - الموضوعات .

أ - القرآن الكريم

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		فاتحة الكتاب
١٦٣	٤	مالك يوم الدين
١٦٣	٥	إياك نعبد وإياك نستعين
		البقرة
١٣٧	٢	فيه نعتى للمتقين
١٤٣	١٥	اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين
١٥٣	١٦	أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ
١٣٩	١٩	يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَ كُمْ
١٤٤	٤٩	فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ
٨٧	٧١	قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم ولتجدنهم أحرص الناس على حياةٍ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى ولكم في القصص حياةٌ سميعٌ عليمٌ
١٠٨، ١٠٧	٩٥، ٩٤	
٨١	٩٦	
١٦٤	١١١	
١٧٣، ٨١	١٧٩	
١٤٨	١٨١	

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١٣٨	١٨٩	يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج وليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها
١٤٧	٢٠٩	عزيز حكيم

آل عمران

١٣٧	٧	والراسخون في العلم يقولون
١٤٨	١٤	زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ
٩٢	٣٦	قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ
١٤٨	٤٣	وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ
٩٣	٦٢	وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ
١١٥	٧٥	وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ
١٤٢	٧٩	مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ
١٦٤	١٠٦	وَالنَّبِيَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ
١٦٤	١٠٧	فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ
		وَأَمَّا الَّذِينَ أبيضتْ وُجُوهُهُمْ

النساء

١٤٧	٦٩	من النبيين والصدّيقين
١٥١	١٧١	ولا تقولوا ثلاثة
١٥١	١٧١	إنما الله إله واحد

المائدة

١١٥	٦١	وهم قد خرجوا به
١٠٢	١١٧	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
---------------	--------------	-------

الأنعام

٩٩	١٤	أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذَ وَلِيًّا
١٣٠	٣٥	وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ
٩٩	٤٠	أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ
١٢٢	١٠٠	وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ
١٠٨	١٠٣	لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ
		فَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ
		يُرِذْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا
١٦٢	١٢٥	يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ
		ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى
١٤٢، ١٤١	١٥٤، ١٥٣	الْكِتَابَ

الأعراف

١٣٩، ١٣٨	٤	وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا
		وَهُوَ الَّذِي يَرْسِلُ الرِّيحَ بِشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ
١٦٣	٥٧	حَتَّى إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثِقَالًا سَقْنَاهُ
١٤٤	١٢٧	قَالَ سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ
١٤٤	١٤١	يُقْتَلُونَ أَبْنَاءَكُمْ
١٠٨	١٤٣	لَنْ تَرَانِي
		وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا
٩٤	١٨٨	مَسْنِيَّ السُّوءِ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ
١٣٤	١٩٣	سِوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ
١٢٥	١٩٩	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
---------------	--------------	-------

الأنفال

		يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول
١٦٨	١	فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم
١٣١	٣١	لو نشاء لقلنا مثل هذا

التوبة

١٥٠	٣٠	وقالت اليهود عزيزُ بنُ الله (في قراءة)
١٦١	٨٢	فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
١١٢	١٠٣	وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم
١٣٦	١١٢	الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر

يونس

١٦٣	٢٢	حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم
٩٧	٥٩	اللَّهُ أذن لكم
		ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهودا إذ
		تفويضون فيه ، وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة
١٤٨	٦١	في الأرض ولا في السماء

هود

٨٠	٦٩	قالوا : سلامًا ، قال : سلامٌ
١٦٤	١٠٥	فمنهم شقى وسعيدٌ
١٦٤	١٠٦	فأما الذين شقوا
١٦٤	١٠٨	وأما الذين سُعلوا

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		يوسف
١٤٣	٣١	ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم
		وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما
٨٩	٥٣	رحم ربي إن ربي غفور رحيم
٨٩	٩٠	إنه من يتق ويصبر
١٤٨	٩٨	الغفور الرحيم

		الرعد
١٧٣	١١	وما لهم من دونه من وال
١٧٣	١٢	وينشئ السحاب الثقال
٩٦	١٩	إنما يتذكر أولو الألباب
١٢٨	٣١	ولو أن قرآنا سيرت به الجبال

		إبراهيم
		وذكرهم بأيام الله إن في ذلك لآيات لكل صبار
١٤٤	٥	شكور
٩٤	١٠	إن أنتم إلا بشر مثلنا
٩٤	١١	إن نحن إلا بشر مثلكم

		الحجر
١٢٥	٩٤	فاصدغ بما تؤمر

رقم
الصفحة

رقم
الآية

الآية

النحل

٨١	٦٩	فيه شفاء للناس
١٤٢	٨٣	يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها

الإسراء

		قل لمن اجتمعت الإنسُ والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا
١٧٣، ٦٧	٨٨	وبالحق أنزلناه وبالحق نزل
١٣١	١٠٥	قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن
١٥٠	١١٠	

الكهف

٧٩	١٨	وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد
٩١	٨٤	إنا مكنا له في الأرض
١٥٩	١٠٤	وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا
٩٤	١١٠	إنما أنا بشرٌ مثلكم

مريم

١٣٥	٤	واشتعل الرأس شيبا
٨١	١٥	وسلامٌ عليه يومٌ وُلد
٨١	٣٣	والسلامُ عَلَيَّ يومِ وُلدتُ

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية طه
١٢٤	٣٩	وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ ، وَقَدْ خَابَ مِنْ افْتَرَى
١٦٦	٦١	وَأِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى
١٣٩	٨٢	

الأنبياء

١٠٥	٢٢	لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لَهُمْ فِيهَا زُفَيْرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ
١١١	١٠٠	إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنِ أُولَئِكَ عَلَيْهَا مُبْعَلُونَ
١١١	١٠١	

الحج

١١١، ٨٩	١	يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ
١٤٧	٢٧	رِجَالًا
١١٥، ٨٩	٤٦	فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ سَمِيعٌ بِبَصِيرٍ
١٤٧	٦١	

المؤمنون

ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين . ثم جعلناه نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما

رقم
الصفحة

رقم
الآية

الآية

فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خَلْقًا آخَرَ فَبَارِكِ
اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ
والذين هم بربهم لا يُشركون

١٦٩ ١٤،١٣،١٢

١١٦ ٥٩

النور

إذا أخرج يده لم يكده يراها

٨٧ ٤٠

الفرقان

١١٥،١١٤

٣

واتخولوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون

الشعراء

٩١ ١٦

فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ

١٤٥ ٢٣

وما ربُّ العالمين؟

١٤٥ ٣١

إن كنتَ من الصادقين

١٤٧ ٢٢٢

كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ

التمل

١٦٢ ٢٢

وجنتك من سبأ نبأ يقين

القصص

١٢٩ ٢٣

ولما ورد ماء مدين

١٦٤ ٧٣

ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه

ولتبتغوا من فضله

١٨٤

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		العنكبوت
١٤٦	٣٨	وعادًا وثمودًا (في قراءة)
		الروم
١٦١	٤٣	فأقم وجهك للدين القيم
		لقمان
٨٩	١٧	واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور
		السجدة
١٤١	٧، ٨، ٩	وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين . ثم سواه ونفخ فيه من روحه
		الأحزاب
١٦٦	٣٧	وتخشى الناس واللّه أحق أن تخشاه
		سبا
١٤٨	٢	يعلم ما يبلغ في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو الرحيم الغفور

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
فاطر		
٨٠	٣	هل من خالقي غيرُ الله يرزقكم
٩٦	١٨	إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب
٩٤	٢٢	وما أنت بمسمعٍ من في القبور
٩٤	٢٣	إن أنت إلا نذيرٌ

يس		
١١٦	٧	فهم لا يؤمنون
		واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها
١٤٥	١٣	المرسلون
١٤٥	٢١	اتبعوا من لا يسألكم أجرا

الصافات		
١٧٢	٩	عذابٌ واصبٌ
١٧٣، ١٧٢	١٠	شهابٌ ثاقبٌ
١٧٢	١١	إنا خلقناهم من طين لازبٍ
١٦٥	٦٥	طلعها كأنه رعوس الشياطين
٨١	٧٩	سلامٌ على نوح في العالمين
		وآتيناهما الكتاب المستبين ، وهديناهما الصراط
١١٦	١١٨، ١١٧	المستقيم
١٣٩	١٤٧	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية ص
١٤١	٧٢،٧١	إني خالقتُ بشرا من طين . فإذا سويته ونفخت فيه من روحي

الزمر

٩٦	٩	إنما يتذكر أولو الألباب
١٦٥	٦٧	والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطوياتٌ يمينه

غافر

١٣٦	٣	غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول
١٣٨	٦	أنهم أصحابُ النار
١٣٨	٧	الذين يحملون العرش

فصلت

٩٤	٦	إنما أنا بشرٌ مثلكم
----	---	---------------------

الزخرف

٩٩	٤٠	أفأنت تُسمع الصم
----	----	------------------

محمد

١٥١	١٩	لا إله إلا الله
-----	----	-----------------

رقم
الصفحة

رقم
الآية

الآية

الذاريات

١٢٥	٢٥	قالوا : سلامًا قال : سلامٌ
١٤٥	٢٧	قال : ألا تأكلون
١٤٥	٢٨	قالوا : لا نخف

النجم

١٢٨	٤٣	وأنه هو أضحك وأبكى
١٢٨	٤٨	وأنه هو أغنى وأقتى

القمر

١٧٣	١١	بماءٍ منهمر
١٣٥	١٢	وفجرنا الأرض عيونا
١٧٣	١٢	قد قدر
١٢٤	١٤	تجرى بأعيننا

الرحمن

١٤٧	٥٦،٣٩	إنسٌ قبلهم ولا جانٌ
١٦١	٥٤	وجنى الجنتين دان

الواقعة

١٦٣،١٢٥	٧٦،٧٥	فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسيم لو تعلمون عظيمٌ
١٦٣	٧٧	إنه لقرآن كريمٌ

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١٣٦	٣	الحديد هو الأول والآخر والظاهر والباطن

		الحشر
١٣٦	٢٣	هو الله الذى لا إله إلا هو
١٦٥	٢٣	الملك القدوس السلام

		الجمعة
١٠٧	٧، ٦	قل يا أيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين . ولا يتمنونه أبدا

		التغابن
١٤٧	١٥	إنما أموالكم وأولادكم فتنة

		التحريم
١٣٦	٥	ثيبات وأبكارا

		نوح
١٦٦	١٤، ١٣	ما لكم لا ترجون لله وقارا . وقد خلقكم أطوارا

		الجن
١٤٧	٥	أن لن تقول الإنس والجن

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		الإنسان
١٤٠	٢٤	ولا تظنّ منهم آثماً أو كفوراً

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		الغاشية
١٦٦	١٤،١٣	فيها سرٌّ مرفوعةٌ . وأكوابٌ موضوعةٌ
١٦٦	١٦،١٥	ونمارق مصفوفةٌ . وزرايى مبثوثة
١٦٠	٢٦،٢٥	إن إلينا إيابهم . ثم إن علينا حسابهم

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		الليل
		فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
		للئسرى . وأما من بخل واستغنى وكذب
١٦٢	١٠ إلى ٥	بالحسنى فسنيسره للعسرى

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		الضحى
١٦٢	١٠، ٩	فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		العاديات
١٥٩	٨، ٧	وإنه على ذلك لشهيدٌ . وإنه لحب الخير لشديدٌ

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		الإخلاص
١٥١	٢، ١	قل هو الله أحدُ اللهُ الصَّمَدُ (فى قراءة)

ب - الحديث الشريف*

رقم الصفحة	الحديث
١٣٩	٣- إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة أرسل الله ملكا فصورها ، وخلق سمعها وبصرها ، وكتب رزقها وأجلها .
١٣٩	- إن خلق أحدكم يُجمع في بطن أمه أربعين يوما وأربعين ليلة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الله الملك ، فيؤذن له ، ثم يؤمر فيكتب رزقه وأجله .
١٥٩	- الخَيْرُ معقودٌ بنواصي الخيل .
١٠٨	- لو تمنوا الموت لغص كل إنسان بريقه فمات مكانه ، وما بقى على وجه الأرض يهودى .
١٠٦	- نعم العبد صهيّب ؛ لو لم يخف الله لم يعصه .

(*) راعينا في الترتيب بداية الحديث ، مع إسقاط (ال) .

ج - الأمثال والأقوال المأثورة*

رقم الصفحة	المثل أو القول
١٦٠	- إذا قلت الأنصار كلت الأبصار .
٧٦	- أراك تنفخ في غير ضرم ونحط على الماء .
١٥٨	- البدعة شرك الشرك .
١٧٣	- القتل أنفى للقتل .
٨٧	- خير العشاء سوافره .
١٥٩	- قصر ثوبك فإنه أتقى وأبقى وأبقى .
١٥٨	- لا تنال الثرر إلا بركوب العرر .
٧٦	- ما زال يفتل النروة والغارب .
١٥٧	- ما ملأ الراحة من استوطن الراحة .
١٥٩	- من جدّ وجد .
١٥٨	- من ظلم نملة فتم له .

(*) لم نسقط (ال) عند الترتيب .

د - القوافي

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
	- أ -		
		١١١،٨٩	الفداء
		١١١،٨٩	الهداء
		٩٤	الظلماء
		١١٣	اعتلاء
		١١٣	ثراء
		١٧٠	سراء
	- ب -		
			الحسب
		٧٤	كواكبة
		١٥٤	ضربا
		١١٢	صليبا
		١١٢	مهيبا
		١١٢	مستيبا
		١٥٨	ذاهبة
		١١٩	يغضب
		١٢٥	ضرب
		١٢٥	قريب
		١٢٦	الكتائب
		١٧٢	للضب
	- ج -		
			أجرت
١٢٩			
	- ح -		
			الحشرج
٧٤			
	- ح -		
			الأباطح
٧٧			
			بيرح
٨٨			
			يمتدح
١٧٠			
			رماح
٩٢			
	- ع -		
			مفرد
١١٩			
			سواد
١٣٤			
			جدة
١٤٠			
			نهدا
١٢٧			
			قدا
١٢٧			
			صلودا
١٦٧			
			سعيدا
١٦٩			

الصفحة	القفية	الصفحة	القفية
١١٤	كلاهما	١٦٩	أطول
١٢٦	تَهْجَى	١٧٢	العقول
١٦٠	التمام	٧٥	يتحولاً
١٧١	سالم	١١٨	الجميلاً
		١٢٤	غزالا
	- ن -	١٣١	مثلاً
١٧٢	خَوْوُنْ	١٣١	ملا
١٠٢	أنا	١٤٦	اغتيالاً
١٤٣	تؤدوناً	١٤٦	انهملاً
١٦٧	قعدنا	٧٨	بكلكليل
١٦٨	زَيْنَا	٧٨	البالي
٨٢	الميدان	٩٢	مثلي
٩٠	الأمون	٩٨	أغوال
٩٠	الإحسان	١٠٣	أهلي
١٦٧	سُكْرَانِ	١٠٣	تُسْلِي
١٦٣	ترجمان	١٢٦	لم أنزل
		١٤٣	تنجلي
	- ه -	١٤٥	أحوال
١٢٧	فأجزئها	١٤٥	هطال
١٢٧	أرميها		
١٢٨	فيها	١٢٣، ٧٦	زمأمها
١٢٨	غاذيها	١٣٤	الكرم
١٦٨	منها	١٣٨	كريم
		١٦١	أعلم
	- الألف المقصورة -	١٧١	نجوم
١٢٣	الكرى	١٧١	رجوم

- م -

هـ - أنصاف الآيات وأجزاؤها

الصفحة

نصف البيت أو جزؤه

١٢١

تحية بينهم ضربٌ وجيْعُ

١٥٢

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

٨٦

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

١٥٠

... نؤوم الضحى ...

١١٥

نحن في المشتاة ندعو الجفلى

١٥٠

نم وإن لم أتم كراى كراكا

١٤٩

وتأى الطباع على الناقل

٨٥

... وكلّ ليس يعلو حمامه

١٥٣

... ولا .. أبتاع إلا قريية الأجل

و - قضايا النحو واللغة

الصفحة	القضية
٩٦	الهمزة
١٤٦	أسباب التقديم والتأخير
١٦٠	الاشتقاق
١٦٣	الاعتراض
٨٦	اللهم
٨٨	إن
٩٢	إنما
١١٤	تقديم الاسم على الفعل وتأخيره
١٢٢	تقديم بعض الأسماء على بعض
١٣٥	التمييز
١٣٠	تنازع الفعلين
٨٢	تنويع اسم الفاعل والمصدر بما يتعديان إليه
٨٢	تنويع الجنس بالصفة وغيرها من القيود
١٣٢	الحال
١١١	حلول الفاء محل (إن) في الربط
١٣٤	الحمل على المعنى
١١٧	خبر المبتدأ
٨٩	ضمير الشأن
١١٧	ضمير الفصل
٨١	العلم الجنسي
١٠٥	(غير) في القصر
٧٩	الفرق بين الإثبات بالاسم والإثبات بالفعل
٨٠	الفرق بين المعرفة والنكرة
١٩٧	

الصفحة

١٣٥

٨٧

٨٣

١١٧

١٠٧

١٠٥

٩٩

١٠١

١١٦

١٢٨

١٢٢

القضية

الفصل والوصل

كاد

كُلُّ

اللام في الخبر

لا و لن

لو

(ما) النافية

(ما) و (إلا) في القصر

مِثْلُ و غَيْرُ

المفعول به

وقوع (الذي) خيرا

ز - الأعلام*

الصفحة	العلم	الصفحة	العلم
١٥٤،١٣٤	بشار	١٤١	آدم عليه السلام
١٦٧،١٥٨	جرير	٨٠	إبراهيم عليه السلام
١٧١		١٧١،١١٩	ابن الرومي
١٢٧	جميل بثينة		ابن عُلبة (جعفر
١٤١	حذيفة بن اليمان	١٤٠	الختارثي)
٧٥	حسان بن ثابت	١٥٢	ابن هرمة (إبراهيم)
١٦٩،١١٨	الخنساء	١٢٠، ٧٥	أبو تمام
١٦١، ٨٥	دعبل	١٦١،١٣٨	
١٣١، ٨٧	ذو الرمة		أبو الحسين (محمد بن
٩٣	الزجاج	١٣٨	الهيثم)
١٦٧	زهير	١٦٨	أبو الشمقمق
٧٣	زياد الأعجم	٩٢	أبو علي الفارسي
١٠٣	السيد الحميري	٨٤	أبو النجم العجلي
٩٣	عبد القاهر الجرجاني	٩١،٧٤	أبو نواس
١٢٩	عمرو بن معد يكرب	١٧٠	الأعشى (ميمون بن
١٤١	عيسى عليه السلام	١١٧	قيس)
٨١	الفخر الرازي	١٥٢، ٧٨	أمرؤ القيس
٩٢	الفرزدق	١٢٥،١١٢	البحترى
١٤٥	فرعون موسى	١٣٠،١٢٨	
	القضاعي (سليمان	١٥٩،١٣١	
١١٣	بن داود)	١٦١	
١٢٣	لييد	١٤١،١٣٩	البخاري

(*) أسقطنا في الترتيب : (ال) فقط .

الصفحة	العلم	الصفحة	العلم
١٤٥،١٢٩	موسى عليه السلام	١٤٦،١٢٤	المتنبى
١٦٤	نصيب	١٧٠	محمد بن وهيب
١٤٥	الوليد بن يزيد	١٢٨	المستعين العباسى
		١٢٨	المعتز العباسى

ح - المصادر والمراجع

- أ -

- أحكام كل ، وما عليه تدل : تقي الدين السبكي - ت : د. جمال مخيمر . ط : أولى القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- أساس البلاغة : الزمخشري ، دار صادر - بيروت - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني - ت : ه . ريتز . المتنبى بالقاهرة ط : ٢ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : محمد بن علي الجرجاني - ت : د. عبد القادر حسين . مكتبة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٨٢ م .
- إصلاح المنطق : ابن السكيت - ت : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار المعارف - القاهرة - ١٩٤٩ م .
- الأصول : ابن السراج - ت : عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة ط : ١ - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- الأعلام : خير الدين الزركلي - ط : ٥ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٠ م .
- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني - مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي - ت : سعيد الأفغاني - ط : ٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي - ت : مصطفى السقا ، ود. حامد عبد المجيد - القاهرة ٨١ / ١٩٨٣ م .
- الأمالي : أبو علي القالي - مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، ومعه : ذيل الأمالي ، والنوادر - دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- أمالي المرتضى - ت : محمد أبو الفضل إبراهيم - الحلبي - القاهرة .
- الأمالي النحوية : ابن الحاجب - ت : هادي حسن حمود - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت : ط : أولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- الأمثال : أبو عبيد القاسم بن سلام - ت : عبد المجيد قطامش - دار المأمون للتراث - دمشق وبيروت - ط : أولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري - ت : محيي الدين عبد الحميد - ط : ١٥ - دار الفكر - بيروت ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام - ت : محيي الدين عبد الحميد - ط : ٥ - القاهرة - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا ابن محمد أمين مير سالم - منشورات مكتبة المثني - بيروت .

- ب -

- البحر المحيط : أبو حيان - القاهرة - ١٣٢٨ هـ .
- البرصان والعرجان والعميان والحولان : الجاحظ - ت : عبد السلام هارون - العراق - ١٩٨٢ م .
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، ت : د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب - العراق - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي - ت : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : ٢ - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م دار الفكر - بيروت .

- ت -

- تاريخ الخلفاء : السيوطي - ت : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة - ١٩٧٦ م .
- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة - نشر : السيد أحمد صقر - المكتبة العلمية - بيروت - ط : ٣ - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن : عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ت : د. أحمد مطلوب ، ود. خديجة الحديثي - العراق - ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان : لاین مکی الصقلي - ت : د. عبد العزيز مطر - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك - ت : محمد كامل بركات - القاهرة - ١٩٦٨ م .
- تفسير القرآن العظيم : ابن كثير - التجارية بمصر - ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- تقرير الإنبائي على السعد : مطبعة السعادة - مصر - ١٣٣١ هـ .

- ج -

- جمهرة أشعار العرب : أبو زيد القرشي - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- جمهرة اللغة : ابن دريد - ط : ١ - حيدرآباد - الهند - ١٣٤٥ هـ .

- ح -

- حاشية الدسوق على شرح السعد - ط : ١ - الأميرية بمصر - ١٣١٨ هـ .
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول - تركيا - ١٣٣٠ هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني : الشيخ محمد الصبان - الحلبي - القاهرة - ١٣٢٩ هـ .

- خ -

- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي - ت : عبد السلام هارون - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي - القاهرة .
- الخصائص : ابن جنى - ت : محمد علي النجار - ط : ٢ - بيروت .

- د -

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني - ط : ١ - دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - ١٣٤٩ هـ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي - ت : د : عبد العال سالم - ط : ١ - دار البحوث العلمية بالكويت ومؤسسة الرسالة بيروت - ١٤٠١ - ١٤٠٦ هـ ، ٨١ - ١٩٨٦ م .
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني - نشرة المنار - ط : ١ سنة ١٣٢١ هـ ، ط : ٢ سنة ١٣٣١ هـ ، وط : ٣ سنة ١٣٦٦ هـ ، ونشرة مكتبة صبيح ط : ٦ سنة ١٣٨٠ هـ = سنة ١٩٦٠ م وكل الطبعات السابقة بتعليقات الشيخ محمد عبده والشيخ الشنقيطي .
- ونشرة الشيخ محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ، ونشرة الشيخ محمود شاکر - مكتبة الخانجي - ١٩٨٤ م .
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة : البيهقي - تعليق : د . عبد المعطي قلعجي - ط : أولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ديوان ابن الرومي - ت : د . حسين نصار - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ج : ٢ سنة ١٩٧٤ م ، ج ٦ سنة ١٩٨١ م .
- ديوان ابن هرمة القرشي - ت : محمد نفاع وحسين عطوان - دمشق ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

- ديوان أبي تمام : ضبط وشرح : شاهين عطية - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - ت : محمد عبده عزام - دار المعارف - القاهرة .
- ديوان أبي النجم العجلى - صنعه وشرحه : علاء الدين أغا - نادى الرياض الأدبي - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ديوان أبي نواس - ت : أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت - د : ت .
- ديوان الأدب : الفارابي - ت : د. أحمد مختار عمر - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- ديوان امرئ القيس - ت : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : ٤ - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٤ م .
- ديوان البحتري - ت : حسن كامل الصيرفي - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٣ م وما بعدها .
- ديوان بشار بن برد - ت محمد بدر الدين العلوى - دار الثقافة - بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت - دار صادر ودار بيروت - بيروت ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
- ديوان الخنساء - دار الفكر - بيروت .
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي - جمعه وحققه د. محمد يوسف نجم - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٢ م .
- ديوان ذى الرمة (شرح ديوان ذى الرمة) -- تقديم وتعليق : سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب - دار مكتبة الحياة - بيروت - د . ت .
- ديوان شعر الخرنق - ت : د. حسين نصار - دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م .
- ديوان طرفة بن العبد - ت : د. علي الجندي - دار الفكر - القاهرة - د . ت .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - ت : د. محمد يوسف نجم - دار صادر ودار بيروت - ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

- ديوان الفرزدق . شرح وضبط : على فاعور - ط : ١ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- ديوان ليبيد بن ربيعة - دار صادر - بيروت .
- ديوان المتنبى - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - د.ت .
- ديوان النابغة الذبياني - ت : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : ٢ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٥ م .

- ر -

- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى : الملقى (أحمد بن عبد النور) - ت : د . أحمد الخراط - ط : ٢ - دار القلم - دمشق - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- الروض الأنف فى شرح السيرة النبوية لابن هشام : عبد الرحمن السهلى - تقديم وتعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

- س -

- السبعة : ابن مجاهد - ت د . شوق ضيف - دار المعارف - القاهرة - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- سر صناعة الإعراب : ابن جنى - دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوى - دار القلم - دمشق ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- السلوك لمعرفة دول الملوك : المقرئى - نشره : محمد مصطفى زيادة - ج١ : دار الكتب - ١٩٣٦ م القاهرة .

- ش -

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي - القاهرة - ١٣٥١ هـ مصورة دار الفكر - بيروت .
- شرح أبيات سيويه : أبو جعفر النحاس - ت : زهير غازي زاهد ط : ١ - العراق - ١٩٧٤ م .
- شرح ديوان جرير - إيليا الحاوي - ط : ١ - دار الكتاب اللبناني - ١٩٨٢ م .
- شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي - بولاق - مصر ١٢٩٦ هـ . مصورة عالم الكتب - بيروت .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي - ت : أحمد أمين وعبد السلام هارون ط : ١ - القاهرة - ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م .
- شرح ديوان زهير : صنعة الأعلم الشنتمرى - ت : فخر الدين قباوة - ط : ٣ بيروت - ١٩٨٠ م .
- شرح ديوان زهير : صنعة ثعلب - دار الكتب ١٩٤٤ م - القاهرة .
- شرح ديوان كثير - جمعه ونشره : هنرى بيرس - الجزائر .
- شرح شنور الذهب : ابن هشام - ت : محيى الدين عبد الحميد - بيروت .
- شرح الشواهد : العيني - بهامش حاشية الصبان على الأشموني - الحلبي - القاهرة - ١٣٢٩ هـ .
- شرح شواهد الشافية : عبد القادر البغدادي - ت : محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- شرح القصائد التسع : أبو جعفر النحاس - ت : أحمد خطاب - بغداد - ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- شرح الكافية : الرضى الاسترابادى - الآستانة ١٣١٠ هـ - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح المعلقات السبع : الروزنى - المكتبة التجارية بمصر - ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

- شرح المفصل : ابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة د.ت .
- شروح التلخيص - ط : ١ - الأميرية بالقاهرة - ١٣١٧ ، ١٣١٨ هـ .
- شروح سقط الزند : القسم الأول - دار الكتب المصرية - ١٩٤٥ م .
- شعراء النصرانية : لويس شيخو - مكتبة الآداب - القاهرة - ١٩٨٢ م .
- شعر الحسين بن مطير الأسدي - جمعه وشرحه د. حسين عطوان - دار الجليل - بيروت .
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي - جمعه وحققه : مطاع الطرايشي - دمشق ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة - ت : أحمد محمد شاكر - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ م .
- شعر يزيد بن الطثرية - د. ناصر الرشيد - دار الوثبة - دمشق .

- ص -

- الصحاح : الجوهري - ت : أحمد عبد الغفور عطار - ط : ٤ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- صحيح مسلم بشرح النووي - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- الصناعتين : أبو هلال العسكري - ط : ١ - الخانجي بمصر - ١٣٢٠ هـ .

- ط -

- طبقات الشافعية : تقي الدين السبكي - ط : ١ - مصر .
- الطراز : يحيى بن حمزة العلوي - القاهرة - ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .

- ع -

- عروس الأفراح : السبكي (انظر : شروح التلخيص) .

- العقد الفريد : ابن عبد ربه - ت : محمد سعيد العريان - دار الفكر - بيروت - د. ت .
- عيار الشعر : ابن طباطبا العلوى - ت : د. عبد العزيز المانع - دار العلوم - الرياض - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

- ف -

- فتح البارى شرح صحيح البخارى - ابن حجر العسقلانى - ط : ٢ - دار إحياء التراث العربى - بيروت - ١٤٠٢ هـ .

- ك -

- الكتاب : سيويه - ت : عبد السلام هارون - ط : ٢ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ م .
- الكشاف للزمخشري - ت : محمد الصادق قمحاوى - الحلبي - القاهرة - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون : حاجى خليفة - منشورات مكتبة المثنى - بيروت - د. ت .

- ل -

- لسان العرب : ابن منظور - مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨ هـ - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر - القاهرة .

- م -

- مجمع الأمثال : الميدانى - ت : محيى الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

- المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده - الحلبي بالقاهرة بتحقيق نخبة من العلماء .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع : ابن خالويه - نشر : برجستراسر - مكتبة المتنبى - القاهرة - د.ت .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : اليافعى - ط : ١ - حيدرآباد - ١٣٣٩ هـ .
- المسائل الحلييات : أبو على الفارسي - ت : د. حسن هنداوى - دار القلم بدمشق - دار المنارة ببيروت - ط : ١ - ١٩٨٧ م .
- مسند أحمد بن حنبل - ط : ٢ - بيروت - ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- المطول على التلخيص : سعد الدين التفتازانى - ط : ١ - تركيا - ١٣٣٠ هـ .
- معانى القرآن للفراء - ت : أحمد يوسف نجاشى ومحمد على النجار وعبد الفتاح شلى - القاهرة - ١٩٥٥ م وما بعدها .
- معانى القرآن وإعرابه : الزجاج - ت : د. عبد الجليل شلى - ط : ١ - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- المعانى الكبير : ابن قتيبة الدينورى - ط : ١ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .
- معاهد التنصيص : العباسى - القاهرة - ١٣١٦ هـ .
- معجم الشواهد العربية - عبد السلام هارون - القاهرة - ١٩٧٢ م .
- معجم المؤلفين : عمر كحالة - مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربى - بيروت .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب : ابن هشام ، وبهامشه حاشية الأمير على المغنى - الحلبي - القاهرة - د.ت .
- مفتاح العلوم : السكاكى - ضبطه وشرحه : نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المقاصد النحوية (شرح الشواهد الكبرى) : العينى - بهامش خزانة الأدب - القاهرة - ١٢٩٩ هـ .

- مقاييس اللغة : ابن فارس - ت : عبد السلام هارون - دار الفكر - بيروت - ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني - ت : د. كاظم المرجان - العراق ١٩٨٢ م .
- المقتضب : المبرد - ت : محمد عبد الخالق عزيمة - ط : ٢ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .
- المنصف شرح التصريف : ابن جنى - تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة - ١٩٥٤ م ، ١٩٦٠ م .
- الموطأ - للإمام مالك بن أنس - تصحيح وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي - طبعة دار الشعب بالقاهرة . د.ت .

- ن -

- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير - ت : طاهر الزواوي ومحمود الطناحي - دار الفكر - بيروت - د.ت .
- النوادر : أبو زيد (مع أمالي القالى) - مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- ه -

- هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي - استانبول ١٩٥١ م - مصورة مكتبة المثنى - بغداد .
- مع الهوامع : السيوطي - تصحيح : السيد محمد بدر النعساني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

- و -

- الوحشيات (الحماسة الصغرى لأبي تمام) - ت : عبد العزيز الميمنى - الراجكوتى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٣ م .

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم

أولا : الدراسة (٧ - ٦٤)

٩	تعريف بالمصنف
١٣	توثيق نسبة الكتاب
٢٢	مفهوم الاختصار ، وطريقة إنجازه
٣٥	تأثره: يعبد القاهر
	قصر الصفة على الموصوف ، وقصر الموصوف على الصفة بينه وبين
٣٩	جمهور البلاغين
٤٦	القضايا النحوية في المجيد
٥٨	وصف نسخة الكتاب ، وخطه نشره
٦٢	صور من المخطوطة

ثانيا : التحقيق (٦٥ - ١٧٤)

٦٧	تقديم المصنف
٦٨	حد علم البيان ، وطريقة تحصيله ، والغرض منه
٦٩	بيان حصر مواقع الغلط في اللفظ
٧١	الركن الأول : في الدلالات الإفرادية :
٧٣	الباب الأول : في الحقيقة والمجاز
٧٣	الكناية
٧٥	الاستعارة
٧٦	التمثيل

٧٩	الباب الثاني : في الفرق بين الإثبات بالاسم والفعل والمعرفة والنكرة ..
٧٩	الفصل الأول : في الفرق بين الإثبات بالاسم والفعل
٨٠	الفصل الثاني : في الفرق بين المعرفة والنكرة
٨٣	الباب الثالث : في مفردات لم تدخل تحت الضبط
٨٣	كُلُّ
٨٦	اللهم
٨٧	كاد
٨٨	إِنَّ
٩٢	إنما
٩٦	الهمزة
٩٩	ما : النافية
١٠١	ما وإلا
١٠٥	لو
١٠٧	لا ولئن

.....

١٠٩	الركن الثاني : في مراعاة أحوال التأليف
١١١	مقدمة
١١٤	الفن الأول : في تقديم الاسم على الفعل وتأخيره
١١٧	الفن الثاني : في خبر المبتدأ
١٢٢	الفن الثالث : في تقديم بعض الأسماء على بعض
١٢٣	الفن الرابع : في إيجاز الإسنادي
١٢٤	الفن الخامس : التشبيه
١٢٥	الفن السادس : في الإيجاز
١٢٥	الفن السابع : التأكيد

١٢٧	الفن الثامن : في الحذف
١٢٨	الفن التاسع : في المنصوبات
١٢٨	الفصل الأول : المفعول به
١٣٠	الفصل الثاني : تنازع الفعلين
١٣٢	الفصل الثالث : الحال
١٣٥	الفصل الرابع : التمييز
١٣٥	الفن العاشر : في معرفة الفصل والوصل
١٣٥	عطف مفرد على مثله
١٣٧	عطف جملة على جملة لها محل
١٣٨	عطف جملة على جملة لا محل لها
١٤٦	الفن الحادى عشر : في معرفة أسباب التقديم والتأخير
١٤٩	الفن الثانى عشر : في قوانين كلية يتعرف بها أحوال النظم
١٤٩	القانون الأول : فيما يتحقق به بيان العبارات
١٤٩	القانون الثانى : في دلالة الكلام
١٥٢	القانون الثالث : في جهة إضافة الكلام إلى قائله
١٥٢	القانون الرابع : في معرفة الفصاحة

.....

١٥٥	الركن الثالث : في معرفة أحوال اللفظ ، وأسماء أصنافه في علم البديع
١٥٧	الصف الأول : التجنيس
١٦٠	الصف الثانى : الترصيع
١٦٠	الصف الثالث : الاشتقاق
١٦١	الصف الرابع : التطبيق
١٦٢	الصف الخامس : لزوم ما لا يلزم
١٦٢	الصف السادس : التضمين المزدوج

١٦٣	الصفن السابع : الالفات
١٦٣	الصفن الثامن : الاعراض
١٦٤	الصفن التاسع : اللف والنشر
١٦٤	الصفن العاشر : التفسفر
١٦٥	الصفن الحادى عشر : التعدفد
١٦٥	الصفن الثانى عشر : التخبفل
١٦٦	الصفن الثالث عشر : المتواتر
١٦٦	الصفن الرابع عشر : رد العجز على الصدر
١٦٧	الصفن الخامس عشر : المساواة
١٦٨	الصفن السادس عشر : العكس والتبفدل
١٦٨	الصفن السابع عشر : الرجوع
١٦٨	الصفن الثامن عشر : الاستطراد
١٦٩	الصفن التاسع عشر : الاستهلال
١٧٠	الصفن العشرون : التخلفص
١٧٠	الصفن الحادى والعشرون : الترفد
١٧٠	الصفن الثانى والعشرون : التففم
١٧١	الصفن الثالث والعشرون : التففوف
١٧١	الصفن الرابع والعشرون : التجاهل
١٧٢	الصفن الخامس والعشرون : الهزل الذى أرفد به الجد
١٧٢	الصفن السادس والعشرون : التفففه
١٧٣	خاتمة

.....

ثالثاً : فهارس الكتاب (١٧٥ - ٢١٦)

١٧٧	أ - القرآن الكريم
١٩١	ب - الحديث الشريف
١٩٢	ج - الأمثال والأقوال المأثورة
١٩٣	د - القوافي
١٩٦	هـ - أنصاف الآيات وأجزاؤها
١٩٧	و - قضايا النحو واللغة
١٩٩	ز - الأعلام
٢٠١	ح - المصادر والمراجع
٢١٢	ط - الموضوعات

رقم الإيداع
١٩٨٩/٧٧٧٩ م